التقرير السنوي
2019

بنك الخليج
GULF BANK

صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد

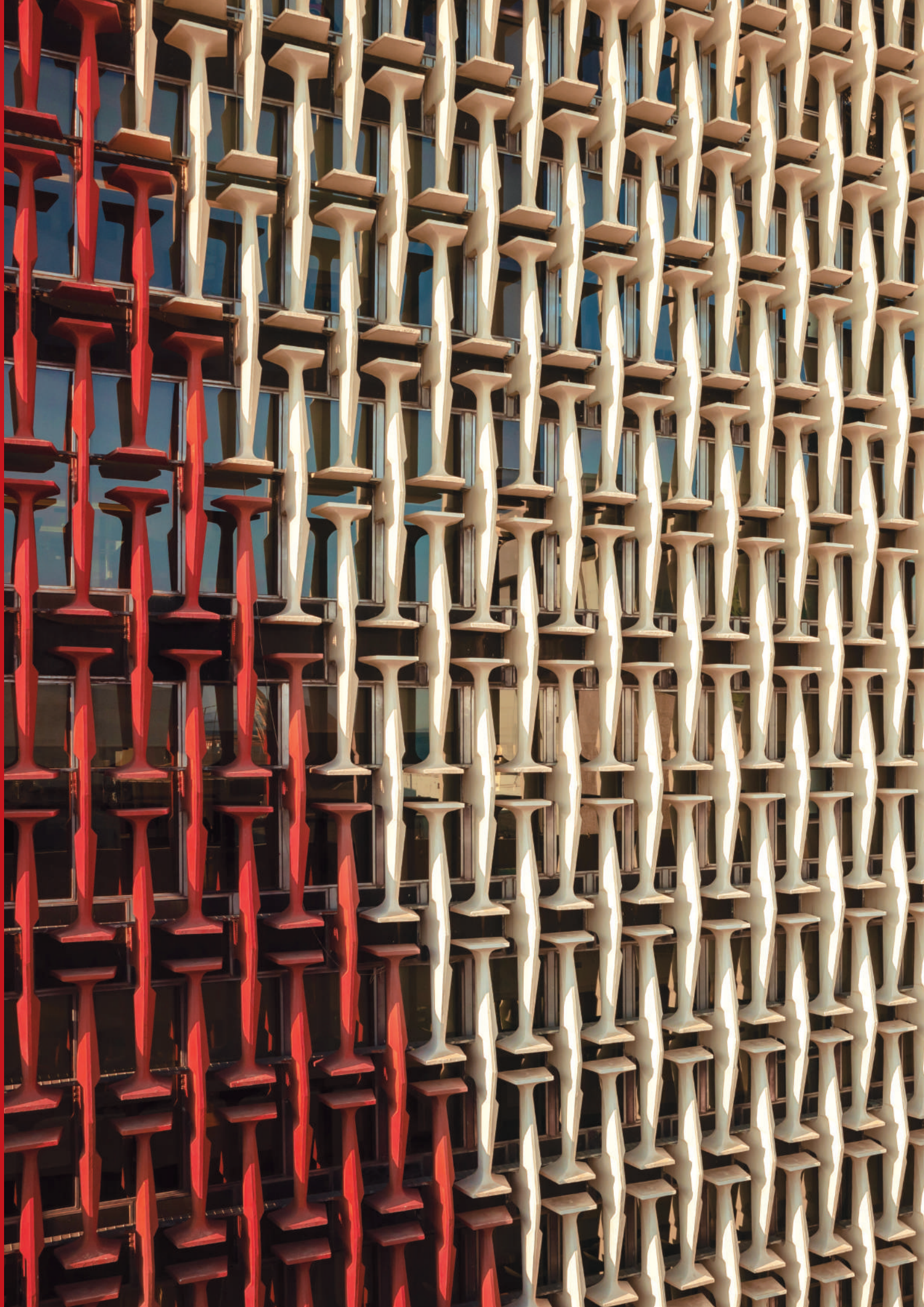

المحتويات

الاستعراض الاستراتيجي

- بنك الخليج في لمحة 8
- أبرز المؤشرات 2019 10
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 14
- الإستدامة 18

الاستعراض التشغيلي

- البيئة التشغيلية 22
- لمحة عامة عن نشاط البنك 24
- كلمة رئيس المدراء الماليين ودراسة وتحليل الإدارة 28

الحوكمة

- مجلس الإدارة 34
- الإدارة التنفيذية 40
- الحوكمة 46
- تقرير أنظمة الرقابة الداخلية 62
- إدارة وتوزيع رأس المال 64
- إدارة المخاطر 68

البيانات المالية

- البيان المالي والإداري 88

قائمة الفروع 138

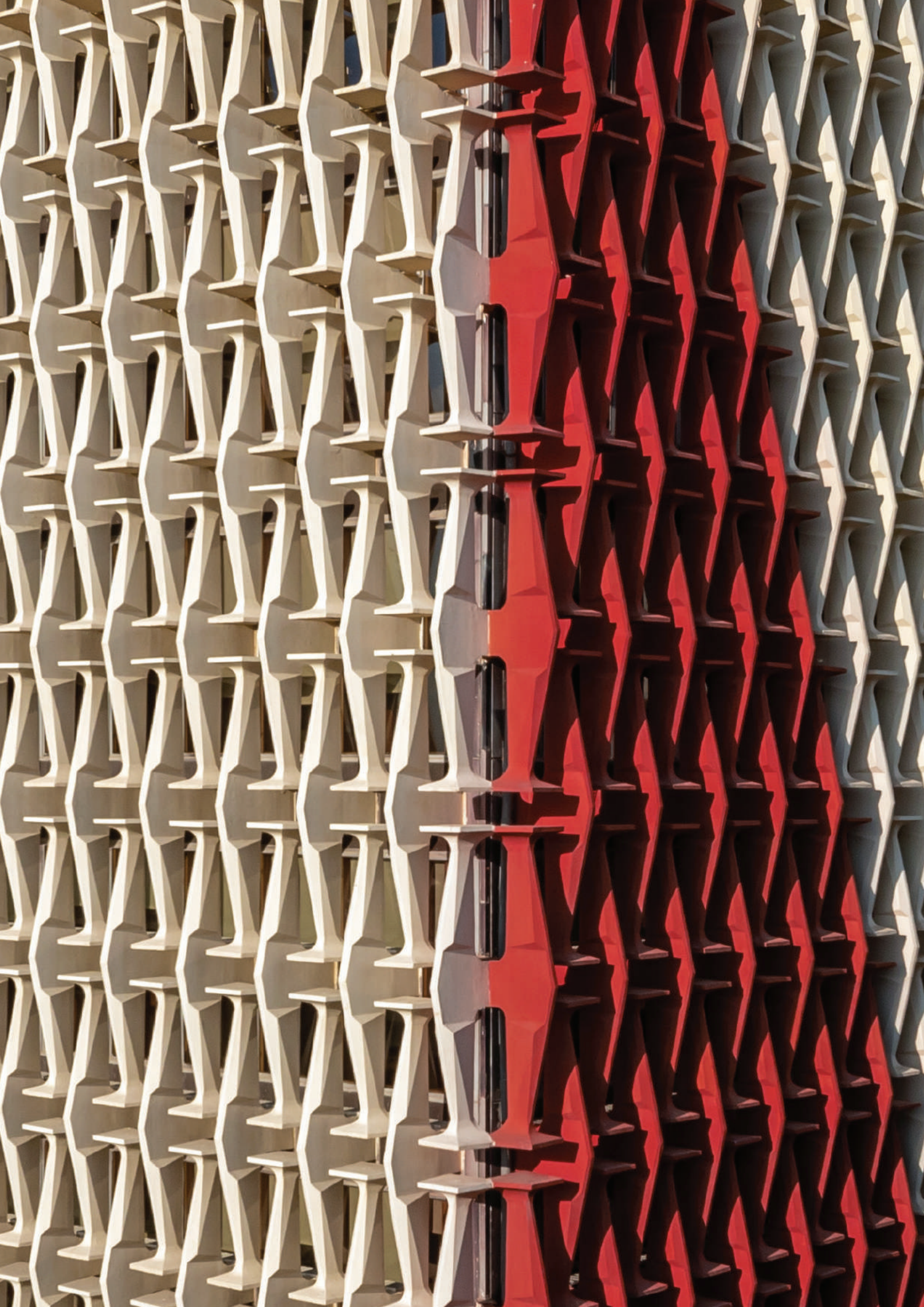

الاستعراض
الاستراتيجي

بنك الخليج
في لمحة

تأسس بنك الخليج في 23 نوفمبر 1960، في المرسوم الأميري رقم (44) الذي اعترف ببنك الخليج كشركة مساهمة. وقد أسس البنك مجموعة من اثني عشر تاجرًا، ونمى ليصبح واحدًا من أكبر المؤسسات المالية في الكويت اليوم. بمجرد تأسيس بنك الخليج، بدأ عملياته التجارية في شقة مستأجرة في شارع فهد السالم في مدينة الكويت تضم 50 موظفًا ورأس مال 24 مليون روبية، أي ما يعادل 1.8 مليون دينار كويتي (6 ملايين دولار أمريكي).

وبعد أن حصل البنك على الإذن ببناء مقره عام 1961، تم تعيين المصمم المعماري جان روبرت ديلب، الحاصل على جائزة روما الثانية في عام 1957، لتصميم مبنى بنك الخليج، ذو الأدوار التسعة والسردابين. وقد اعتمد تصميمه على العناصر الخرسانية المصبوبة مسبقًا لتكوين واجهة المبنى وتقليل تعرض المكاتب لأشعة الشمس، وعلى المساحات المفتوحة تحت المبنى، مع الأعمدة مميزة الشكل. ويستغل التصميم مساحة البناء المستطيلة، مع تخصيص مساحة في الوسط ذات سقف عالي يمتد لثلاثة أدوار، يتم استخدامها كصالة رئيسية لاستقبال العملاء. واليوم، يعتبر مبنى بنك الخليج بتصميمه الفريد أحد معالم مدينة الكويت.

واليوم، يُعد بنك الخليج أحد البنوك الرائدة في الكويت، ويقدّم سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة الى خدمات الخزينة والخدمات المالية الأخرى، من خلال شبكة كبيرة تضمّ 59 فرعاً و أكثر من 300 جهاز صرف ألي. . ويُصنف بنك الخليج حالياً في المرتبة "A" من قبل أربع وكالات عالمية رائدة في التصنيف الائتماني.

ويلتزم بنك الخليج بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي، والمستوى الاقتصادي، والمستوى البيئي، في مبادرات يتم اختيارها وتحديدها استراتيجيًا بما يعود بالنفع على البنك بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام.

يعتبر بنك الخليج أحد البنوك التقليدية الرائدة في الكويت

1960
تأسيس البنك

1984
تم إدراج البنك في سوق الكويت للأوراق المالية

59
فرع في الكويت

+300
جهاز صرف آلي

نموذج أعمال البنك

إجمالي الموجودات لـ 2019

فعالية أعضاء مجلس الإدارة

عدد اجتماعات مجلس الإدارة
37 إجتماع في 2019

التقديرات الخارجية

دويتشه بنك

جائزة الحكومات الخليجية للموارد البشرية

أبرز المؤشرات 2019

1. ارتفاع صافي الربح بنسبة 12% إلى 63.6 مليون د.ك

صافي الدخل

+12%

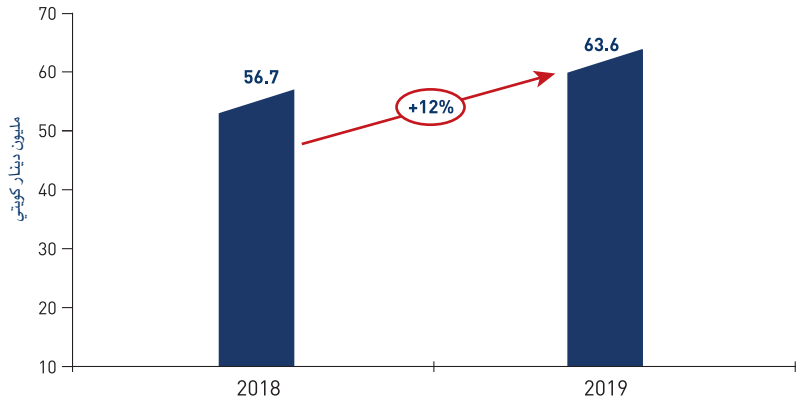

2. ارتفاع ربحية السهم بنسبة 12% إلى 22 فلس. والتوصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 11 فلس للسهم الواحد (بنسبة 50% من الأرباح)*

ربحية السهم

+12%

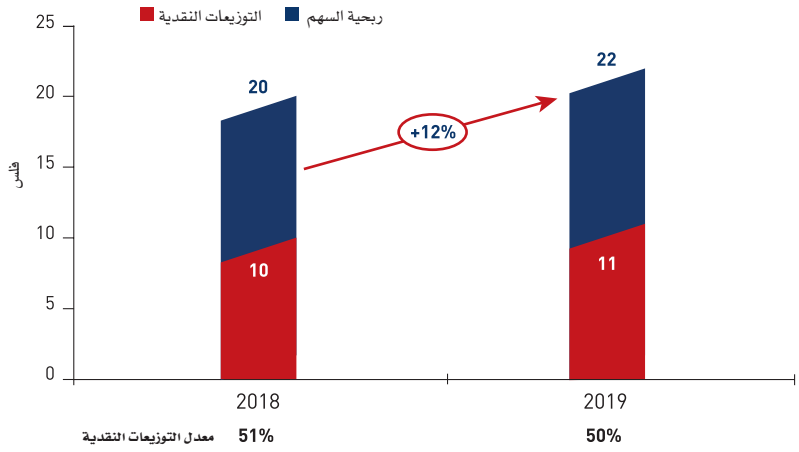

* تخضع توزيعات الأرباح 2019 لموافقة الجمعية العمومية في مارس 2020

3. إرتفاع تاريخي لقروض العملاء حيث بلغت 4.5 مليار دينار كويتي، بزيادة 261 مليون دينار كويتي (+6.2%) مقابل 2018

إجمالي قروض المستهلكين

+6.2%

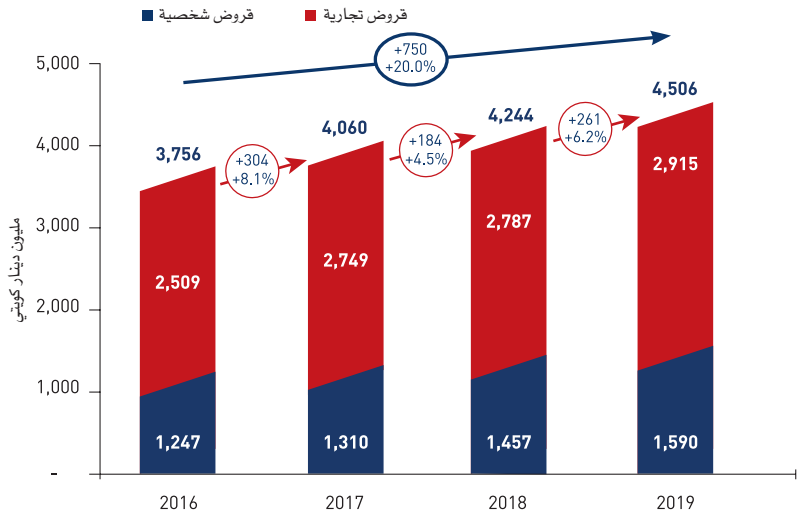

4. استقرار القروض المتعثرة بما يقارب النسبة السائدة في القطاع المصرفي

القروض المتعثرة

1.1%

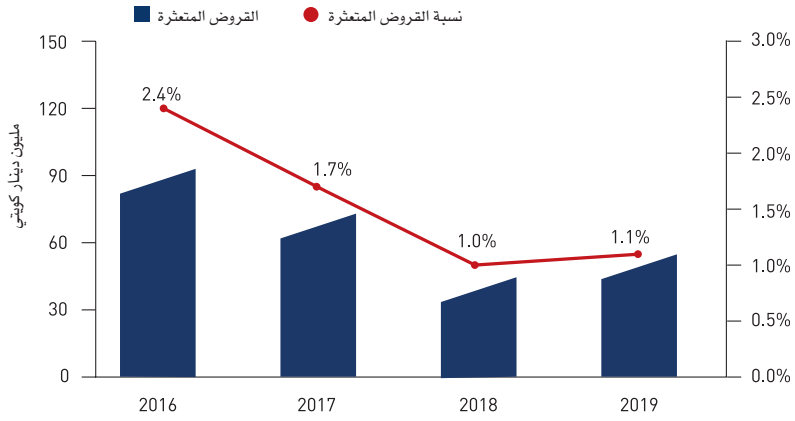

5. إجمالي مخصصات الائتمان يتجاوز متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بمبلغ 106 مليون دينار كويتي

إجمالي مخصصات الائتمان
مليون د.ك

106

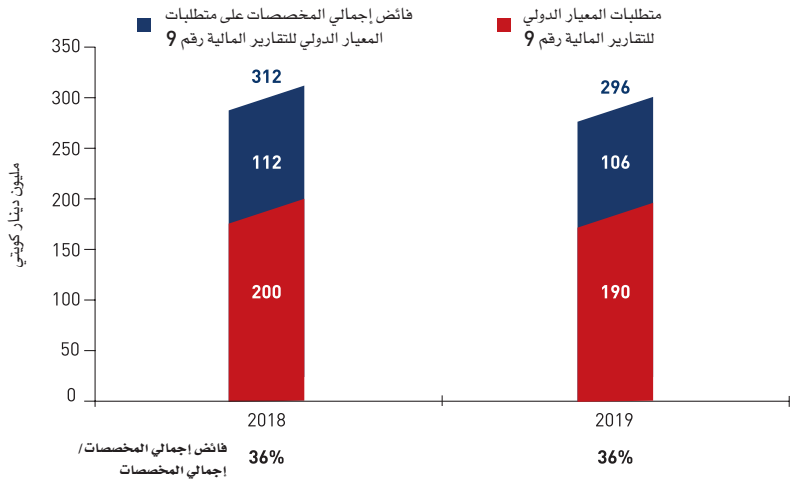

6. الحصول على التصنيف الائتماني في المرتبة " A" من جميع وكالات التصنيف الرئيسية الأربع

وكالة التصنيف	التصنيف	2019
Moody's	تصنيف الودائع على المدى الطويل	A3
	النظرة المستقبلية	إيجابية
S&P Global Ratings	تصنيف الائتماني للمصدر	A-
	النظرة المستقبلية	مستقرة
Fitch Ratings	تصنيف المصدر على المدى الطويل	A+
	النظرة المستقبلية	مستقرة
Capital Intelligence	تصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل	A+
	النظرة المستقبلية	مستقرة

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أعرض عليكم التقرير السنوي لبنك الخليج لعام 2019.

لقد حقق مصرفكم في عام 2019 مجموعةً من النتائج الإيجابية، مع استمرارنا في تعزيز موقع البنك بهدف تحقيق النمو المستدام لعملائنا ومساهمينا، بالإضافة إلى الجهات الرقابية والموظفين والمجتمع من حولنا.

ويمر البنك في مرحلة من التغير الديناميكي، مع مراعاة التحول في تطلعات العملاء والمنافسة الحادة والتكنولوجيا التي تشهد تطوراً بمعدلات متسارعة. وتتيح لنا هذه الأوضاع الفرصة لتعديل وإعادة ترتيب أولوياتنا الاستراتيجية للتأكد من استمرار تعزيز تجربة عملائنا المصرفية وإيجاد السبل الكفيلة بتلبية أهدافهم المالية.

ومع المضي قدماً نحو المستقبل، ستتركز استراتيجية مصرفنا حول المزيد من الاهتمام بالعميل، على أن يتحقق ذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية، على النحو التالي:

- **الارتقاء بالقدرات التكنولوجية والرقمية** بهدف تحسين تجربة العميل وتقديم المزيد من الحلول الشخصية.
- **ترويج الثقافة النابعة من قوة الأداء**، معززة بالاستحقاق والمشاركة.
- **الاستثمار لتحفيز النمو الداخلي والتميز في التشغيل**، دون التخلي عن المعايير المتبعة فيما يتعلق بالمخاطر.

ومن هنا، أود أن أسرد عليكم فيما يلي أهم ملامح الأداء لسنة 2019.

الأداء المالي .. القوة والاستدامة

ارتفاع صافي الربح بنسبة 12% ليبلغ 63.6 مليون د.ك.

ارتفاع ربحية السهم بواقع 12% لتبلغ 22 فلس، ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 11 فلس للسهم، أي بنسبة 50% من الأرباح ، تخضع لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، المزمع انعقاده في مارس 2020.

شهد **إجمالي قروض العملاء** زيادةً تاريخيةً أخرى ليبلغ 4.5 مليار د.ك.، بزيادة بمقدار 261 مليون د.ك.، أي بنسبة 6.2% مقابل نهاية 2018، و20% (750 مليون د.ك.) مقارنةً بالسنوات الثلاث الماضية. وجاء هذا النمو في 2019 متوازناً للغاية، حيث جاءت نسبة 50% من شريحة الخدمات المصرفية للشركات، وجاء النصف الآخر من شريحة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك.

واستقرت نسبة **القروض غير المنتظمة** لسنة 2019 ضمن مستويات القطاع المصرفي، لتبلغ 1.1%.

وأنهى **إجمالي المخصصات الائتمانية** سنة 2019 بمقدار 296 مليون د.ك.، بينما بلغ حجم المتطلبات المحاسبية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) (أي الخسارة الائتمانية المتوقعة) 190 مليون د.ك.، وبهذا يكون للبنك **مخصصات إضافية كافية بمقدار 106 مليون د.ك.**

12%
نمو صافي الربح

22
فلس ربحية السهم

11
فلس توزيعات نقدية مقترحة

6.2%
نمو إجمالي قروض العملاء

1.1%
نسبة القروض غير المنتظمة

106 مليون د.ك.
مخصصات إضافية كافية

وحافظ البنك على تصنيفاته في **المرتبة 'A' من وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الأربع، على النحو التالي:**

- حافظت وكالة موديز لخدمات المستثمرين على تصنيف الودائع للبنك على المدى الطويل عند المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية "إيجابية".
- وقامت وكالة ستاندارد آند بورز العالمية للتصنيفات بتثبيت التصنيف الائتماني للبنك من حيث المُصدر عند المرتبة "A-" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- كما قامت وكالة فيتش للتصنيفات بتثبيت تصنيف البنك للمُصدر على المدى الطويل عند المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- بينما قامت وكالة كابيتال إنتليجنس بتثبيت تصنيف العملات الأجنبية لبنك الخليج على المدى الطويل عند المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

التصنيف في المرتبة "A"
من وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الأربع

وحافظت **نسب رأس المال الرقابي** لبنك الخليج على قوتها، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى 13.8%، أي أعلى بواقع 1.8% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 12%، وبلغ معدل كفاية رأس المال 17.1%، أي أعلى بواقع 3.1% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 14%.

حافظت
نسب رأس المال الرقابي
على قوتها

لمحة عامة عن نشاط البنك

ويواصل البنك التركيز في قطاع **الخدمات المصرفية الشخصية** على تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات والتجارب المصرفية الموثوقة وسهلة الاستخدام لكل شريحة من شرائح عملائنا المختلفة.

وبالإضافة إلى امتلاكه لواحدة من أكبر شبكات الفروع في الكويت (**59 فرعاً وأكثر من 300 جهاز صرف آلي**)، فقد باشر البنك بإعادة تصميم فروعه بغية تحسين تجربة العملاء من خلال توفير أماكن عمل مريحة، مع تعظيم القدرات الرقمية. ومثال على ذلك افتتاح الفرع الجديد للبنك في برج كريستال بداية 2020.

وقد أسفر هذا الأسلوب عن تحقيق نمو قوي في هذه الشريحة، حيث شهدت محفظة قروض العملاء في مصرفنا نمواً بما يقارب ضعفي النمو في القطاع المصرفي ككل، وذلك للسنة الثانية على التوالي، بنسبة 9% على أساس سنوي.

وترتكز شريحة **الخدمات المصرفية للشركات** في مصرفنا على بناء وتعميق العلاقة مع العميل من خلال منصة شاملة متخصصة من الخدمات بهدف إضافة القيمة للعملاء وتعزيز طموحاتهم نحو النمو. وقد واصل البنك تقديم التمويل إلى مختلف المشروعات الحيوية في قطاعات النفط والغاز، والإنشاءات، والبنية التحتية من خلال التمويل المباشر أو التمويل المشترك مع بنوك محلية أخرى.

وعليه، وعلى الرغم من التحديات التي شابت السوق خلال 2019، تمكن بنك الخليج من إحراز النمو في محفظة القروض المقدمة إلى الشركات جراء الأداء على هذا المنوال، وذلك بنحو 4.6% في 2019، مقابل 2018، واستطاع الحفاظ على تواجده القوي كجهة محلية رائدة في السوق.

لمحة عامة عن السوق

استمرت الكويت خلال 2019 في تحقيق علامات بارزة في تطوير أسواقها المالية وفقاً للمعايير العالمية، مع استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

ترقية الكويت من قبل مؤشر مورغان ستانلي إلى فئة الأسواق الناشئة

وفي أعقاب إجراءات مطولة من الفحص والتدقيق، قام مؤشر مورغان ستانلي المركب، والذي يمثل الجهة الرائدة في المؤشرات والتحليلات المرتكزة على البحوث، بترقية الكويت إلى فئة الأسواق الناشئة، وذلك اعتباراً من مايو 2020. ومن المتوقع أن يحصل سوق الكويت على وزن نسبي 0.69% على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة. ويعتبر ذلك نبأً ساراً للمستثمرين، حيث إن بنك الخليج يعد واحداً من أبرز المرشحين للانضمام إلى المؤشر. ومن المفترض أن يتم الانضمام على مرحلة واحدة، مع توقع تدفقات مالية بأكثر من 2 مليار دولار أمريكي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كما شهدت الكويت عرض ناجح لاكتتابين أوليين ، وهما اكتتاب شركة بورصة الكويت واكتتاب شركة شمال الزور الأولى للطاقة و المياه. وقد عرض كلا الاكتتابين على المواطنين الكويتيين حصريا وتمت تغطية الاكتتاب عدة مرات. يعد الطلب القوي للإكتتابين دليلا على أن السوق المحلي متعطش لفرص الاكتتاب الأولي مما يساهم في تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويخلق فرص الإقراض للبنوك.

الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات

ثلاثة محاور للإستدامة:

الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية

نؤمن في بنك الخليج أن المجتمع والاقتصاد يتقدمان معاً جنباً إلى جنب. ومن خلال الجهود المستمرة المبذولة على كلا الجانبين، أسسنا قاعدة قوية لدعم الأفكار الجديدة و البرامج المستقبلية. وقد أدت مبادرات البنك على مدى السنوات السابقة إلى وضع حجر الأساس للمشروعات المستقبلية، الأمر الذي يشكل برنامج المسؤولية الاجتماعية لبنك الخليج وأسلوب الاستدامة الذي ينتهجه.

ويتألف نهجنا نحوالإستدامة من ثلاثة محاور: الإستدامة الاجتماعية، الإستدامة الإقتصادية والإستدامة البيئية. وقد كان من شأن تلك المحاور الثلاثة توجيه تركيزنا نحو الفعاليات والمبادرات المعنية بالشباب والتعليم وتمكين المرأة والصحة واللياقة البدنية والتراث الكويتي. ونؤمن بشدة بأن ازدهار مجتمعاتنا سيؤدي إلى تقدمنا.

ملاحظات ختامية

بالنيابة عن مجلس الإدارة، نود أن نعبر عن وافر الشكر والامتنان لصاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، على قيادتهما الحكيمة ورؤيتهما الثاقبة للكويت. كما نود أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهما الدؤوبة في دعم وتعزيز القطاع المصرفي الكويتي.

ونتوجه بالشكر إلى عملائنا الكرام على ثقتهم الغالية ومساهتمهم في بناء النجاح لمصرفنا، وكذلك إلى مساهمينا على دعمهم للبنك على مدى السنوات، وإلى زملائنا الذي يعملون بجد وإخلاص لتقديم أفضل الخدمات إلى العملاء.

هذا، وتمثل سنة 2020 مرحلة أساسية لتطور بنك الخليج، حيث يحتفل البنك بذكرى تأسيسه الستين، في ظل الاستمرار في خدمة قطاع الأعمال بالكويت. وتدل هذه المرحلة على قدرة البنك والتزامه بتعزيز التواجد على الساحة في مختلف الظروف، مستنداً إلى الفرص الوفيرة المتاحة، مع إدارة المخاطر بكل حكمة وحصافة.

ويتواءم ذلك مع ما يزخر به الماضي من رحلات تاريخية قام خلالها الكويتيون بخوض غمار البحار بحثاً عن اللؤلؤ، متحدّين كافة الصعاب والأهوال، وصولاً إلى تحقيق الرفاهية من خلال مجتمع تجاري يتميز بالازدهار. ومع وصول الرحلة إلى أعتاب عقد جديد من الزمان، وبلوغ البنك عقده السابع، يسرني أن أعلن عن قدرة البنك على مواجهة التحديات، والاستفادة من الفرص المتاحة لنا، متسلحين بالثقة في مواجهة تلك التحديات أكثر من أي وقت مضى.

مع التحيات،

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

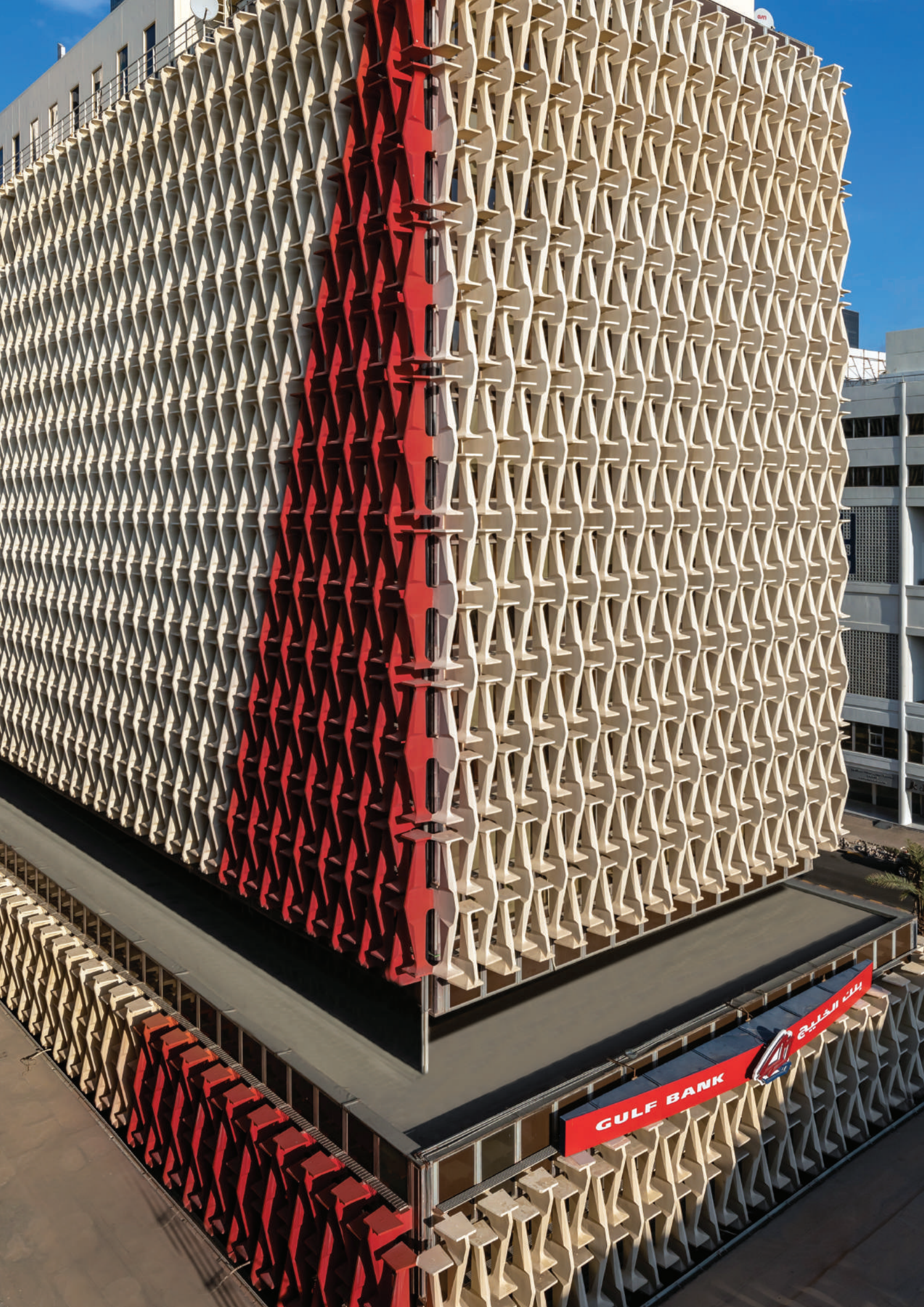
GULF BANK
بنك الخليج

الإستدامة

ينطوي أسلوبنا في الإستدامة على ثلاثة محاور:
الإستدامة الإجتماعية، الإستدامة الإقتصادية والإستدامة البيئية

نؤمن في بنك الخليج أن المجتمع والاقتصاد يتقدمان معاً جنباً إلى جنب. ومن خلال الجهود المستمرة المبذولة على كلا الجانبين، أسسنا قاعدة قوية لدعم الأفكار الجديدة و البرامج المستقبلية. وقد أدت مبادرات البنك على مدى السنوات السابقة إلى وضع حجر الأساس للمشروعات المستقبلية، الأمر الذي يشكل برنامج المسؤولية الاجتماعية لبنك الخليج وأسلوب الاستدامة الذي ينتهجه.

يلتزم بنك الخليج ببرنامج الاستدامة كما يؤدي دوراً حيوياً للمساهمة المجتمعية التي تتخطى حدود التمويل. وينعكس التزام مصرفنا فيما نطرحه من مبادرات تجاه وطننا الحبيب، الكويت، بحيث تسهم في تشكيل مستقبل المجتمع الذي نعمل فيه.

الإستدامة الإجتماعية

ماراثون بنك الخليج 642

يهدف ماراثون بنك الخليج 642 – باعتباره أحد أهم الفعاليات الرياضية الاجتماعية في البلاد – إلى رفع مستوى الوعي الصحي وتشجيع أفراد المجتمع المحلي على اتباع النمط الصحي السليم في الحياة اليومية. ومن خلال المشاركة مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي هذا العام، تمكن بنك الخليج من المساهمة في تقديم المساعدات الطبية إلى غير القادرين على الحصول على العلاج الطبي. واستطاع سباق الماراثون هذا العام اجتذاب أكثر من 9,300 مشارك (بزيادة نسبتها 24% مقارنةً بحجم المشاركة في العام الماضي)، من أكثر من 100 جنسية حول العالم، وأكثر من 300 متطوع.

ماراثون MARATHON

9,300
مشارك

%24
زيادة في عدد المشاركين

شمول ذوي الاحتياجات الخاصة

يحرص بنك الخليج على ترويج سياسة الشمول والتنوع في التوظيف. ونعلن بكل فخر أن بنك الخليج قام هذا العام بتوظيف 10 أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف الفروع، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بكل فرد منهم على حدة.

10 موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة

تمكين المرأة

يواصل البنك سعيه إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع وحدات العمل لديه. وتبلغ نسبة النساء حالياً 43% من موظفي بنك الخليج. كما يعتبر البنك واحداً من أوائل البنوك في الكويت الموقعة على مبادرة الأمم المتحدة التي تحمل عنوان "مبادئ تمكين المرأة" والتي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

برنامج أجيال

يحرص بنك الخليج على تطوير مهارات الكوادر الوطنية من الكويتيين. وفيما يتعلق بمبادرات رأس المال البشري، فقد حظي برنامج تطوير الموظفين لدى بنك الخليج، والذي يحمل عنوان "أجيال"، بالتقدير على نطاق واسع نظراً إلى البرامج التدريبية المكثفة التي تهدف إلى صياغة مستقبل العمل المصرفي في الكويت. واستفاد خلال العام 21 متقدما من البرنامج الذي يمتد على فترة ستة أشهر يهدف من خلالها إلى مساعدة المرشحين في تطوير المهارات المصرفية الأساسية لديهم، وصولاً إلى اكتساب وضع "المصرفي الشامل" بما يميزه من إمكانات للتطور والارتقاء على المستويين الشخصي والمهني. وقد شهد البرنامج، منذ بدء العمل به، تخرج خمسة أجيال، بإجمالي 85 موظفاً.

85 خريج من برنامج أجيال

التراث الكويتي

وتأكيداً لالتزامه بالحفاظ على التراث والتقاليد الكويتية، قام البنك برعاية إنتاج ملحمة "مذكرات بحار" الموسيقية من تاليف الشاعر الكويتي محمد الفايز. وعرض هذا الإنتاج خلال الربع الثاني من العام في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي.

الإستدامة الإقتصادية

إنجاز

إستمراراً للتقليد السنوي الذي ينتهجه بنك الخليج ، قام البنك بتقديم الدعم إلى مؤسسة "إنجاز" الكويت، وهي مؤسسة نفع عام غير ربحية تكرس نشاطها للتعليم والتدريب لإعداد الكوادر لسوق العمل، والتوعية المالية وريادة الأعمال. وفي إطار شراكتنا الاستراتيجية مع إنجاز، قام بنك الخليج برعاية العديد من الدورات التعليمية ودورات ريادة الأعمال لطلاب المدارس الثانوية والكليات في كل من القطاعين العام والخاص.

وقد شارك بنك الخليج حتى الآن في خمسة برامج لمؤسسة إنجاز العرب، و إقامة معرضين وظيفيين لإنجاز الكويت، وسبعة مخيمات إبداعية لإنجاز الكويت وأربع ورش عمل رئيسية لريادة الأعمل لإنجاز الكويت. كما تطوع أكثر من 230 موظف لدى بنك الخليج بوقتهم وجهدهم في العديد من المدارس والجامعات في أنحاء الكويت ليتيحوا لأكثر من 1,350 طالب وطالبة لمشاركة تجاربهم.

التوعية المالية

قام بنك الخليج هذا العام بتوسيع نطاق دوره في الاستدامة الاقتصادية ليشمل وسائل التواصل الاجتماعي. وفي محاولة لنشر التوعية المالية وإيجاد ثقافة من الوعي المالي، قامت وحدة البحوث الاقتصادية ببنك الخليج بإعداد مقاطع مصورة مدة كل منها دقيقة واحدة حول موضوعات تضمنت التكنولوجيا المالية "فينتك" والاستثمار والادخار والمعلومات العامة المتعلقة بحالة الاقتصاد.

الإستدامة البيئية

مبادرات إعادة التدوير

تعاون البنك هذا العام مع المبادرة الوطنية مشروع "أمنية" ، التي تأسست في عام 2015، من قبل شباب كويتيين، بهدف نشر الوعي بثقافة إعادة تدوير النفايات. ومن خلال هذا التعاون، تم توزيع حاويات خاصة أمام المقر الرئيسي لبنك الخليج، ليتم فيها تجميع العبوات البلاستيكية والأوراق المستخدمة في البنك والمنطقة المحيطة به، قبل أن تنطلق إلى مصانع إعادة التدوير. ويساهم وجود هذه الحاويات أيضًا على رفع مستوى الوعي لدى كل من يراها، على مقربة من هذا المبنى الشهير في قلب مدينة الكويت.

حملات لتنظيف الشاطئ وساعة الأرض

كما نظم بنك الخليج حملات لتنظيف شاطئ أبراج الكويت، كجزء من التزامه بيوم الأرض. وفي ذلك اليوم، قدمت إحدى المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، جلسة توعية حول الآثار الخطرة التي تحدثها الملوثات على البيئة، ساهمت مع موظفي بنك الخليج في عملية تنظيف الشاطئ. ويشارك البنك أيضًا في جهود المجتمع الدولي للحد من استهلاك الطاقة خلال "ساعة الأرض" ، وهي مبادرة عالمية تشجع الأفراد والمجتمعات والشركات على إطفاء الأنوار الكهربائية غير الضرورية.

5 برامج لمؤسسة إنجاز العرب

2 معرضين وظيفيين من إنجاز

7 مخيمات إبداعية في الكويت من إنجاز

4 دورات رئيسية في الكويت من إنجاز

+200 متطوع من بنك الخليج

1 دقيقة

مقاطع مصورة لمدة دقيقة للتوعية المالية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

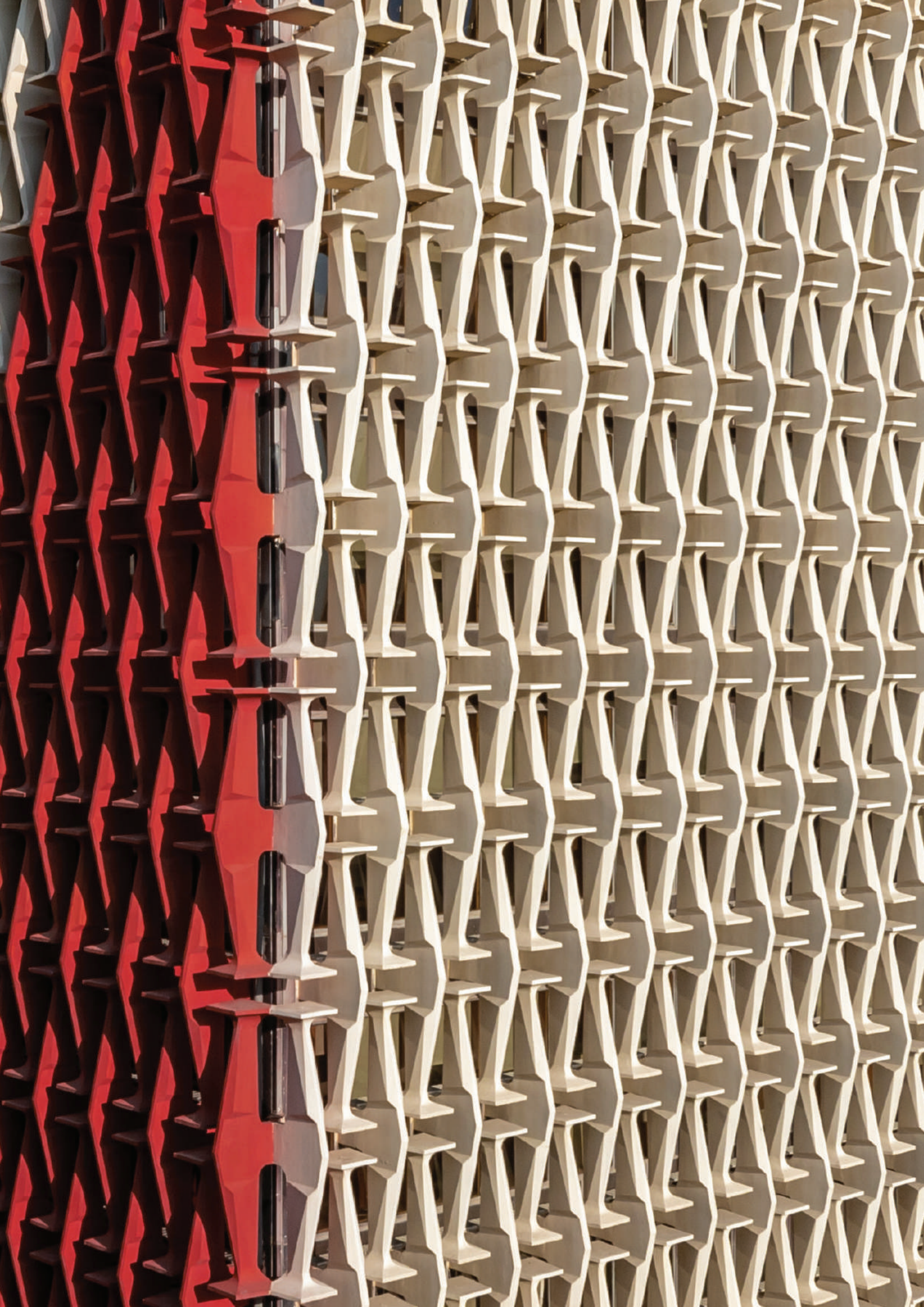

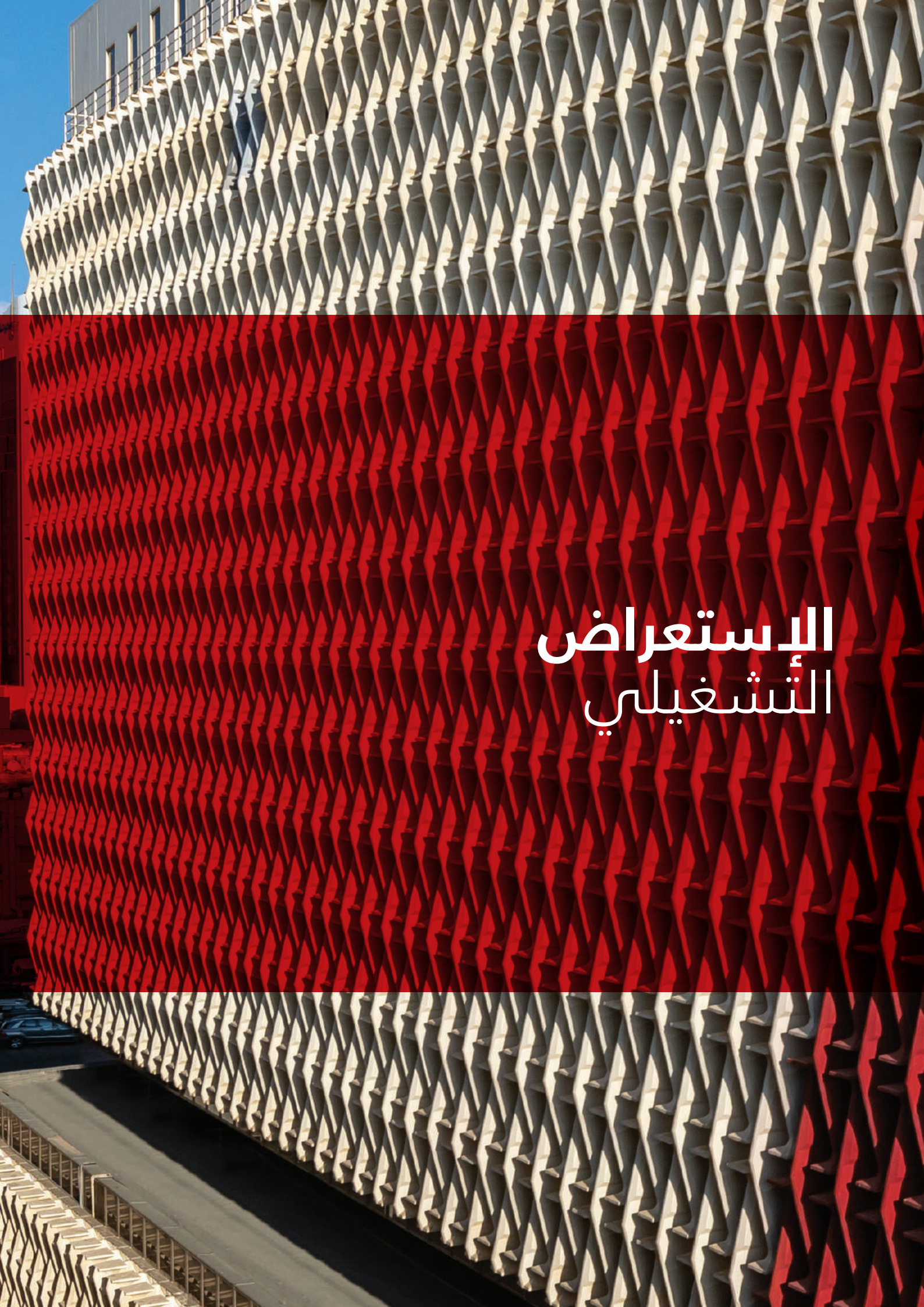

الإستعراض
التشغيلي

البيئة التشغيلية

يهتم بنك الخليج بمراقبة وتحليل البيئة التشغيلية عن كثب. ومن منطلق ذلك الإهتمام، أنشأ البنك مؤخرًا وحدة البحوث الاقتصادية، التي تعنى بإعداد الدراسات التحليلية المفصلة حول أهم القضايا الاقتصادية في المنطقة والعالم. و فيما يلي، سرد لأهم الأحداث الإقتصادية خلال العام 2019.

قرر بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي، الذي قام برفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة خلال الثلاث سنوات الماضية، إجراء خفض لأسعار الفائدة ثلاث مرات خلال العام 2019... وقام بنك الكويت المركزي بخطة واحدة مماثلة في أكتوبر 2019، بتخفيض 25 نقطة أساس...

عالمياً

شهد عام 2019 أدنى معدلات النمو على الصعيد العالمي منذ 2008-2009، وذلك وفقاً لتقرير مستقبل الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2019. وتمثلت أهم المخاوف في الحرب التجارية المطولة بين الولايات المتحدة والصين، الأمر الذي تسبب في اختلال التدفقات التجارية في عدة اقتصادات وزيادة المخاوف بشأن نمو الاقتصاد العالمي. إلا أن الأحداث التي طرأت قرب نهاية العام أشارت إلى إمكانية تحقيق هدنة تجارية في المستقبل المنظور.

وفي الوقت ذاته، قرر بنك الاحتياط الفدرالي، الذي قام برفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة خلال الثلاث سنوات الماضية، بإجراء خفض لأسعار الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2019، مع الإشارة إلى التوقف عن ذلك خلال الفترة المقبلة. وفي خطوة لضمان تخفيف الحرب التجارية العالمية دون الانزلاق إلى مغبة الركود، قام بنك الاحتياط الفدرالي بخفض أسعار الفائدة في أكتوبر، مشيراً إلى إمكانية توقف سلسلة التخفيضات في أسعار الفائدة.

ومن جهة أخرى، اتخذت إجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عدة منحنيات، وأخفقت تلك الإجراءات في التوصل إلى نتيجة نهائية في هذا الصدد، و تقرر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في يناير 2020.

وعلى الصعيد المحلي، شهدت أسعار النفط تقلبات خلال العام، ولكنها شهدت توازناً في عوامل العرض والطلب. وقد ساهم في الاتجاه الصعودي لأسعار النفط عدة عوامل، أهمها نهاية التنازلات في العقوبات الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الخام الإيراني والاضطرابات في فنزويلا والتخفيضات المستمرة من جانب أوبك في إنتاج النفط. إلا أن تجدد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين خلال السنة أدى إلى تثبيط توجهات المستثمرين، الأمر الذي نجم عنه ضغوط مفضية إلى هبوط أسعار النفط. . و قد شهد العام 2019 اتفاق كل من الكويت و المملكة العربية السعودية على استئناف انتاج النفط في المنطقة المقسومة وعليه سوف تسأنف الكويت انتاج النفط في حقل الوفرة خلال الأشهر الأولى من 2020.

الاقتصاد الكويتي

من المتوقع أن يشهد معدل نمو الاقتصاد الكويتي، مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفاعاً ليصل إلى 3.1% في 2020 بعد التباطؤ الذي شهده في 2019، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي حيث جاء النمو بمعدل معتدل بواقع 0.6%. ومن المتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الكويتي جراء تخفيف حدة التوترات التجارية العالمية والزيادة المرتقبة في الطلب على النفط وسط تخفيضات أوبك للإمدادات النفطية. وعلى الرغم من تمديد خفض الإنتاج من قبل أوبك، فقد انخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، بواقع 0.8% في 2019، حيث ظل متوسط سعر النفط على مستوى أقل بقليل مما كان عليه في السنة الماضية. وعلى النقيض من ذلك، شهدت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.5% في 2019، أي بأفضل مما كانت عليه في السنة الماضية.

وبالحديث عن عام 2020، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يشهد قطاع النفط والقطاعات غير النفطية نمواً متزامناً، حيث تحقق مساهمة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بواقع 3.1% و3.0% على التوالي.

وربما يشكل النمو في القطاعات غير النفطية عنصر المفاجأة من حيث الارتفاع في حالة تسارع الإنفاق على الاستثمارات وعودة الزخم إلى تنفيذ المشروعات خلال السنة المقبلة.

وفي الكويت، بقي تضخم أسعار المستهلك على مستواه المعتدل، ولكنه ارتفع خلال النصف الثاني من العام إلى أعلى مستوى له خلال سنتين، بمعدل 1.7% في نهاية الربع الثالث من 2019. ومن المتوقع أن يرتفع مرةً أخرى في 2020. إلا أنه لا تزال هناك مخاوف من الانخفاض، أهمها تباطؤ النمو العالمي وضعف سوق العقار.

وفي جانب أسعار الفائدة، قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس، من 3% إلى 2.75%، في أكتوبر 2019، وذلك في خطوة مماثلة لتلك التي اتخذها بنك الاحتياط الفدرالي في قيادة

دورة التسهيل النقدي. و لم يتبع بنك الكويت المركزي قرار خفض الفائدة من قبل البنك الفدرالي المريكي في يوليو و سبتمبر من نفس العام فيما قامت البنوك المركزي الرئيسية الأخرى في الخليج باتباع بنك الاحتياط الفدرالي عن نفس الفترة.

ووفقاً لبنك الكويت المركزي، فإن قرار اتباع خطوة بنك الاحتياط الفدرالي وتخفيض سعر الفائدة في الكويت كان يهدف إلى الحد من تكلفة الاقتراض بالدينار الكويتي، والحفاظ على هامش مريح للدينار الكويتي، بالإضافة إلى ترسيخ البيئة الداعمة للاستثمار.

و بحسب بيانات صادرة من صندوق النقد الدولي، تظل الكويت أفضل مكان لاتباع مقولة "القليل على المدى الطويل" من حيث بيئة أسعار النفط، وذلك لما تتمتع به من استقرار الوضع الاقتصادي العام والمستويات المتدنية من الدين (15.2% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019) وسلامة القطاع المالي. وقد بلغت أسعار النفط نقطة التعادل المالي في الموازنة، أي ما مقداره 54.3 دولار أمريكي لبرميل النفط الكويتي في 2019، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على تحقيق مستوى سعر النفط الذي يتعادل عنده كل من الإنفاق والإيرادات الحكومية.

> تظل [الكويت] مكاناً أفضل لاحتضان أسعار النفط اقتداءً بمقولة "القليل على المدى الطويل"

ووفقاً لمجلة "ميد" الاقتصادية، ولغاية نهاية الربع الثالث من 2019، بلغ إجمالي قيمة المشروعات التي تم إرساؤها 770 مليون د.ك.، مقابل 1.7 مليار د.ك. لسائر 2018. وقد أدى استمرار تعطل إرساء المشروعات وتجديد المناقصات إلى تباطؤ الزخم في هذا الصدد. ومن المنتظر أن يتم طرح مناقصة في الربع الأخير من 2020 بشأن مشروع الزور للكيماويات البترولية، الذي يحظى باهتمام على نطاق واسع، وتبلغ قيمته 3 مليار د.ك. وتبلغ قيمة المشروعات المتوقع إرساؤها في الكويت 6 مليار د.ك.

> قام مؤشر مورغان ستانلي... بترقية الكويت من وضع الأسواق شبه الناشئة إلى وضع الأسواق الناشئة... ومن المتوقع أن تنضم الكويت إلى هذا المؤشر عبر مرحلة واحدة في مايو 2020، بصافي تدفقات متوقعة بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي...

السوق المالي الكويتي

شهدت شريحة السوق المالي الكويتي، وخاصةً قطاع سوق الأسهم، استمراراً لبعض التطورات البارزة خلال 2019. فقد قام مؤشر مورغان ستانلي، أحد كبريات الجهات المصدرة لمؤشرات أسواق المال العالمية، بترقية وضع الكويت من الأسواق شبه الناشئة إلى وضع الأسواق الناشئة، بوزن تقديري 0.69%. ومن المقرر أن يتم هذا التضمين عبر مرحلة واحدة في مايو 2020 مع توقع دخول صافي تدفقات مالية بمقدار 2.7 مليار دولار أمريكي، وذلك وفقاً لبحث أجرته أرقام كابيتال. كذلك، قد تؤدي الإصلاحات المستمرة في شريحة سوق الدين في أعقاب تأسيس مكتب إدارة المديونيات إلى زيادة عمق سوق المال، بالإضافة إلى توفير تجمع بديل لرؤوس الأموال. ويعد ذلك أمراً بالغ الأهمية بالنظر إلى ضرورة تمويل المشروعات المختلفة المتضمنة في رؤية الكويت الجديدة 2035.

وجاءت أسواق الأسهم الكويتية ضمن أفضل الأسواق أداءً على المستوى العالمي وأفضل الأسواق من حيث الأداء في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث حقق مؤشر بورصة الكويت للعوائد لسائر الأسهم مكاسب بنسبة 24% . وبلغ مؤشر إجمالي العوائد "للسوق الرئيسي"، الذي يشمل الشركات الرئيسية، والتي يبلغ مجموعها 19 شركة، عائداً بواقع 32% عن نفس الفترة الزمنية.

وقد تم بنجاح استكمال خصخصة بورصة الكويت هذا العام، حيث لقي هذا الطرح العام استجابةً واسعة النطاق من المواطنين الكويتيين، الذين اكتتبوا بنسبة 50% في نوفمبر 2019. وفي وقت سابق لذلك التاريخ، تم بيع حصة نسبتها 44% من الشركة إلى مستثمرين استراتيجيين، مع احتفاظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالحصة المتبقية البالغة نسبتها 6% من شركة بورصة الكويت. وبالمثل، تم طرح حصة نسبتها 50% في شركة شمال الزور الأولى للكهرباء والماء إلى المواطنين الكويتيين من خلال الفترة ذاتها. وتعتبر شركة شمال الزور الأولى أول شركة مساهمة كويتية يتم تأسيسها لتتولى بناء وتشغيل محطات الكهرباء وتحلية المياه في البلاد بموجب القانون رقم 39 لسنة 2010. وقد تم الاكتتاب بما يتجاوز النسبة المعروضة في الطرحين، اللذين يمثلان جانباً من الجهود الحكومية المبذولة نحو طرح حصص ملكية على المواطنين في مشروعاتها، التي عرضت أيضاً على المؤسسات الاستثمارية من القطاع الخاص.

> حظيت الكويت بالتقدير كواحدة من أفضل 10 دول تحسن ترتيبها ضمن 190 دولة من قبل البنك الدولي، من حيث سهولة ممارسة الأعمال في 2020.

بيئة الأعمال في الكويت

تحسنت بيئة الأعمال في الكويت إلى حد كبير بسبب الإصلاحات التي بدأت بها الحكومة. وتقديراً لهذه التغييرات، حظيت الكويت بالتقدير كواحدة من أفضل 10 دول تحسنا ضمن 190 دولة من قبل البنك الدولي في 2020، من حيث سهولة ممارسة الأعمال. وبالمثل ، أشار المنتدى الاقتصادي العالمي أيضًا إلى أن الكويت نالت النصيب الأكبر من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر التنافس العالمي لعام 2019. و من المتوقع أن تؤدي تلك التطورات إلى تعزيز مكانة دولة الكويت كوجهة استثمارية جذابة.

لمحة عامة
عن نشاط البنك

يواصل بنك الخليج التزامه بالتركيز على استراتيجيته الأساسية المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية التقليدية إلى عملائه من الشركات والأفراد في الكويت لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم المالية. وخلال عام 2019، تمكن بنك الخليج من تحقيق النمو في محفظة القروض لديه بواقع 6.2% محققاً ارتفاعاً تاريخياً في إجمالي القروض بمقدار 4.5 مليار د.ك.

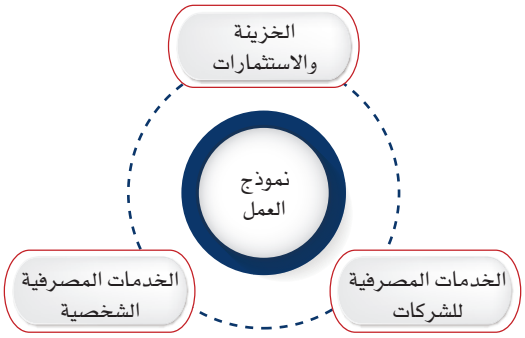

خلال عام 2019، واصل بنك الخليج التزامه بدعم الخطة التنموية لدولة الكويت 2035.

على الرغم من التحديات التي شابت السوق خلال عام 2019، شهد البنك نمواً في محفظة القروض لديه وحافظ على تواجده المؤثر كجهة محلية رائدة...

الخدمات المصرفية للشركات

تتضمن قاعدة عملاء بنك الخليج من الشركات عملاء محليين وعالميين. ويقدم البنك مجموعةً متكاملةً من الخدمات المصرفية للشركات، تشمل التسهيلات النقدية وغير النقدية، خدمات المعاملات عبر الإنترنت، التسهيلات التمويلية المتخصصة، والخدمات الاستشارية. ويتم تقديم هذه الخدمات وغيرها من خلال القسم التجاري في البنك وقسم المقاولات والعقار وقسم تمويل الأسهم. ويقوم بنك الخليج بخدمة عملائه الدوليين بما في ذلك المؤسسات المالية متعددة الجنسيات، من خلال شبكة عالمية واسعة من البنوك المراسلة.

وخلال عام 2019، واصل بنك الخليج التزامه بدعم الخطة التنموية لدولة الكويت النابعة من رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد للكويت الجديدة 2035. وعليه، واصل فريق الخدمات المصرفية للشركات في البنك تقديم التمويل لمختلف المشروعات الحيوية في قطاعات النفط والإنشاءات والبنية التحتية من خلال التمويل المباشر أو القروض المشتركة مع بنوك محلية أخرى.

وعلى الرغم من التحديات التي شابت السوق خلال عام 2019، شهد البنك نمواً في محفظة القروض إلى الشركات وحافظ على تواجده المؤثر كجهة محلية رائدة من خلال تعزيز علاقاته مع كبريات العائلات التجارية في الكويت. وتمكن بنك الخليج من تحسين خدماته ومنتجاته، خاصةً في مجالات المعاملات المصرفية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز التجربة المصرفية للعملاء بوجه عام وتحويل العلاقة بين البنك والعملاء إلى الشمولية.

وانطلاقاً من إيمان بنك الخليج بأهمية رأس المال البشري، ومساعدة الموارد البشرية، قام فريق الخدمات المصرفية للشركات باستقطاب الكوادر الوطنية وواصل الاستثمار في الشباب من خلال رعاية تعليمهم في كليات الأعمال المرموقة حول العالم.

الخدمات المصرفية الشخصية

يقوم ذراع الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج بخدمة العملاء الأفراد من ذوي الدخل المرتفع وعملاء الخدمة المصرفية الخاصة، مع التركيز على تلبية الاحتياجات والمتطلبات المتنوعة للعملاء الكويتيين والمقيمين على حد سواء. ويتم ذلك من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لمختلف الشرائح. وتتراوح المنتجات من حسابات التوفير والحسابات الجارية اليومية، إلى حساب "الدانة" الرائد وبطاقات الائتمان ومنتج الاستثمار الخاص ببنك الخليج "وايز."

شهدت محفظة القروض الاستهلاكية نمواً على مدى الأربعة عشر ربعا الماضية

القروض الاستهلاكية

تمثل محفظة القروض الاستهلاكية نسبة 35%من اجمالي محفظة القروض في بنك الخليج في عام 2019 حيث حقق البنك نموا مضاعفا على مدى العامين المنصرمين على التوالي.كما نمت القروض الإستهلاكية على مدى الأربعة عشر ربعا الماضية. وجاء هذا النمو مدفوعاً بالانتشار الواسع وعلى خبرة فريق المبيعات المباشرة.

وبتركيز البنك على شريحة الكويتيين، تم طرح نظام جديد بسحوبات شهرية منتظمة تصل جوائزها إلى 12 ضعف الراتب وسحب سنوي يصل إلى 100 ضعف راتب العميل. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بإطلاق عدد من الحملات الاستراتيجية والترويجية للحصول على حصة أكبر من السوق. ويستمر الزخم من خلال عروض ثابتة وواسعة النطاق إلى مختلف الشرائح في قاعدة العملاء الكويتيين، بمن فيهم حساب "البطل الكويتي"، للكويتيين الأبطال العاملين في الوزارات المهمة في الدولة، والنساء العاملات في الوزارات وقطاع النفط والمعلمين وبعض المهن الأخرى.

بطاقات الائتمان

في جانب بطاقات الائتمان، طرح بنك الخليج البطاقات ذات التصميم الجديد لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المختلفة لكل شريحة من العملاء. وبعض البرامج الجديدة التي تم إطلاقها تضمنت البطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الشركات وأول بطاقة معدنية في الكويت "وورلد إليت" بدون ملامسة، وبرنامج الدفع الميسر "إيزي باي" وبطاقة الهدايا مسبقة الدفع. ويمكن لعملاء البنك من حاملي بطاقات الائتمان لإختيار الخصومات من بين أكثر من 1,000 جهة.

ويمكن لعملاء البنك من حاملي بطاقات الائتمان لإختيار الخصومات من بين أكثر من 1,000 جهة.

ويعمل فريق الخدمات المصرفية الشخصية في البنك مدعوماً بفريق لمعالجة وتحليل البيانات، بهدف الحصول على قدر أكبر من التعرف على قاعدة العملاء و سلوكهم الإستهلاكي.

إدارة الثروات

تواصل تركز الاهتمام على إدارة الثروات ضمن نشاط الخدمات المصرفية الشخصية. وعمل جميع مدراء علاقات العملاء في خدمة العملاء من شرائح الخدمات المصرفية الخاصة والخدمة المصرفية المميزة والشرائح المفضلة، مما أدى إلى إثراء تجربة العملاء بمجموعة جديدة وقائمة من المنتجات والخدمات.

ولاستكمال العروض المكثفة للودائع والاستثمارات، أضاف بنك الخليج في عام 2019 برنامج الإقراض الاستراتيجي للعملاء من ذوي الملاءة المالية المرتفعة. وأقيمت مجموعة من الفعاليات الحصرية لأول مرة لعملاء إدارة الثروات، بما في ذلك اختبار قيادة السيارات الرياضية الفاخرة مثل بورشيه، فيراري، لوتس، ومرسيدس بنز، وتم توجيه دعوات لكبار الشخصيات لحضور عروض منتقاة في مركز جابر الأحمد الثقافي المرموق.

قنوات التوزيع

يمتلك بنك الخليج واحدةً من أكبر قنوات التوزيع في الكويت، تضم 59 فرعاً، وأكثر من 300 جهاز صرف آلي، و6 أجهزة صرف آلي تفاعلي. وتم توزيع جميع تلك الأجهزة في أبرز الأماكن مثل الفنادق ومراكز التسوق والجمعيات والمستشفيات والإدارات الحكومية والمراكز التعليمية، بحيث تتم تغطية أكبر مساحة ممكنة من مناطق التجمعات.

لمحة عامة عن نشاط البنك

يمتلك بنك الخليج واحدةً من أكبر قنوات التوزيع في الكويت، تضم 59 فرعاً، وأكثر من 300 جهاز صرف آلي، و6 أجهزة صرف آلي تفاعلي.

وتم تزويد جميع أجهزة الصرف الآلي بأحدث البرميجات، وهي محاطة باللافتات الدالة على أماكن تواجدها وللاستفادة منها في الإعلان عن منتجات البنك وخدماته، وتتحلى بتصميم في غاية الأناقة والعصرية وبما يناسب أذواق العملاء.

ويأتي كل ذلك مدعوماً بتطبيقات متنامية على الهاتف النقال، وخدمة مصرفية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى مركز متقدم لخدمة العملاء يعمل على مدار الساعة حتى يتسنى لعملائنا الوصول إلينا اينما و حيثما يشاؤون.

المسار الرقمي

استطاع بنك الخليج أن يحدث تطوراً ملحوظاً في الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وعبر الإنترنت من خلال التطبيقات الصديقة للعملاء وسهلة الاستخدام. وقد أدى تزايد مستخدمي خدمة الرسائل النصية القصيرة إلى مساعدة البنك في الوصول إلى عملائه لإبلاغهم بالمعاملات اليومية التي تغطي عمليات القيد للحساب وعلى الحساب، وتعريفهم بالحملات التسويقية والترويجية. كما أدى إطلاق الأداة الرقمية المبتكرة والمبسطة المسماة "الدفع الذاتي" إلى تبسيط آلية الدفع بين العملاء بطريقة أسرع وأكثر سهولةً.

الخزينة والاستثمارات

الخزينة

تمحور اهتمام فريق الخزينة حول تعزيز الميزانية العمومية للبنك من خلال توفير السيولة الكافية لتدعيم نمو الموجودات، مع الحفاظ على مصدات كافية لإستيفاء المتطلبات الرقابية.

كما يعمل الفريق على تحقيق التنويع في موارده التمويلية لضبط تكلفة التمويل والتخفيف من التركيز في هيكل المطلوبات.

وفي جانب التداول والبيع في مجال الخزينة، يقوم البنك بعرض أسعار تنافسية في سوق تبادل العملات الأجنبية، مع التركيز على الاحتياجات المالية للعملاء.

استثمارات الملكية

تركز الاهتمام في أنشطة استثمارات الملكية لدى بنك الخليج على دعم احتياجات السيولة للبنك، وتنويع مصادر الإيرادات وتحقيق العوائد بالتركيز على بناء محفظة البنك للإيرادات الثابتة، مع إدارة محافظ الأسهم والاستثمارات القائمة.

أنشطة الأمانات

يقوم بنك الخليج، من خلال أنشطة الأمانات، بتنفيذ خدمات إدارة المحافظ وخدمات الحفظ وتقديم الاستشارات الاستثمارية، بالإضافة إلى العمل بصفة وكيل بيع، مرخص من قبل هيئة أسواق المال الكويتية. وقد دأب البنك على عرض المنتجات الاستثمارية على عملائه.

كما دأب فريق الخدمات الاستثمارية الذي يتحلى بالخبرة المكثفة في هذا المجال، على خدمة قاعدة متنوعة من العملاء الأفراد والعملاء من الشركات. ويعي بنك الخليج متطلبات الاستثمار لدى العملاء ويقدم المنتجات والخدمات الاستثمارية الملائمة لاحتياجاتهم في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى العمل كوكيل بيع لعدد من الصناديق المحلية الكبرى، قام بنك الخليج بتطوير منصته الخاصة للاستثمار عبر الإنترنت تحت اسم "وايز"، وهي تتيح للعملاء منصة للاستثمار في الأسواق العالمية من خلال صناديق تداول الإستثمارات الأجنبية المدرجة.

برنامج "وايز" يتيح للعملاء منصة للإستثمار في الأسواق العالمية من خلال صناديق تداول الإستثمارات الأجنبية المدرجة.

المؤسسات المالية والجهات السيادية

وفي إطار مجموعة الخزينة، عمل فريق المؤسسات المالية والجهات السيادية عن كثب مع فريق إدارة الأصول والخصوم بهدف تنويع مصادر التمويل لدى البنك. وتواصل الوحدة العمل كبوابة تربط بنك الخليج بعدد من كبار الشركاء العالميين والبنوك المراسلة، لتقديم الحلول الفعالة لعملاء البنك من الأفراد والشركات. قام الفريق بتوسيع نطاق المحفظة والدخول إلى العديد من الأسواق العالمية عندما كان السوق المحلي يشهد تباطؤاً في النمو. وقد تحقق ذلك من خلال الدخول إلى المجالات الأساسية وكذلك من خلال المشاركات في الأسواق الرئيسية والثانوية، في حدود نزعة البنك للمخاطر.

تواصل وحدة المؤسسات المالية و الجهات السيادية ...العمل كبوابة تربط بنك الخليج بعدد من كبار الشركاء العالميين والبنوك المراسلة...

كلمة رئيس المدراء الماليين
ودراسة وتحليل الإدارة

في عام 2019، أعلن بنك الخليج عن نمو صافي الربح بنسبة 12%، ليبلغ 63.6 مليون د.ك.، محققاً بذلك نمواً مضاعفاً للسنة السادسة على التوالي. وعلى الرغم من المنافسة الحادة في شريحتي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الشخصية، شهد إجمالي القروض والسلف في البنك نمواً بمقدار 261 مليون د.ك. (+6.2%) مقابل 2018، حيث جاء ما يقارب نصف ذلك النمو مناصفةً بين كل من الشريحتين. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، شهد إجمالي القروض والسلف نمواً بواقع 20% (750 مليون د.ك.) وارتفعت أرباح البنك بنسبة 48% (بمقدار 20 مليون د.ك.). كما قام البنك بتكوين مخصصات على درجة عالية من الجودة بمقدار 106 مليون د.ك.، بما يزيد عن المخصصات المطلوبة لاستيفاء متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وتمثل هذه المخصصات الإضافية ما نسبته 36% من إجمالي المخصصات في البنك، والتي تعتبر واحدةً من أعلى النسب في القطاع المصرفي.

وأخيراً، وفي سنة 2018، استطعنا استرداد ديون الشركات التي سبق وأن تم شطبها، وبلغ مقدارها 36.5 مليون د.ك. في سنة 2019، حيث أظهر البنك المزيد من القدرة على استرداد إيرادات الفوائد غير المستحقة على الديون المشطبة، بمقدار 19.7 مليون د.ك.، مما أدى إلى تجديد الثقة بأن قروض البنك إلى العملاء من الشركات في الكويت قد تمت هيكلتها على نحو سليم، مع وضع المخصصات لها بصورة متحفظة.

كيفن سميث
رئيس المدراء الماليين

ويوضح الجدول التالي المؤشرات المالية الأساسية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (بالمليون دينار كويتي، باستثناء بيانات الأسهم والنسب)

المؤشرات المالية الأساسية	2019	2018	أفضل/(أسوأ) في 2019 مقابل 2018
بيان الدخل			
صافي إيرادات الفوائد	**164**	153	%8
الإيرادات من غير الفوائد	**43**	42	%3
الإيرادات التشغيلية	**208**	194	%7
المصروفات التشغيلية	**78**	67	(%16)
الأرباح التشغيلية	**130**	127	%2
المخصصات/خسائر انخفاض القيمة	**63**	68	%7
صافي الربح	**64**	57	%12
ربحية السهم (بالفلس)	**22**	20	%12
توزيعات الأرباح لكل سهم (بالفلس)[1]	**11**	10	%10
(1) توزيعات الأرباح 2019 مع مراعاة موافقة الجمعية العامة للمساهمين المزمع انعقادها في مارس 2020.			
مؤشرات الميزانية العمومية			
إجمالي القروض والسلف إلى العملاء	**4,506**	4,244	%6
إجمالي الموجودات	**6,245**	6,016	%4
الودائع	**4,968**	4,741	%5
إجمالي حقوق المساهمين	**664**	629	%6
متوسط السعر اليومي للسهم (بالفلس)	**294**	254	%16
النسب المالية الرئيسية			
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**%10.0**	%9.4	%7
العائد على متوسط الموجودات	**%1.05**	%0.97	%8
صافي هامش الفوائد	**%2.72**	%2.61	%4
نسبة القروض غير المنتظمة	**%1.1**	%1.0	(%10)
المخصصات وانخفاض القيمة/متوسط إجمالي الموجودات	**%1.0**	%1.2	%11
نسبة الشريحة الأولى لرأس المال	**%13.8**	%14.1	(%2)
معدل كفاية رأس المال	**%17.1**	%17.5	(%2)

أبرز المؤشرات المالية

ارتفع صافي الربح من 56.7 مليون د.ك. في 2018 إلى 63.6 مليون د.ك. في 2019، بزيادة نسبتها 12.2%.

وارتفعت ربحية السهم إلى 22 فلس للسهم الواحد، وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 11 فلس للسهم الواحد مع مراعاة موافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي المزمع انعقاده في مارس 2020.

وبلغ **إجمالي القروض والسلف إلى العملاء** معدلاً تاريخياً آخر قدره 4.5 مليار د.ك. في نهاية 2019، بزيادة قدرها 261 مليون د.ك.، اي بنسبة 6.2% مقارنةً بنهاية 2018. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، شهدت القروض والسلف إلى العملاء نمواً بمقدار 750 مليون د.ك.، أي بنسبة 20.0%.

وتحسن صافي هامش الفوائد بمقدار 11 نقطة اساس من 2.61% في 2018 إلى 2.72% في 2019.

أما **العائد على متوسط حقوق المساهمين والعائد على متوسط الموجودات** فقد تحسنا في 2019 إلى 10% و1.05%، على التوالي.

وحافظ البنك على قوة **نسب رأس المال الرقابي**، على النحو التالي:

- نسبة الشريحة الأولى 13.8%، أي أعلى بنسبة 1.8% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 12%.
- بلغ معدل كفاية رأس المال 17.1%، اي أعلى بنسبة 3.1% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 14%.

ويوضح الجدول التالي أبرز التغيرات في صافي الربح من 2018 إلى 2019 (بالمليون دينار كويتي)

صافي الربح 2019	**63.6**
صافي الربح 2018	**56.7**
الزيادة في صافي الربح	**6.9**

أفضل / (أسوأ) في 2019 مقابل 2018	
صافي إيرادات الفوائد	11.8
الإيرادات من غير الفوائد	**1.4**
الإيرادات التشغيلية	13.2
المصروفات التشغيلية	(11.0)
الأرباح التشغيلية	2.2
المخصصات/خسائر انخفاض القيمة	5.0
الضرائب/أخرى	**(0.3)**
الزيادة في صافي الربح	**6.9**

وجاء نمو صافي ربح البنك لسنة 2019 بمقدار 6.9 مليون د.ك. مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع صافي إيرادات الفوائد بمقدار 11.8 مليون د.ك. وارتفاع الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1.4 مليون د.ك. وانخفاض المخصصات/خسائر انخفاض القيمة بمقدار 5 مليون د.ك. ،والتي قوبلت بارتفاع المصروفات التشغيلية بمقدار 11 مليون د.ك..

كلمة رئيس المدراء الماليين
ودراسة وتحليل الإدارة

ويوضح الجدول التالي المخصصات/خسائر انخفاض القيمة (مليون د.ك.).

	2019	2018	أفضل/(أسوأ) في 2019 مقابل 2018
المخصصات المحددة	**70**	59	(11)
عمليات شطب الديون	**3**	13	10
إجمالي تكاليف الائتمان	**73**	72	(1)
المبالغ المستردة	**(14)**	(71)	(57)
تكاليف الائتمان	**60**	1	(58)
النسبة المئوية من متوسط إجمالي القروض	**%1.38**	%0.03	
خسائر انخفاض القيمة	**1**	17	16
إجمالي تكاليف الائتمان / خسائر انخفاض القيمة	**61**	18	(43)
المخصصات العامة	**2**	50	48
إجمالي المخصصات/خسائر انخفاض القيمة	**63**	68	5
المخصصات/خسائر انخفاض القيمة (كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الموجودات)	**%1.0**	%1.2	

بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 63 مليون د.ك. في 2019، أي بنسبة 1.0% من متوسط الموجودات، مقارنةً بمستويات 2018 البالغة 68 مليون د.ك.، و1.2%، على التوالي.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)

قام بنك الكويت المركزي بتطبيق **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9** على التسهيلات الائتمانية في 2018. وكما في نهاية 2019، بلغ مجموع المخصصات الائتمانية للبنك 296 مليون د.ك.، أي أعلى من متطلبات المعيار بمقدار 106 مليون د.ك.

مقارنة بين إجمالي المخصصات والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على التسهيلات الائتمانية:	**2019**	2018
	مليون د.ك.	مليون د.ك.
المخصص على التسهيلات النقدية	**282**	296
المخصص على التسهيلات غير النقدية	**14**	16
إجمالي المخصصات على التسهيلات الائتمانية (أ)	**296**	312
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (ب)	**190**	200
الزيادة في إجمالي المخصصات عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (ج = أ-ب)	**106**	112
الزيادة في المخصصات كنسبة مئوية من إجمالي المخصصات (ج/أ)	**%36**	%36

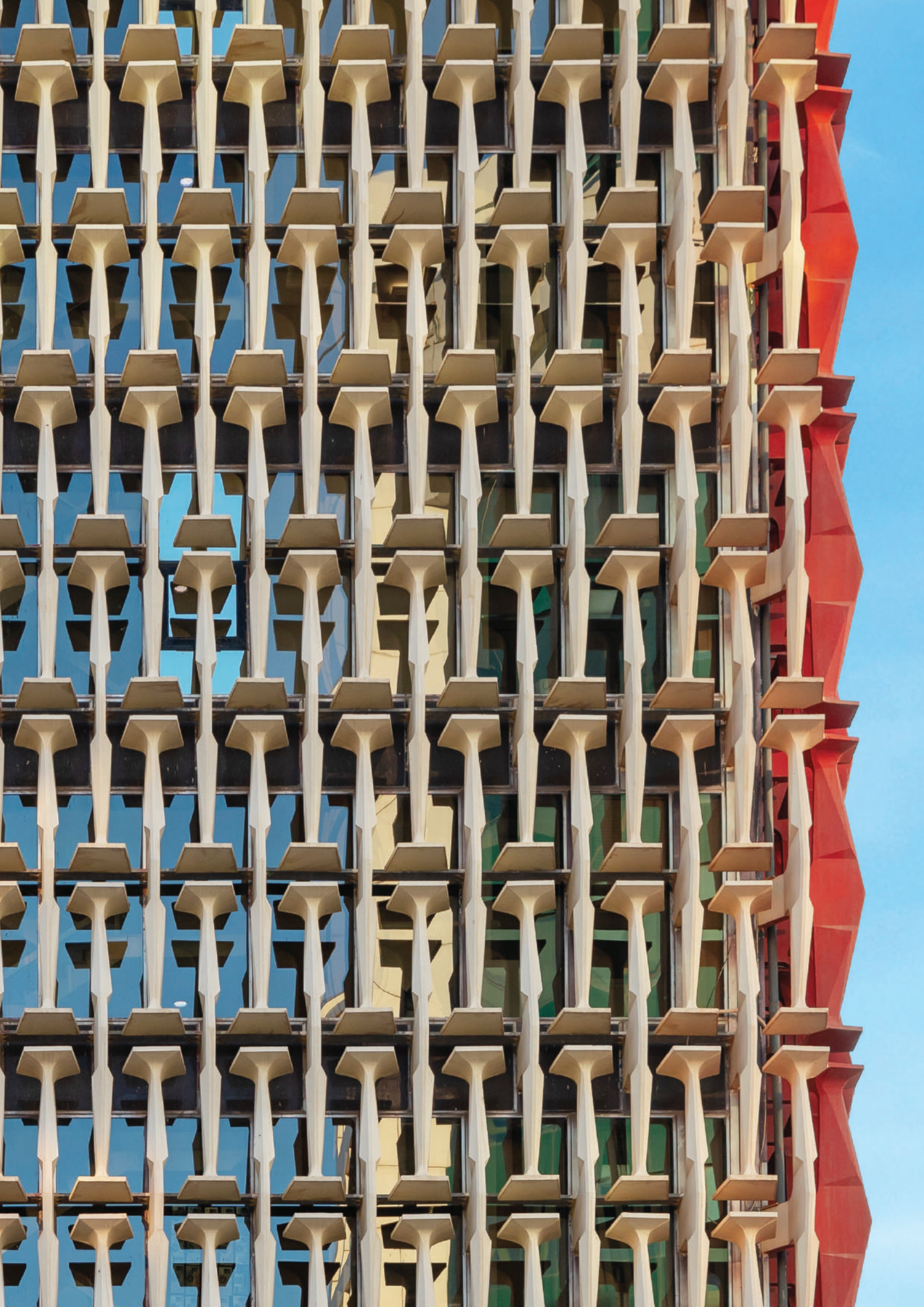

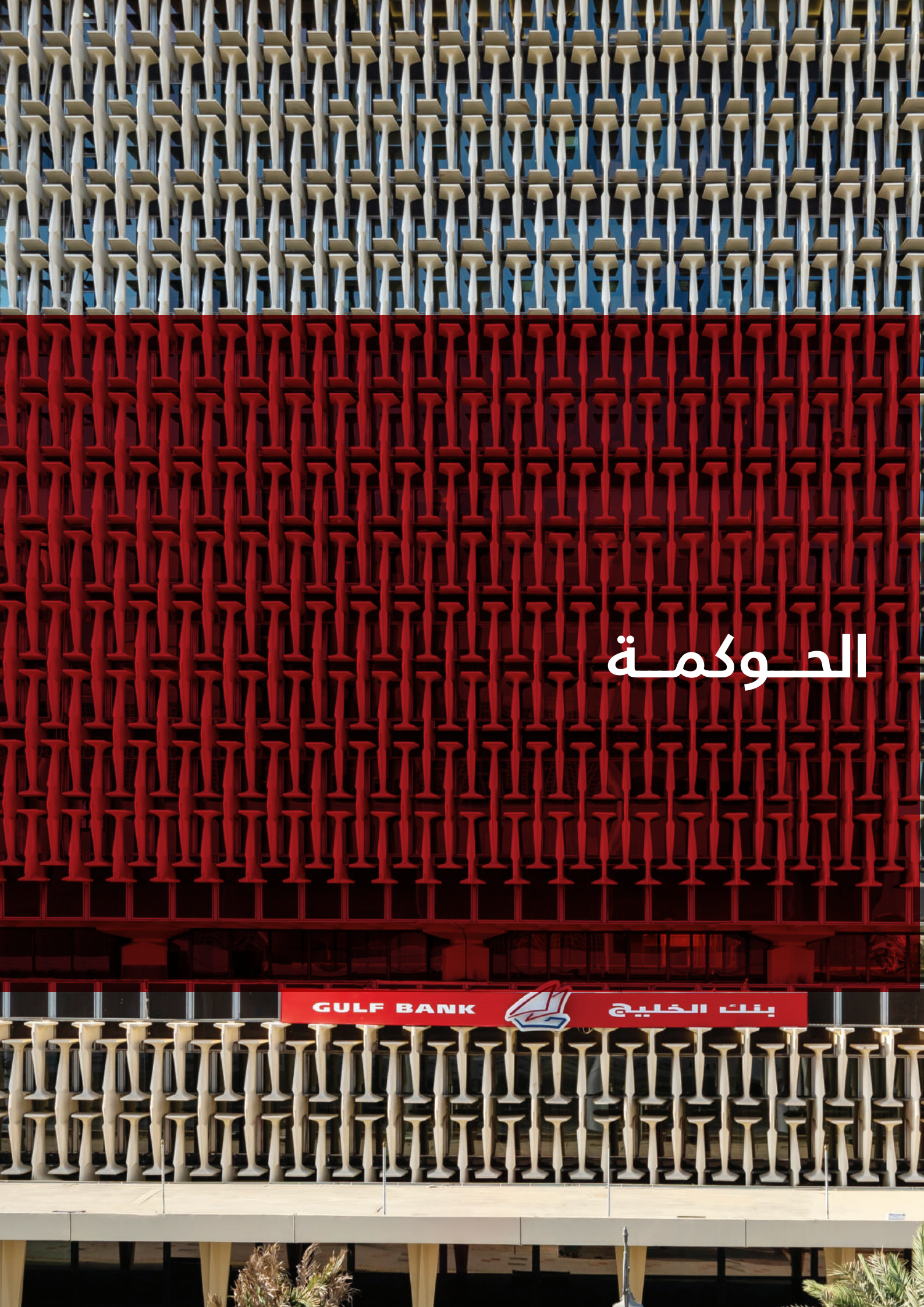

الحـــوكمـــة

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة الحوكمة
رئيس لجنة الإئتمان و الإستثمار

عمر قتيبة الغانم

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- نائب رئيس مجلس الإدارة: 17 مارس 2012 إلى 15 مارس 2013
- عضو مجلس الإدارة: 11 إبريل 2009 إلى 16 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إدارة الأعمال، يونيو 1997، كلية ستيرن لإدارة الأعمال، جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير إدارة الأعمال، يونيو 2002، كلية هارفارد لإدارة الأعمال، جامعة هارفارد، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- **شركة صناعات الغانم، الكويت**
  الرئيس التنفيذي للمجموعة، 2019
  الرئيس التنفيذي، 2005 إلى 2019
  المدير التنفيذي، 2003 إلى 2005
  المدير العام، 2002 إلى 2003
- **آسيا للاستثمار، الكويت**
  رئيس مجلس الإدارة، 2009 إلى 2013
- **إي آي إنترناشيونال، نيويورك**
  عضو مجلس الإدارة، 2002 إلى الوقت الحاضر
- **بيريلا واينبيرغ بارتنرز، نيويورك**
  عضو مؤسس، 2006 إلى الوقت الحاضر
- **مورغان ستانلي، لندن**
  محلل مالي، تغطية الشرق الأوسط، 1999 إلى 2000
  محلل مالي، الدمج والاستحواذ، 1998 إلى 1999
- **مجلس الشركات العائلية الخليجية**
  رئيس مجلس الإدارة، 2018 إلى الوقت الحاضر
  عضو مجلس إدارة مؤسس، 2014 إلى 2018
- **إنجاز، الكويت**
  المؤسس ورئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر
- **إنجاز، العرب، الأردن**
  عضو مجلس الإدارة، 2009 إلى الوقت الحاضر
  شريك مؤسس و أول رئيس مجلس إدارة، 2005 إلى 2008
- **كلية هارفارد لإدارة الأعمال**
  عضو في مجلس مستشاري العميد، 2018 إلى الوقت الحاضر
  عضو في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015 إلى الوقت الحاضر.
- **كلية هارفارد كينيدي**
  عضو مجلس القيادة في مركز القيادة العامة، 2018 إلى الوقت الحاضر.
- **المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.**
  عضو المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016–2018.
- **المنتدى الاقتصادي العالمي**
  عضو في مبادرة "مجلس الإشراف على التعليم، النوع، ونظام العمل" لعام 2017 إلى الوقت الحاضر.
  رئيس مبادرة "رؤية جديدة للتوظيف العربي" ، 2014 إلى الوقت الحاضر.
  رئيس مجلس الأعمال الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، 2014 – 2015.
  عضواً في مجلس الأعمال العالمي.

علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:
نائب رئيس مجلس الإدارة، 15 مارس 2013
عضو مجلس الإدارة، 11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:
بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة الكويت

الخبرة العملية:
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الكويت للتأمين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الصناعات الوطنية
- رئيس مجموعة مراد يوسف بهبهاني
- عضو مجلس الإدارة – شركة الألبان الكويتية الدنماركية
- عضو مجلس إدارة في شركة السينما الوطنية الكويتية- سابقاً
- عضو مجلس إدارة سابقاً في الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية - سابقاً

ساير بدر الساير

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة التدقيق
عضو لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:
17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:
درجة في الهندسة، اسكتلندا

الخبرة العملية:
- نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الساير، الكويت، 1978 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، 2010 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة ميامي إنترناشيونال هولدنغز، إنك، ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة سابقاً في بنك إف آي إم، مالطة، 1994–2002
- عضو مجلس إدارة سابقاً في لبنان إنفست، لبنان، 1994–2002
- عضو مجلس إدارة سابقاً في بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت، 2002–2003
- مستشار مجلس إدارة سابقاً في بنك عوده، لبنان، 2003–2013

مجلس الإدارة

عمر حمد العيسى

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
عضو لجنة الإئتمان و الإستثمار

تاريخ التعيين:
11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:
- ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:
- رئيس جمعية المحامين الكويتية – سابقاً
- رئيس لجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية – سابقا
- رئيس لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية – سابقا
- رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية – سابقا
- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – سابقا
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر – سابقا
- عضو سابقاً في مجلس إدارة شركة عربي
- عمل مستشار في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي – سابقا
- عضو مجلس الإدارة في الجمعية الكويتية لإحتلافات التعلم – 2015
- عضو مؤسس في جمعية الشفافية الكويتية
- عضو مؤسس في جمعية حماية المال العام

جاسم مصطفى بودي

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:
17 مارس 2012

الخبرة العملية:
- نائب رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي، الشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.م.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة الكويت للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت
- رئيس مدراء العمليات سابقاً، مجموعة شركات بودي ، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والتخزين، الكويت

خالد فيصل المطوع

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق
عضو لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:
9 مارس 2015

المؤهلات العلمية:
- بكالوريوس العلوم السياسية وإدارة الأعمال، جامعة نورث إيسترن، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:
- نائب الرئيس التنفيذي الأول لشركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية
- عضو في إنجاز – الكويت (جزء من إنجاز العرب، جي إي وورلدواید)
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، المجلس الاستشاري العالمي للامتيازات في نيكسين للامتيازات
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة بنيان العقارية
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة بيان للاستثمار
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة المعادن وإعادة التدوير
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، فيلا مودا لايف ستايل
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة دار الظبي القابضة

بدر عبد المحسن الجيعان

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة الإئتمان والإستثمار
نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:
16 مارس 2013

المؤهلات العلمية:
- بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في القانون، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:
- مؤسس وشريك أول، ميسان بارتنرز، الكويت
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
- عضو مجلس إدارة بورصة الكويت
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية
- عضو مجلس إدارة والمدير التنفيذي الأول سابقاً، كارليل مينا للاستشارات الاستثمارية – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة
- المستشار العام للمجموعة وعضو مجلس الإدارة العليا سابقاً، أجيليتي للخدمات اللوجستية، الكويت
- محام سابقاً، شيرمان آند ستيرلنغ، نيويورك/أبو ظبي
- نائب رئيس سابقاً، حقوق الملكية الخاصة، مكتب الاستثمار الكويتي، لندن

بدر ناصر الخرافي

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المخاطر
نائب رئيس لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:
17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:
- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا

الخبرة العملية:
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت
- عضو مجلس إدارة بورصة الكويت
- عضو مجلس إدارة أثير للاتصالات العراق المحدودة (زين العراق)، العراق
- العضو المنتدب، الخاتم (زين العراق)
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السودانية للهواتف المتنقلة (زين السودان)، السودان
- رئيس مجلس إدارة موبايل إنتريم كوم (MIC2) إس إي إل، لبنان
- مدير اللجنة التنفيذية لمجموعة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده ذ.م.م.، الكويت
- رئيس مجلس إدارة ورئيس لجنة الاستثمار، شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت
- عضو مجلس إدارة الاستشاري للشرق الأوسط، كوتس آند كومباني
- عضو مجلس إدارة شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت
- عضو مجلس إدارة فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للستينلس ستيل (أوسكو)، البحرين
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، إيماك للصناعات الورقية، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة العربية للألمنيوم، ش.م.م.، مصر
- رئيس مجلس إدارة ماك القابضة للصناعات، مصر
- رئيس مجلس إدارة إيماك لنظم الفرامل، مصر
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية للورق، مصر
- عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة الكويتية البريطانية
- عضو في مجلس مفوضية اللاجئين للاستدامة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- نائب رئيس مجلس إدارة إنجاز الكويت، الكويت
- عضو المجلس الاستشاري الصناعي، الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت.

فواز محمد العوضي

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:
7 أغسطس 2019

المؤهلات العلمية:
- جامعة واشنطن في سانت لويس – الولايات المتحدة الامريكية (السنة المتوقعة للتخرج 2021) – دكتوراه في القانون التجاري.
- جامعة كاليفورنيا، بيركلي – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2016) – ماجستير في القانون التجاري.
- جامعة بوسطن – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2015). دبلوم عالي
- جامعة الكويت (يونيو 2007) – ليسانس حقوق.

الخبرة العملية:
- عضو هيئة تدريس – قسم القانون – كلية الدراسات التجارية (يونيو 2016 – حتى الأن).
- نائب مدير الإدارة القانونية – مدير فريق التقاضي – مجموعة صناعات الغانم (مايو 2016 – حتى الآن).
- مستشار قانوني – مجموعة صناعات الغانم (ديسمبر 2008 – أغسطس 2014).

الإدارة
التنفيذية

رئيس مجلس إدارة بنك الخليج
مع الإدارة التنفيذية

الصف الخلفي من اليسار لليمين: السيد شهزاد انجوم – مديرعام تكنولوجيا المعلومات بالوكالة، السيد سامي محفوظ – مدير عام الخزينة، السيد نبيل عبدالملك – مدير عام الشؤون القانونية و المستشار العام، السيد ضاري البدر – مدير عام الشؤون المؤسسية، السيد فرحان محمود – رئيس مدراء المخاطر، السيد كيفن سميث – رئيس المدراء الماليين، السيد أحمد الدويسان – مدير عام الخدمات المصرفية للشركات، السيد حسام مصطفى – رئيس المدققين الداخليين، السيد فيكرام إيسار – مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية.

الصف الأمامي من اليسار لليمين: السيدة منى منصور – مدير عام خدمة العملاء، السيد راغوناندان مينوت – نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد عمر الغانم – رئيس مجلس الإدارة، السيد أنطوان ضاهر – الرئيس التنفيذي، السيدة سلمى الحجاج – مدير عام الموارد البشرية.

أنطوان ضاهر

الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين:
7 **يوليو** 2013

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كليفلاند – الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريزيرفز، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ أنطوان بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية المحلية والدولية.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي حيث كان مسؤول عن الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار لبنك الخليج.
- ترأس في السابق مجموعة الخدمات المصرفية المحلية للشركات لدى كل من بنك الكويت الوطني وناشيونال سيتي بنك، أوهايو، حيث ركز على الخدمات المصرفية الإستثمارية والتمويل المنظم.

راغوناندان مينون

نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة

تاريخ التعيين:
15 مايو 2016

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة مدراس
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية زافيير لإدارة الأعمال، الهند
- زميل معهد محاسب التكاليف في الهند
- زميل معتمد لدى المعهد الهندي للمصرفيين.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ راغوناندان بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغل في السابق مناصب عليا في مجال المخاطر لدى ستاندارد تشارترد بنك في كل من لندن ونيويورك وسنغافورة وومباي. كما شغل منصب مدير الشركات التابعة لبنك ستاندرد تشارترد ش.ع.م في كوريا ونيجيريا وايرلندا.

الإدارة التنفيذية

كيفن سميث

رئيس المدراء الماليين

تاريخ التعيين:
12 **أغسطس** 2015

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة ميريلاند الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرديو الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ كيفن سميث بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال العلوم المالية.
- شغل في السابق منصب رئيس المدراء الماليين لدى جنرال إلكتريك، ونوفارتيس، وسيتي بنك، وطوكيو ستار بنك، وستاندرد تشارترد بنك.

فرحان محمود

رئيس مدراء المخاطر

تاريخ التعيين:
29 يونيو 2014

المؤهلات العلمية:
- شهادة بكالوريوس أداره الاعمال في نظم المعلومات الاداريه من جامعة ممفيس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ فرحان محمود عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية في مناصب عليا مثل إدارة المخاطر والتدقيق و إدارة الخدمات المصرفية للشركات.
- شغل مناصب في كل من المملكة المتحدة والشرق الاوسط واسيا وأفريقيا.
- وقبل انضمامه إلى بنك الخليج، عمل لمدة 20 عاماً لدى سيتي جروب وبنك دويتشه.

حسام مصطفى

رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين:
10 أغسطس 2014

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك، الأردن والعديد من شهادات التدقيق الداخلي المعتمدة.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ حسام مصطفى بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.
- شغل في السابق مناصب عدة في كل من البنك المركزي الأردني، والصندوق السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وبنوك الدولة.

نبيل عبد الملك

مدير عام الشؤون القانونية والمستشار العام

تاريخ التعيين:
1 فبراير 2015

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس وشهادة الماجستير في الإقتصاد، وشهادة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت،
- ماجستير الحقوق من الجامعة اللبنانية.
- أكمل البرنامج الدراسي لشهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة ولاية كارولينا الشمالية.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ نبيل بما يزيد عن 34 عاماً من الخبرة في مجال القانون.
- شغل في السابق منصب المستشار القانوني العام لدى شركة أجيليتي للمخازن العمومية، ولديه مكتب محاماة خاص في لبنان يتعامل مع البنوك العالمية، كما مثل الحكومة والبنوك اللبنانية في العديد من قضايا التحكيم الكبيرة.

الإدارة التنفيذية

أحمد الدويسان

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ التعيين:
1 سبتمبر 2001

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نورث ايسترن في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/أحمد بما يزيد عن 18 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- شغل في السابق منصب نائب رئيس إدارة معالجة المديونيات المتعثرة – وحدة هيكلة التمويل و نائب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات لدى بنك الخليج.

فيكرام إيسار

مدير عام – الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين:
24 مارس 2013

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في التجارة (مع مرتبة الشرف) من كلية شري رام للتجارة في جامعة دلهي، ومحاسب قانوني من الهند
- برنامج القيادة من كلية سعيد لإدارة الأعمال من جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ فيكرام بما يزيد عن 28 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية.
- شغل في السابق مناصب ادارية عليا في مجال الخدمات المصرفية الشخصية رئيس مدراء لدى ستاندارد تشارترد بنك في سنغافورة، تايلند، و الهند.

منى منصور

مدير عام - خدمة العملاء

تاريخ التعيين:
15 أغسطس 2004

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت
- شهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:
- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبطاقات وخدمة العملاء والعمليات.
- عضو في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي- نت).

سلمى الحجاج

مدير عام - الموارد البشرية

تاريخ التعيين:
1 فبراير 2013

المؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت
- شهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا.

الخبرة العملية:
- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية بالاضافه الي عملها في مؤسسة الخليج للإستثمار.
- عضوة في مجلس أمناء الجمعية العربية للموارد البشرية (ASHRM).
- عضوا في المجلس الاستشاري لكلية الادارة والاعمال جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا .
- عضو في مجلس إدارة إنجاز - جمعية غير ربحية تهدف الى تطوير الشباب.
- اسست مبادرة "GB WOW Network" و هي مبادرة داخلية في بنك الخليج تهدف الى دعم و تمكين المرأة في عالم الشركات.
- فازت بجائزة "شخصية العام " في مجال الموارد البشرية لمنطقة الشرق الاوسط خلال قمة التوسع في الأصول البشرية التي اقيمت في دبي 2014.
- برزت في مجلة "أولئك الذين يلهمون" 2018 - طبعة الكويت.
- عضو دائم في الجمعية الدولية للسيدات المهنيات.

الإدارة التنفيذية

سامي محفوظ

مدير عام - الخزينة

تاريخ التعيين:
6 مارس 2018

المؤهلات العلمية:
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس في لبنان.
- أكمل برامج قيادية وتقنية مكثفة.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ سامي بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة المصرفية بعدة بنوك دولية رائدة في المنطقة.
- عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد ، مركز دبي المالي العالمي على رأس مجموعة تغطية القطاع العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتولى سابقاً مجموعة متنوعة من المناصب في الأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان، كان آخرها رئيساً للأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وكان قد بدأ مسيرته المهنية في بنك HSBC لبنان.

ضاري البدر

مدير عام - الشؤون المؤسسية

تاريخ التعيين:
21 أكتوبر 2019

المؤهلات العلمية:
- درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية والهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كيمبردج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كولومبيا لإدارة الأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:
- أكثر من 20 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال والقطاع المصرفي.
- شغل سابقاً منصب رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة في صناعات الغانم.
- عمل لدى عدد من المؤسسات العالمية والإقليمية، مثل جي بي مورغان، سيتي جروب، مجموعة دبي المالية، وبنك الكويت الوطني.
- رئيس مجلس إدارة شركة أسيا كابيتال الاستثمارية

شهزاد انجوم

مدير عام - تكنولوجيا المعلومات بالوكالة

تاريخ التعيين:
1 اغسطس 2019

المؤهلات العلمية:
- شهادة بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من معهد نيوبورت في باكستان.
- ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:
- يتمتع السيد/ شهزاد انجوم أكثر من 20 عاماً من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلوما.
- وقبل انضمامه إلى بنك الخليج، عمل كمدير معلومات المجموعة في صناعات الغانم في الكويت.

الحوكمة

يدرك بنك الخليج أن الهيكل القوي والصريح للحوكمة يمثل أحد العوامل الأساسية لتحقيق الفاعلية في عملية اتخاذ القرار. كما أنه يعزز العلاقات بين البنك وأصحاب المصالح من خلال توخي عناصر الشفافية والمراجعة والموازنة.

ويلتزم البنك بالمعايير الصارمة والمستدامة للحوكمة والنزاهة في العمل على مستويات أنشطته كافةً. ويتسم هيكل الحوكمة المعمول به في البنك بالفاعلية والتناغم مع أهداف البنك الاستراتيجية. ويرتكز الهيكل على القوانين واللوائح السائدة والصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية. ويتم استخدام هذا الهيكل جنباً إلى جنب مع آلية راسخة وقوية لإدارة المخاطر، بما يفضي إلى قوة وصلابة عملية اتخاذ القرار في أنحاء البنك. وفي هذا الصدد، يحرص البنك على حماية أصحاب المصالح ويعمل على تعزيز الثقة في سلامة وجودة عملياته.

ويؤكد هيكل إدارة الحوكمة في البنك على المشاركة المرنة من جانب مجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية ونشاط البنك بصفة عامة. كما يتم التركيز على مسؤولية مجلس الإدارة في تعزيز الثقة بشكل عام في إدارة البنك، مع مراعاة أثر المخاطر على مصالح العملاء والجهات المعنية وعلى السلامة المالية للبنك، وذلك في جميع الأوقات وفي سياق تعظيم إيرادات البنك وأرباحه. كذلك، يؤكد هيكل الحوكمة على الفصل الواضح بين صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويرسخ المراجعات والموازنات اللازمة في هذا الشأن.

وينبع هيكل الحوكمة في البنك من السياسات الاستباقية لإدارة المخاطر وآليات التفويض السليم للصلاحيات والمقاييس الواضحة للمساءلة.

ولتعزيز ثقافة الحوكمة في جميع وحدات العمل، يقوم البنك بتنظيم حملات توعية وتدريب مستمرة لتعريف الإدارة والموظفين أولاً بأول بمحاور الحوكمة وممارستها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والمتطلبات الرقابية المحلية.

ويرسم هيكل الحوكمة في البنك حدوداً ومسؤوليات واضحةً لعمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والإدارة التنفيذية واللجان الإدارية المساندة.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي:

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 تعليمات حول الحوكمة. وفي سبتمبر 2019 أصدر بنك الكويت المركزي تعديلات على قوانين الحوكمة، مع التركيز على النقاط التالية: (أ) أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، (ب) أنظمة أمن المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني، (ج) إطار حوكمة المخاطر الذي يستند على فرضية 3 خطوط للدفاع، و(د) حوكمة الالتزام الرقابي.

وقد تضمنت التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة، وتشمل ما يلي:

1- مجلس الإدارة
2- القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3- الإدارة التنفيذية
4- إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5- نظام وسياسة منح المكافآت
6- الإفصاح والشفافية
7- البنوك ذات الهياكل المعقدة
8- حماية حقوق المساهمين
9- حماية حقوق أصحاب المصالح

وقد قام البنك بوضع السياسات والأدلة والإرشادات اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة.كما قام البنك، وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بإنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وبإرساء عمليات وأجراءات شفافة للحوكمة.

ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يضمن البنك مواصلة التزامه بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة.

وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح

تماشياً مع أفضل الممارسات، فإن صاحب المصلحة هو الطرف الذي لديه مصلحة في الشركة ويمكنه أن يؤثر أو يتأثر بعمل الشركة.

تعتبر الكيانات أو الأشخاص التالية من أصحاب المصالح الرئيسيين في البنك:

1- العملاء والمودعين
2- المساهمين
3- السلطات الرقابية
4- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
5- الموظفين
6- الموردين وجهات تقديم الخدمات
7- البنوك المحلية والمراسلة
8- المجتمع الذي يعمل فيه البنك

سياسات وإجراءات الحوكمة:

تبنى بنك الخليج إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة، من جهة، وبين الالتزام بالحوكمة الداخلية والخارجية وأنظمة الالتزام الرقابي، من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأن الحوكمة يجب أن تخضع دائماً للمراجعة والتقييم المستمرين بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة.

ويقوم البنك بتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي ترسخ وتعزز الحوكمة السليمة. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى، ما يلي:

1- دليل الحوكمة
2- سياسة الإفصاح والشفافية

3- وثيقة النزعة للمخاطر
4- دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات
5- سياسة تعارض المصالح
6- سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7- سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء
8- ميثاق التدقيق الداخلي
8- دليل الموارد البشرية
10- معايير السياسات والإجراءات
11- دليل الالتزام الرقابي
12- سياسة السرية
13- سياسة حقوق المساهمين و أصحاب المصالح

دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات

يحدد دليل الحوكمة المهام الملقاة على كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث لا يسمح بالتداخل بين تلك المهام. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر ومدير عام الشؤون المؤسسية ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس المدراء الماليين. ويتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب والمحدد بوضوح. ويقوم المجلس بالإشراف على الوظائف التنفيذية الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية ومراقبة تلك المناصب لضمان استقلاليتها.

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل تنظيمي واسع النطاق للحوكمة لسائر وحدات العمل بالبنك يهدف إلى توفير ممارسات سليمة تنعكس في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في الرأي واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة مكافحة غسل الأموال والشؤون القانونية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح والتعليمات الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي للحوكمة أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة: على مستوى مجلس الإدارة؛ على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، من خلال عدة لجان.

الهيكل التنظيمي للحوكمة – مجلس الإدارة

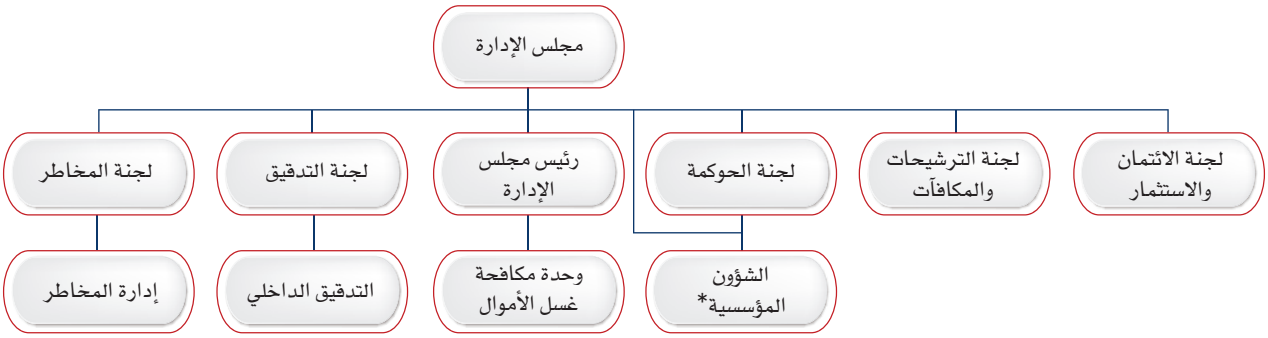

* يتبع مدير عام الشؤون المؤسسية للجنة الحوكمة التابعة لمجلس الإدارة فيما يخص مسؤوليات الحوكمة والالتزام الرقابي والإفصاح.

يمتلك أعضاء مجلس الإدارة مؤهلات أكاديمية وخبرات مهنية متنوعة. وينطوي دور مجلس الإدارة على المراقبة البناءة لأداء الإدارة والمساعدة في تطوير المقترحات المتعلقة بالاستراتيجية.

ويهدف مجلس الإدارة إلى تعزيز النجاح المتواصل للبنك، وإضافة القيمة المستدامة للمساهمين وترويج ثقافة الانفتاح وتبادل الآراء.

ويتم تقديم الدورات التدريبية المناسبة بصفة مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة لمواجهة التحديات التي قد يتعرض لها البنك، كما يتلقى أعضاء مجلس الإدارة إرشادات شاملة من أمين سر المجلس حول إطار الحوكمة للبنك وما يتصل به من سياسات. وخلال العام، أكمل مجلس الإدارة البرنامج التعريفي الداخلي وشارك أعضاء المجلس في عدة مؤتمرات وندوات حول العمل المصرفي والنشاط المالي.

الحوكمة

تقييم الأداء

يخضع مجلس الإدارة لتقييم شامل للأداء بشكل سنوي. ويتم تعيين مستشار خارجي مستقل لإجراء تقييم حول مدى فاعلية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وقام المستشار الخارجي بإجراء تقييم للأداء من خلال مقابلات شخصية مع أعضاء مجلس الإدارة لهذا الغرض. وقد جاءت نتائج التقييم مرضية فيما يخص تشكيل وأداء مجلس الإدارة.

المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على أداء إدارته التنفيذية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من صحتها قبل أن يتم تنفيذها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة لدى البنك تغطي كافة مجالات النشاط في البنك.
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بأداء البنك وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد أجورها وخطط الإحلال الخاصة بها.
- إجراء المراجعات الدورية لممارسات الحوكمة للتأكد من فاعليتها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بتطورات المجال المصرفي المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة وبرنامج الإبلاغ عن المخالفات في البنك.
- تأسيس علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- التأكد من ارتفاع مستوى الحوكمة في البنك.
- إيجاد ثقافة أثناء اجتماعات المجلس تؤدي إلى تعزيز النقد البناء في حالة اختلاف وجهات النظر بين أعضاء المجلس والتشجيع على المناقشة والتصويت في تلك الحالات.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة

يقترح رئيس مجلس الإدارة - بالتشاور مع الإدارة التنفيذية - الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده مجلس الإدارة.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتنظيم أعمال المجلس. وتقع على عاتق أمين سر المجلس مسؤولية توفير أجواء الثقة والارتياح لدى أصحاب المصالح بما يفيد أن البنك يدار بروح الانفتاح. كما يتأكد من تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات والتفاصيل الكافية قبل اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عن المجلس، وذلك ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تتم مناقشتها.

وتقوم أمانة سر مجلس الإدارة بحفظ سجل لحالات تعارض المصالح والأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديث ذلك السجل سنوياً من قبل لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويجتمع مجلس الإدارة 6 مرات على الأقل سنوياً ومرةً واحدة على الأقل كل ربع سنة. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين مداولات المجلس وقراراته. وتحت إشراف رئيس مجلس الإدارة، يتولى أمين السر المسؤولية عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

خلال عام 2019، اجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتلقى أعضاء المجلس المعلومات ما بين الاجتماعات بشأن نشاط البنك ولجان الإدارة بالبنك، وتم عقد 6 اجتماعات لمجلس الإدارة و31 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2019 على النحو الآتي:

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الائتمان والاستثمار
عدد الاجتماعات في 2019	6	5	4	2	3	17
عمر قتيبة الغانم	6	*	*	2	*	14
علي مراد بهبهاني	5	*	4	*	*	*
بدر عبد المحسن الجيعان	5	*	*	*	3	16
بدر ناصر الخرافي	6	*	4	2	*	*
جاسم مصطفى بودي	5	*	*	*	3	*
خالد فيصل المطوع	6	5	3	*	*	*
ساير بدر الساير	6	4	*	2	*	*
عمر حمد العيسى	6	*	*	*	3	16
باسل الرشيد البدر	3**	3**	*	*	*	*
فواز محمد العوضي	3***	1***	*	*	*	*

* ليس عضوا في اللجنة

** استقال من المجلس في يوليو 2019

*** عضو جديد انضم إلى المجلس في أغسطس 2019

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

قدمت كل اللجان المنبثقة عن المجلس تحديثات ربع سنوية إلى مجلس الإدارة حول نشاط كل منها.

مكافآت المجلس

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، ومع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، أن يكون مبلغ المكافآت الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2019 هو 135 ألف د.ك. (2018: 135 ألف د.ك.).

الحوكمة

هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل خمس لجان للإشراف والرقابة على النشاط الكلي للبنك. وهي كما يلي:

1- لجنة الحوكمة

2- لجنة التدقيق

3- لجنة المخاطر

4- لجنة الترشيحات والمكافآت

5- لجنة الائتمان والاستثمار

ولكل لجنة لائحتها الداخلية الخاصة بها، ولكل لجنة رئيس ونائب رئيس وأعضاء وأمين سر.

اللجان المنبثقة عن المجلس

أنشأ مجلس الإدارة خمس لجان: لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الائتمان والاستثمار («اللجان»). ولكل لجنة ميثاق مكتوب. ويتوقع مجلس الإدارة إنجاز قدر كبير من عمله من خلال اللجان. وترفع كل لجنة تقاريرها بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة مع تقديم موجز حول الإجراءات التي قامت بها كل لجنة وأية قضايا مهمة تنظر فيها. وفي حال حضور جميع أعضاء اللجنة لاجتماعها، فلا تكون مثل تلك التقارير مطلوبة إذ يتم النظر في تلك الإجراءات أو الملاحظات. أما في حال غياب أحد الأعضاء عن اجتماعات اللجنة، فيتم إخطارهم بالإجراءات والملاحظات التي تم النظر فيها حسب الاقتضاء. وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، حيث يجب أن يستوفي كل عضو في اللجنة متطلبات العضوية المنصوص عليها في ميثاق اللجنة المعنية. ويجوز لعضو اللجنة المشاركة في أكثر من لجنة.

1- لجنة الحوكمة

أ- مهام اللجنة

تشرف لجنة الحوكمة على الهيكل العام للحوكمة في البنك، على أن تتأكد من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة. وتعمل لجنة الحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ عمر قتيبة الغانم
  رئيس اللجنة
- السيد/ بدر ناصر الخرافي
  نائب رئيس اللجنة
- السيد/ ساير بدر الساير
  عضو اللجنة
- السيد/ نبيل عبد الملك
  أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2019

- الإشراف على سير عملية تطبيق الحوكمة على مستوى البنك.
- مراجعة الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة المتضمنة في التقرير السنوي.
- مراجعة التعليمات الجديدة للحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي والإجراءات المتخذة للالتزام بهذه التعليمات.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة وتقارير تعارض المصالح.
- مراجعة أنشطة وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح لعام 2019 واعتماد خطة عملها لعام 2020.
- مراجعة واعتماد أنشطة وحدة مكافحة غسل الأموال.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.

هـ - التغيرات خلال السنة

لم تطرأ أي تغيرات على تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال عام 2019.

2- لجنة التدقيق

أ- مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة

أصحاب المصالح. وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على مساعدة مجلس الإدارة في استيفاء مسؤولياته الإشرافية. وفي هذا الصدد، تم تفويض لجنة التدقيق بالقيام بعملية الإشراف وإبداء التأكيدات المعقولة حول إجراءات التقارير المالية، مع إبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ونزاهة ودقة الرقابة الداخلية في البنك ونظام إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى فاعلية وتقييم الأداء، وإجراءات البنك المتعلقة بمراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وميثاق السلوك، ووظيفة التدقيق الداخلي. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين، مع التوصية إلى مجلس الإدارة بترشيح المدققين الخارجيين وعزلهم وتعيينهم ومكافأتهم. وحيث إن فاعليتها مرتبطة مباشرةً بمدى فاعلية مجلس الإدارة، فإن لجنة التدقيق تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات مطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ خالد فيصل المطوع
  رئيس اللجنة
- السيد/ ساير بدر الساير
  نائب رئيس اللجنة
- السيد/ فواز محمد العوضي
  عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف
  أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويها. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2019

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات التشغيلية والميزانيات المخصصة للموظفين.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الاستراتيجية لثلاث سنوات، مع مؤشرات الأداء الرئيسية.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الثلاثية المحدثة (2020-2022)، ومراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماعات مع مدير عام - التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح في البنك دون حضور الإدارة التنفيذية.
- مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدققين الخارجيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربع السنوية.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي.

هـ - التغيرات خلال السنة

في أعقاب استقالة السيد/ باسل البدر (ممثل الهيئة العامة للاستثمار) بتاريخ 10 يوليو 2019، تم تعيين السيد/ فواز العوضي كعضو في لجنة التدقيق وأصبح السيد/ ساير الساير نائباً لرئيس اللجنة.

3- لجنة المخاطر

أ- مهام اللجنة

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول الإشراف على إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من استقلالية وظيفة إدارة المخاطر وتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للأمور المتعلقة بالمخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة على المخاطر، وتزويد مجلس الإدارة بآخر المستجدات بشأن استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على أداء الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركز والتحمل، ولها صلاحية الموافقة على الحدود الكلية وحدود المعاملات والتداول للمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة مخاطر الائتمان المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ والانكشافات التي تشكل أكثر من 10٪ من رأس مال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة الأوضاع المحددة للمعاملات أو المخاطر أو تحليل أثر أي من المخاطر المحتملة أو التغيرات في البيئة الخارجية والتي تعتبر ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وإصدار التعليمات بالإجراءات الواجب اتخاذها لتخفيف وإدارة المخاطر للتأكد من التوافق مع نزعة البنك للمخاطر.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ بدر ناصر الخرافي
  رئيس اللجنة
- السيد/ علي مراد بهبهاني
  نائب رئيس اللجنة
- السيد/ خالد فيصل المطوع
  عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف
  أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2019

- مراجعة تقارير إدارة المخاطر ومصفوفات القياس.
- مراجعة والتوصية بسياسات المخاطر واللائحة الداخلية للجنة المخاطر تمهيداً لاعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة مقترح تحويل أمن المعلومات والموافقة على الإطار الجديد والهيكل التنظيمي.
- مراجعة ملخص جميع الموافقات الائتمانية المتخذة من قبل اللجنة التنفيذية للائتمان.
- عقد اجتماع مع رئيس المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
- مراجعة والموافقة على التعديلات التي أجريت على فرضيات ومنهجية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- مراجعة فصلية للوضع وتوفير الإرشادات حول المشروعات الهامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز أمن المعلومات في البنك.
- مناقشة واستعراض إدارة مخاطر الأفراد فيما يتعلق بخطة الإحلال واستقطاب الكوادر ذات المواهب والاحتفاظ بها.

هـ - التغيرات خلال السنة

لم تطرأ أي تغيرات على تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال عام 2019.

4- لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- مهام اللجنة

تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت على التأكد من أن جميع مكونات منح المكافآت المالية تطابق إطار تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في البنك. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة حول ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً لسياسات البنك ومعاييره المعتمدة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم اللجنة بإجراء المراجعة السنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات حول التعديلات التي يمكن إجراؤها بما يعود بالمصلحة على البنك.

كما تتأكد اللجنة من أن إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بآخر مستجدات العمل المصرفي والتحقق من سلامة المبادئ والممارسات التي يتم منح المكافآت بناءً عليها.

وتقوم اللجنة، بالاشتراك مع لجنة المخاطر، بمراجعة أجور ومزايا أعضاء الإدارة التنفيذية (بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي)، بما في ذلك المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم الأداء السنوي. ويشمل ذلك أيضاً تقييم صلاحية أعضاء مجلس الإدارة وسماتهم القيادية. وفي ظل ممارستها لهذه المهمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بصفة سنوية بإعداد سياسة درجات المكافآت وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ جاسم مصطفى بودي
  رئيس اللجنة
- السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان
  نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عمر حمد العيسى
  عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف
  أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين سنوياً على الأقل. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2019

- تعزيز خطط البنك المتعلقة بالإحلال الوظيفي للكويتيين وطرح برامج التطوير بهدف إيجاد قاعدة من الكوادر القيادية المتميزة، وذلك تماشياً مع اتجاهات سوق العمل والمتطلبات الاقتصادية.
- مراجعة خطة الإحلال القيادية عن كثب تماشياً مع توصيات بنك الكويت المركزي ورفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- رفع كفاءة عمليات البنك والوصول إلى المستوى الأمثل للموظفين من خلال تعميم وترسيخ الهياكل التنظيمية المناسبة (عند الاقتضاء).
- التوصية والموافقة على سداد التعويض للإدارة التنفيذية ورفع التوصيات في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- تقييم تقارير دراسة توجهات السوق ونتائج التعويض.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بزيادات الرواتب وسداد المنح.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت.
- استكمال تدقيق الأطراف الأخرى لتعويض الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم فاعلية مجلس الإدارة.

هـ - التغيرات خلال السنة

لم تطرأ أي تغيرات على تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال عام 2019.

5- لجنة الائتمان والاستثمار

أ- مهام اللجنة

ومن مهامها مراجعة واعتماد أو رفض أو تعديل أو الموافقة المشروطة على مقترحات الائتمان التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان، بما يصل إلى حدود الإقراض القانونية في البنك، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة البنك بناءً على المبادئ الإرشادية الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما تم منح اللجنة صلاحيات بالموافقة على جميع الاستثمارات أو عمليات التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان ذات المستويات الأدنى، والخصومات على عمليات التسوية والشطب، والخصومات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان. كذلك للجنة الائتمان والاستثمار صلاحية منح التفويض الائتماني للجنة التنفيذية للائتمان.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ عمر قتيبة الغانم
  رئيس اللجنة
- السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان
  نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عمر حمد العيسى
  عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف
  أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة مرةً أو أكثر في الشهر، إذا لزم الأمر. ولانعقاد الاجتماع يتطلب الأمر حضور عضوين لهما حق التصويت على الأقل، ويجب أن يكون بين العضوين اللذين لهما حق التصويت الرئيس أو نائب رئيس لجنة الاشتمان والاستثمار.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2019

- أدى تشكيل لجنة على مستوى مجلس الإدارة للموافقة على مقترحات الائتمان والاستثمار إلى تعزيز الحوكمة وفقاً لتعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، وزيادة كفاءة وشفافية عمليات الموافقة الائتمانية.
- الموافقة على مقترحات الائتمان الكبيرة التي تشكل جزءاً كبيراً من محفظة البنك الائتمانية، بما في ذلك حدود البنك وحدود الدولة.
- الموافقة على حدود الخزينة وفقاً للنزعة للمخاطر في البنك المعتمدة من مجلس الإدارة.
- الموافقة على التعديلات التي أجريت على اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية للائتمان نتيجة للتغييرات التي طرأت على الهيكل التنظيمي.
- المناقشة والمداولة بشأن الأثر المحتمل لانخفاض أسعار الأسهم على العملاء الذين قدموا ضمانات على هيئة أسهم.

هـ- التغيرات خلال العام

لم تطرأ أي تغيرات على تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال عام 2019.

الحوكمة

الهيكل التنفيذي للحوكمة

ينعكس نموذج العمل التنفيذي للحوكمة في عدد من اللجان العاملة على المستوى التنفيذي للبنك، وتشمل عدة لجان ائتمانية لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

اللجان الائتمانية	لجان الإدارة
• اللجنة التنفيذية للائتمان • لجنة الإدارة للائتمان • لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات • لجنة التصنيف والمخصصات • لجنة الائتمان الشخصي • لجنة الائتمان للشركات	• اللجنة التنفيذية للمخاطر • لجنة الأصول والخصوم • لجنة مكافحة عمليات الاحتيال • لجنة حوكمة الرقابة الداخلية • اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات • لجنة السياسات والإجراءات • لجنة حوكمة إدارة الثروات • اللجنة التنفيذية للمنتجات

هيكل الإدارة التنفيذية

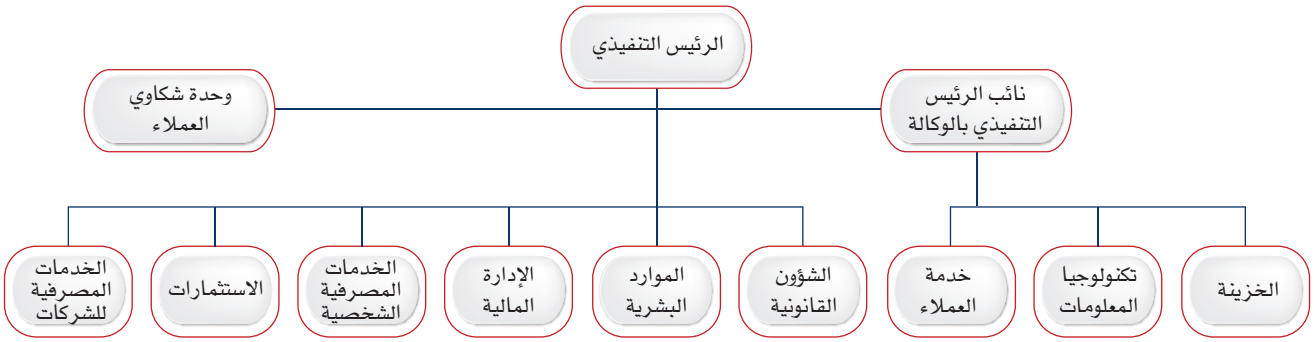

خطة الإحلال الوظيفي

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عملية تخطيط الإحلال الوظيفي للإدارة العليا، وذلك للتأكد من مبدأ الشفافية والتزاماً باستراتيجية البنك.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تحديد المهام الأساسية في أنحاء البنك، والتي تظل شاغرة، وذلك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر قد يتعرض لها البنك في هذا الصدد. وتبين خطة الإحلال الوظيفي شخصاً واحداً على الأقل ليخلف كل شاغل للوظائف الرئيسية.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي على الأقل مرة في السنة من قبل إدارة الموارد البشرية ورئيس المخاطر. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة خطة الإحلال الوظيفي تمهيداً لرفعها إلى مجلس الإدارة للمناقشتها والموافقة عليها.

سياسة المكافآت

يتم تصميم مكافآت القيادات التنفيذية في البنك بهدف استقطاب وتحفيز والاحتفاظ بالمواهب القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك والتأكد من استدامة تحقيق القيمة للمساهمين. والمقصود بالمكافآت الممنوحة للقيادات التنفيذية هو أن تركز على فلسفة «التمييز» لتأسيس ثقافة «استحقاق»، وتحقيق التوازن القوي بين أداء النشاط وأجور القيادات التنفيذية، بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ الإرشادية لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

وتشكل تلك المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الشامل للمكافآت في البنك، والذي يتحقق فيه ما يلي:

- التكامل بشكل تام مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وتدعيم قيمه الأساسية.
- إتاحة عملية استقطاب الموظفين في المستقبل ممن يستوفون المعايير المطلوبة، والاحتفاظ بالمواهب الأساسية والإعداد الداخلي والتمييز بناءً على الأداء.

- العدالة والإنصاف – حيث تتيح التأكد من وجود مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة على مختلف المستويات الإدارية. وبصفة عامة، يمنح البنك أجوراً مختلفةً بناءً على أسلوب «التعرض للمخاطر» للإدارة التنفيذية، بحيث يتم وضع حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز بصرف النظر عن أن محفظة الحوافز المتغيرة تشجع على تقوية قاعدة رأس المال للبنك، بل تمنع أية مخاطر إضافية.

وترتكز سياسة منح المكافآت على التأكد من وضوح الإفصاح عن عمليات سداد الأجور، وشمول الإفصاح وإجرائه بالسرعة المطلوبة لتسهيل المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصالح والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة، وتحقيق استراتيجية البنك وتقليل تعرضه للمخاطر.

هيكل الرواتب

يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم، ويقوم ذلك على التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة منح المكافآت لدى البنك بصورة متسقة من أقل الدرجات الوظيفية الى أعلى الدرجات الوظيفية. وقد تم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك لضمان المساواة في الرواتب على المستويين الداخلي والخارجي مع توفر المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية.

مكافآت الأداء المتميز السنوية

يقوم البنك بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي مع إمكانية منح الموظفين الزيادة للأداء المستحق بموافقة الإدارة ويسري ذلك اعتبارا من الأول من يناير من كل سنة ميلادية.

تقييم الوظائف باستخدام نظام Korn Ferry – Hay Group

يستخدم البنك نظام «Korn Ferry – Hay Group» لتقييم الوظائف، وهو نظام يساعد في تحديد القيمة النسبية للوظائف في البنك، وذلك للتأكد من منح المكافآت للمستحقين في مختلف الوظائف بصورة عادلة وبإنصاف، وبناءً على منهجية هيكلية لتقييم تلك الوظائف.

الزيادة للترقية

يقوم البنك بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء في حالة توفر الوظيفة المناسبة واستيفاء الموظف الشروط الموضوعة. يحصل الموظف على الترقية إلى درجة وظيفية جديدة بما يترتب عليه زيادة في الراتب الأساسي وتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة.

وتتماشى سياسة منح المكافآت تمامًا مع المتطلبات الرقابية، بما في ذلك تطبيق تعليمات «الرجوع عن الإجراء» بما يسمح للبنك بالامتناع عن دفع جزء من المكافأة المؤجلة لكبار المسؤولين التنفيذيين بسبب عدم الوفاء ببعض شروط الأداء بما في ذلك إساءة التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز حدود الموافقة الائتمانية و/أو حدود المخاطر وأي ممارسات أعمال أخرى مشكوك فيها.

مزايا الموظفين

يقدم البنك مجموعة من المزايا الوظيفية. ويتأهل الموظف للحصول على مزايا معينة وفقا لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية والمزايا غير المصرفية بما يتفق مع احتياجات العمل وممارسات السوق.

ويطبق البنك برنامج الأسهم الافتراضية Shadow Equity Plan حيث يقدم البنك فرصة لأولئك المسؤولين التنفيذيين الذين يساهمون في نجاح ونمو البنك للاستفادة من النمو طويل الأجل للبنك. وتعكس هذه الأسهم الافتراضية القيمة السوقية للأسهم العادية للبنك ويتم استردادها نقدًا من قبل البنك عند ممارستها بسعر يساوي السعر السوقي للأسهم العادية للبنك في تاريخ الممارسة وفقا لشروط البرنامج شريطة الوفاء بجميع شروط البرنامج.

لا تعتبر أسهم البرنامج الافتراضية أسهماً عادية لدى بنك الخليج وبالتالي فلا يحق لحامل هذه الاسهم الحصول على أي حقوق ملكية او حصص ملكية في البنك.

ألف دينار كويتي

إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية	2019		2018	
	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
مكافآت ثابتة				
على أساس نقدي	**3,116**	**-**	2,842	-
أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**	**-**	-	-
أخرى	**-**	**-**	-	-
مكافآت متنوعة				
على أساس نقدي	**1,474**	**-**	1,264	-
أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**	**554**	-	520
أخرى	**508**	**-**	316	-

ألف دينار كويتي

فئات الموظفين	2019		2018	
	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة **
الإدارة العليا *	**14**	**4,461**	12	3,694
الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية	**6**	**894**	6	752
الموظفون في المالية والرقابة	**6**	**812**	5	496

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإيضاح 23 حول البيانات المالية.

** يتضمن المبالغ النقدية الفعلية المدفوعة زائدا المكافآت المتغيرة المقدرة.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءًا من فريق إدارة البنك. ويضم فريق إدارة البنك جميع الموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعديهم.

ويضم فريق موظفي الإدارة التنفيذية الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي بالوكالة ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر وغيرهم من رؤساء وحدات العمل الأخرى. أما الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية فهم أولئك المسؤولون التنفيذيون الذين يكون للأنشطة التي يتولونها تأثير جوهري على أوضاع المخاطر في البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين 2,513,000 دينار كويتي (2018: 2,094,000 دينار كويتي). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي بالوكالة ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس المدققين الداخليين 2,134,000 دينار كويتي (2018: 1,590,000 دينار كويتي).

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام، تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الالتزام بالقرارات والتوجيهات التي يصدرها مجلس الإدارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بمدى مطابقة قراراته لتعليمات الجهات الرقابية، وإطلاعهم بشكل دائم على آخر التطورات والمتطلبات والتشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح – بالدقة والسرعة المطلوبتين – بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، بما في ذلك مركزه المالي وأدائه ونتائج أعماله وأية تغيرات في هيكل ملكيته أو إدارته، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القرار رقم 72 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاته.

ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصح عنها.

وعليه، فقد تبنى البنك سياسة الإفصاح والشفافية التي تتضمن تفاصيل عن متطلباته المتعلقة بالإفصاح ومسؤولياته العامة في هذا الصدد.

معلومات الأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة من السلطات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحكم عملية تناول معلومات الأشخاص المطلعين وإبعاد الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية. وقد تم تعميم تلك الإجراءات على جميع الموظفين المعنيين، وتم الحصول على إقرارات من الأشخاص المطلعين داخل بنك الخليج يقرون فيها بأنهم على دراية بالتداعيات القانونية والجزاءات التي تنجم عن إساءة استخدام معلومات الأشخاص المطلعين.

ميثاق السلوك الأخلاقي

يُعتبر ميثاق السلوك الأخلاقي واحداً من أهم مكونات إطار الحوكمة ويتم تعزيزه من خلال ميثاق السلوك، الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التعاملات اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك. للمزيد حول ميثاق السلوك الأخلاقي يرجى زيارة الموقع الالكتروني (http://www.e-gulfbank.com/ar/about-us/corporate-governance).

تعارض المصالح

يتبنى بنك الخليج سياسة تعارض المصالح وذلك للتأكد من إتمام جميع المعاملات بالشفافية والموضوعية المطلوبة.

ويسعى البنك إلى التأكد من عدم تأثير أي تعارض في المصالح على مصالح عملائه أو مصالح البنك أو المساهمين أو أصحاب المصالح الآخرين من خلال تحديد ومنع أو التعامل مع أي تعارض في المصالح.

السرية

وتماشياً مع الأسس والقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية، يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على أمن المعلومات وسرية البيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وكذلك البيانات والمعلومات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى وأصحاب المصالح الآخرين، وذلك بناءً على التعليمات الرقابية المعنية.

ويطبق بنك الخليج الضوابط المطلوبة لضمان سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، وضع البنك «سياسة الإبلاغ عن المخالفات» من خلال قناة إبلاغ مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة. وتشجع هذه السياسة التفاعل الإيجابي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بهدف تحقيق والحفاظ على أعلى المعايير المهنية ومعايير الشفافية والنزاهة.

وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات غير قانونية واللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة. كما توفر السرية وتضمن الحماية التامة لمن يقوم بعملية الإبلاغ.

وحدة شؤون مجلس الإدارة

تتولى وحدة شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتولى الوحدة المسؤولية عن إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما تقوم بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بالأمور المتعلقة بالحوكمة والقوانين واللوائح الجديدة التي تصدرها الجهات الرقابية فيما يتعلق بالحوكمة.

وتتولى الوحدة مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما تقوم وحدة شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي، وبورصة الكويت ووزارة التجارة.

تتبع وحدة شؤون مجلس الإدارة لإدارة الشؤون المؤسسية.

الحوكمة

وحدة علاقات المستثمرين

تختص وحدة علاقات المستثمرين بخدمة أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك ومجتمع الاستثمار من خلال توخي العناصر السليمة للحوكمة، مع التأكد من الشفافية، وتوفير آخر المعلومات عن البنك.

وحدة شكاوى العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يرفعها العملاء ،وقد قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في تناول شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما أن الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق دليل حماية العملاء، الذي يضمن حسن الأداء والشفافية في الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الخليج إلى العملاء. وقد أدى الإشراف الى التطبيق الدقيق على دليل حماية العملاء، بالإضافة، أدى نشاط هذه الوحدة إلى نجاح البنك في زيادة رضاء العملاء وثقتهم وولائهم وحمايتهم.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

إن بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكونون المالكين الرئيسيين فيها) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

يتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير بنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون فيها لأي عضو مجلس إدارة و/ أو أطراف ذات علاقة تعارض فعلي أو محتمل للمصالح، ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة لمراجعته وموافقته. وحيثما كانت لأي عضو مجلس إدارة أية مصلحة، لا يجوز لذلك العضو أن يشارك في اية مناقشات أو أي تصويت على تلك الأمور. وتنطوي سياسة البنك، بأقصى قدر ممكن، على المشاركة في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فقط بالشروط ووفقاً للقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

كبار المساهمين

يرجى الرجوع إلى صفحة بنك الخليج على الموقع الرسمي لبورصة الكويت على (www.boursakuwait.com.kw) للاطلاع على قائمة المساهمين الرئيسيين الذين يملكون أو لديهم حصة مسيطرة تعادل 5٪ أو أكثر من رأس مال البنك.

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة ويشهد، بالإضافة إلى قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012، بأنه قد قام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة ويؤكد على كفايتها وفاعليتها.

وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من وجود البنك وممارسته لنشاطه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على ضوابط داخلية سليمة والإشراف العام على الإدارة التنفيذية. وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.
- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة والتي تتولى الحوكمة والإشراف على كافة المجالات الهامة.
- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ «خطوط الدفاع الثلاثية» لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، والتي تعمل على تقييم عمليات البنك وإجراءاته ونظمه بناءً التزاماته، بما في ذلك التأكيد المستقل والتقييم لمدى ملاءمة تصميم وتشغيل الحوكمة وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمراقبة وإدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وما يرتبط بذلك من عمليات، وذلك بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات التي تشوبها المخاطر الكبيرة، مع التحقق والتقييم لمدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن الملاحظات الهامة والثغرات في الرقابة، مع إجراءات الإدارة المتفق عليها، إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- وجود مراجعات رقابة مستقلة على سجلات وبيانات المحاسبة المالية من قبل المدققين الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين واللوائح الرقابية المحلية، وتقديم تقارير التدقيق في شكل كتب إدارة إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود عملية مراجعة شاملة ومستقلة للرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق عالمي (بخلاف المدقق الخارجي) ، وذلك بناءً على متطلبات

بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف معالجة تلك الملاحظات. وقد تم إصدار آخر تقرير في يونيو 2019 ولم يتضمن أية ملاحظات هامة (تقرير نظام الرقابة الداخلية). كما تم تقديم ملخص عن تقرير مراجعة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 إلى مجلس الإدارة خلال عام 2019، وتمت مراجعته واعتماده من قبل المجلس. وقد قام المدقق الخارجي بإجراء عمليتي مراجعة بتاريخ 2019/09/30 و2019/12/31 لتاكيد الإجراءات التصحيحية لنتائجه بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي.

- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة باستعراض تقارير التدقيق الداخلي وتقارير التدقيق إلى بنك الكويت المركزي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من التطبيق السليم للضوابط الموضوعة لمعالجة الملاحظات المثارة.

تقرير أنظمة الرقابة الداخلية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع
ص.ب: 3200، الصفاة 13032
دولة الكويت

التاريخ :24 يونيو2019

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 06 فبراير2019، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الخليج ش.م.ك.ع («البنك») للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018.

وقد شمل الفحص كافة العمليات بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- الخزانة
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الخدمات المصرفية للشركات
- الاستثمار
- الشؤون القانونية
- الالتزام
- مكافحة غسل الأموال /مكافحة تمويل الارهاب
- أنشطة الأوراق المالية
- إجراءات مكافحة الإختلاس والإحتيال
- إدارة المخاطر
- وحدة الشكاوي
- العمليات
- الإدارة المالية
- تكنولوجيا المعلومات
- الموارد البشرية
- إدارة المرافق
- التدقيق الداخلي
- سرية معلومات العملاء

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2019 ، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء و أنشطة الأوراق المالية والتعليمات المتعلقة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بمنع والتبليغ عن حالات الإختلاس والإحتيال.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإلتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي المذكورة بالفقرة أعلاه. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الاجراءات و الانظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

نظرا لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2018، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، في رأينا:

أ- السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2019.

ب- الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر ماديا على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018.

ج- الإجراءات التي تم أخذها لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابق، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال:

وفقا للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب - ر ب أ/2014/336) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13%. تتكون الشريحة الأولى من رأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1). وتتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) من رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصًا أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ولهذا فيجب عليه الاحتفاظ برأسمال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1% (2018: 1%).

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للبنك كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الادوات والاحتياطيات			
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم	**457.8**	457.8	-
الأرباح المرحلة	**190.9**	162.6	28.3
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	**89.2**	81.9	7.3
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**737.9**	702.3	35.6
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة)	**(73.6)**	(73.6)	-
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**(73.6)**	(73.6)	-
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**664.3**	628.7	35.6
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: أدوات	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: تعديلات رقابية	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال	**-**	-	-
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1= شريحة حقوق المساهمين العامة 1+ الشريحة الإضافية 1)	**664.3**	628.7	35.6
الشريحة 2 من رأس المال: الادوات والمخصصات			
أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم ذي الصلة	**100.0**	100.0	-
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	**58.2**	54.2	4.0
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**158.2**	154.2	4.0
الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
الشريحة 2 من رأس المال	**158.2**	154.2	4.0
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الشريحة 1 + الشريحة 2)	**822.5**	782.9	39.6
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	**4,809.3**	4,465.7	343.6

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للبنك كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018: (تتمة)

(بالمليون دينار كويتي ما لم ينص على خلاف ذلك)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
معدلات رأس المال والمصدات			
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%13.8**	%14.1	% -0.3
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%13.8**	%14.1	% -0.3
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%17.1**	%17.5	% -0.4
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائدًا المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك countercyclical buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**-**	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**%2.5**	%2.5	%0.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك	**-**	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%1.0**	%1.0	%0.0
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%6.8**	%7.1	% -0.3
الحد الأدنى الأساسي	**-**	-	-
الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**%10.5**	%10.5	%0.0
الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1	**%12.0**	%12.0	%0.0
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%13.0**	%13.0	%0.0
المبالغ أقل من حدود الخصم (قبل الترجيح بالمخاطر)	**-**	-	-
استثمارات غير جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية أخرى other financials	**-**	-	-
استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية	**-**	-	-
حقوق خدمات الرهن (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	**-**	-	-
موجودات ضرائب مؤجلة ناتجة من فروق مؤقتة (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	**-**	-	-
الحدود العليا Caps السارية على إدراج المخصصات ضمن الشريحة 2	**-**	-	-
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	**254.8**	252.7	2.1
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي	**58.2**	54.2	4.0
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود العليا)	**-**	-	-
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقًا لأسلوب التصنيف الداخلي	**-**	-	-

إدارة وتوزيع رأس المال

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى البنك في ضمان الاحتفاظ بقاعدة رأسمال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في التسهيلات المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة ١ والشريحة ٢ من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابي ونسب رأس المال الرقابية للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

(بالمليون دينار كويتي)

الانكشافات لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**4,653.1**	4,338.6	314.5
ناقصا: مخصص عام زائد	**(196.6)**	(198.5)	1.9
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**4,456.5**	4,140.1	316.4
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**2.0**	1.0	1.0
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	**350.8**	324.6	26.2
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	**4,809.3**	4,465.7	343.6

متطلبات رأس المال الرقابي بنسبة 13%

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
بنود نقدية	**-**	-	-
مطالبات على بنود سيادية	**5.2**	0.6	4.6
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**6.9**	3.4	3.5
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة	**0.7**	-	0.7
مطالبات على البنوك	**47.6**	41.8	5.8
مطالبات على الشركات	**311.7**	305.6	6.1
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**183.8**	168.5	15.3
انكشافات القروض المتأخرة	**5.2**	3.6	1.6
انكشافات أخرى	**43.8**	40.5	3.3
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**604.9**	564.0	40.9
ناقصاً: مخصص عام زائد	**(25.6)**	(25.8)	0.2
مخصص رأس المال المطلوب لصافي مخاطر الائتمان	**579.3**	538.2	41.1

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.3**	0.1	0.2
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	**0.3**	0.1	0.2
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	**45.6**	42.2	3.4
مخصص رأسمال إضافي (البنوك المحلية ذات التأثير النظامي بنسبة 1%)	**48.1**	44.7	3.4
إجمالي رأس المال المخصص	**673.3**	625.2	48.1

نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
نسبة الشريحة 1	**%13.8**	%14.1	%-0.3
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**%17.1**	%17.5	%-0.4

يتم احتساب مخصص رأس المال الرقابي المفصح عنه أعلاه بنسبة **14%** (يتضمن 1% لقاء البنوك المحلية ذات التأثير النظامي). إن إجمالي الانكشافات المرجحة بالمخاطر كما في 31 ديسمبر 2019 هو بمبلغ **4,809.3 مليون دينار كويتي** (2018: 4,465.7 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر رأسمال رقابي بنسبة 14 % (2018: 14%) بمبلغ **673.3 مليون دينار كويتي** (2018: 625.2 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2019 هو بمبلغ **822.5 مليون دينار كويتي** (2018: 782.9 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة **17.1%** (2018: 17.5%).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر الذي تم اعتمادها من قبل المجلس يوفر المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة دورية والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر والتوصية بالحصول على موافقة مجلس الإدارة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأسمال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة مناسبا. يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر. كما قام البنك بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه البنك.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات 2012 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والعام. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى البنك.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

يتبع البنك منهجًا قويًا لإدارة المخاطر ويدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه للتأكد من عدم تعرض البنك لتقييم موجودات جوهري وتقلب الربحية.

لدى البنك مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعة داخليًا. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتفق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. ويستعين البنك بسياسة ائتمان مفصلة معتمدة من قبل المجلس وتتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشاديًا يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لدى البنك. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشافات المخاطر المقبولة على مستوى الدول. ويتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف انكشافه للمخاطر طبقًا لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف القطاعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقًا لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما يقوم البنك باستخدام نموذج تصنيف الائتمان لتصنيف التسهيلات الائتمانية لدى الشركات وذلك لتسهيل القرارات المتعلقة بالائتمان ورقابة الائتمان. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك باحتساب تصنيف مخاطر المحفظة على أساس المتوسط المرجح والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة.

كما يستعين البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي القيمة المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة رأس المال. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك ويتيح للبنك الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي يواجهها البنك وخطة الأعمال. ويقوم البنك بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز الائتمان (تركزات القطاعات والاسم التجاري) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما يقوم البنك بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير عل قيمة الضمان وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيف محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

تتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

إن معدل كفاية رأس المال طبقًا للركن 1 (بازل 3) كما في 31 ديسمبر 2019 هو بنسبة **17.10%** (2018: 17.53%) ومعدل كفاية رأس المال المقابل طبقًا للإجراء الداخلي لتقييم كفاية رأس المال هو بنسبة **15.66%** (2018: 16.03%).

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار التي يمكنها تفويض صلاحياتها الى لجنة الائتمان التنفيذية وفقا لتوجيهات مجلس الإدارة التزاما في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل ويوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تؤدي الحركات في قيم أو أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه (الموجودات والأدوات المالية).

يتعرض البنك لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك وكذلك احتفاظه بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم وضع حدود مراكز الوسطاء من الأفراد والتداول لكل محفظة ونوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية العامة لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية الموضوعة طبقًا لقدرة البنك على تحمل المخاطر ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية الخاصة بالبنك وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة الدول السبع بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية لدى البنك واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن أي مخاطر جوهرية تتعلق بأسعار الفائدة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة بالبنك أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك. ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب البنك التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهرًا وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقًا لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر حساسية صافي إيرادات البنك من الفائدة للتغيرات في أسعار الفائدة.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية الخاصة بالبنك في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ويلتزم البنك بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى». ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية. وتم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج بالاحتفاظ برصيد من الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

إدارة المخاطر

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير أحداث خارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في البنك بفاعلية بطريقة متماثلة وعلى المدى البعيد، لضمان حصول البنك على التعويضات مقابل المخاطر التي يتكبدها.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تطبيق إطار العمل في كل وحدة من وحدات التشغيل لدى البنك. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخليًا عن عجز الأدوات الرقابية والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك بيانات ومعلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للبنك وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول RiskNucleus للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة هذه المخاطر التشغيلية. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك.

الانكشافات لمخاطر الائتمان

يستعين البنك بنظام موديز Moody's لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى بنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
الانكشافات الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	**6,496.5**	6,265.9	230.6
الانكشافات غير الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	**1,492.1**	1,450.8	41.3
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**7,988.6**	7,716.7	271.9

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 هو بنسبة **81.3%** (2018: 81.2%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر

(بالألف دينار كويتي)

	2019			2018		
	ممول	غير ممول	المجموع	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	**59,914**	**-**	**59,914**	55,431	-	55,431
المطالبات على الدول السيادية	**986,735**	**3,274**	**990,009**	1,064,928	5	1,064,933
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**243,920**	**2,031**	**245,951**	229,093	1,024	230,117
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**4,911**	**-**	**4,911**	-	-	-
المطالبات على البنوك	**773,819**	**348,392**	**1,122,211**	587,615	355,442	943,057
المطالبات على الشركات	**2,257,371**	**1,066,595**	**3,323,966**	2,204,767	1,069,418	3,274,185
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,485,823**	**39,681**	**1,525,504**	1,359,276	36,554	1,395,830
الانكشافات للقروض المتأخرة	**59,175**	**368**	**59,543**	61,003	1,121	62,124
انكشافات أخرى	**345,688**	**369**	**346,057**	366,787	2,417	369,204
الإجمالي	**6,217,356**	**1,460,710**	**7,678,066**	5,928,900	1,465,981	7,394,881

إن متوسط إجمالي الانكشافات الممولة لمخاطر الائتمان لسنة 2019 هو بنسبة **80.98%** (2018: 80.18%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2018 حتى 31 ديسمبر 2019 على نحو شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	**69,556**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**69,556**
المطالبات على الدول السياسية	**816,411**	**113,416**	**-**	**-**	**-**	**-**	**929,827**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**164,380**	**110,323**	**-**	**-**	**-**	**-**	**274,703**
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**11,415**	**11,415**
المطالبات على البنوك	**84,429**	**562,794**	**300,128**	**37,780**	**236,957**	**15,152**	**1,237,240**
المطالبات على الشركات	**3,182,028**	**215,927**	**30,170**	**9,734**	**28,590**	**7,856**	**3,474,305**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,589,810**	**453**	**331**	**90**	**371**	**358**	**1,591,413**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**46,127**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**46,127**
انكشافات أخرى	**351,473**	**2,305**	**306**	**-**	**-**	**-**	**354,084**
الإجمالي	**6,304,214**	**1,005,218**	**330,935**	**47,604**	**265,918**	**34,781**	**7,988,670**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	**%79.0**	**%12.6**	**%4.1**	**%0.6**	**%3.3**	**%0.4**	**%100.0**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	53,656	-	-	-	-	-	53,656
المطالبات على الدول السيادية	1,115,043	94,313	-	-	4,550	-	1,213,906
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	160,974	120,204	-	-	-	-	281,178
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	33,773	466,235	241,336	16,920	224,393	1,505	984,162
المطالبات على الشركات	3,072,158	226,930	7,136	9,818	23,627	9,589	3,349,258
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,463,752	287	50	5	93	14	1,464,201
الانكشافات للقروض المتأخرة	34,162	-	-	-	-	-	34,162
انكشافات أخرى	331,541	3,029	427	1,176	-	18	336,191
الإجمالي	6,265,059	910,998	248,949	27,919	252,663	11,126	7,716,714
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%81.2	%11.8	%3.2	%0.4	%3.3	%0.1	%100.0

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك تقع في الكويت وتتكون من **6.30 مليار دينار كويتي** (**79%** من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2019 مقارنة بمبلغ 6.27 مليار دينار كويتي (نسبة 81.2% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2018.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعامي 2019 و2018 وقد تم تحليله حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 (المتوسط) – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	**59,914**	-	-	-	-	-	**59,914**
المطالبات على الدول السيادية	**900,410**	**87,497**	**351**	-	**1,751**	-	**990,009**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**163,313**	**82,638**	-	-	-	-	**245,951**
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	**4,911**	**4,911**
المطالبات على البنوك	**65,711**	**543,816**	**268,894**	**34,634**	**206,722**	**2,434**	**1,122,211**
المطالبات على الشركات	**3,058,805**	**215,598**	**9,100**	**9,812**	**21,886**	**8,765**	**3,323,966**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**1,524,141**	**362**	**229**	**88**	**334**	**350**	**1,525,504**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**59,543**	-	-	-	-	-	**59,543**
انكشافات أخرى	**342,612**	**2,850**	**418**	**162**	-	**15**	**346,057**
الإجمالي	**6,174,449**	**932,761**	**278,992**	**44,696**	**230,693**	**16,475**	**7,678,066**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%80.5	%12.1	%3.6	%0.6	%3.0	%0.2	%100

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 (المتوسط) – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	55,431	-	-	-	-	-	55,431
المطالبات على الدول السيادية	988,429	65,362	-	-	11,142	-	1,064,933
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	146,261	83,856	-	-	-	-	230,117
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	71,520	367,134	248,795	18,034	237,457	117	943,057
المطالبات على الشركات	2,953,228	264,184	8,983	9,818	28,097	9,875	3,274,185
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,394,691	353	60	88	354	284	1,395,830
الانكشافات للقروض المتأخرة	62,124	-	-	-	-	-	62,124
انكشافات أخرى	363,712	3,429	775	1,270	-	18	369,204
الإجمالي	6,035,396	784,318	258,613	29,210	277,050	10,294	7,394,881
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%81.7	%10.6	%3.5	%0.4	%3.7	%0.1	%100

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	69,556	69,556
المطالبات على الدول السيادية	-	187,751	-	-	-	-	-	742,076	929,827
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	20,913	-	158,957	-	-	-	94,833	274,703
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	11,415	-	-	-	-	-	-	11,415
المطالبات على البنوك	-	1,237,240	-	-	-	-	-	-	1,237,240
المطالبات على الشركات	193,927	250,256	712,820	127,246	797,622	339,214	571,620	481,600	3,474,305
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,536,125	16,150	17,502	310	7,344	5,231	956	7,795	1,591,413
الانكشافات للقروض المتأخرة	12,361	8,305	1,531	49	5,122	-	18,756	3	46,127
انكشافات أخرى	30,409	203	-	-	-	-	140,939	182,533	354,084
المجموع	1,772,822	1,732,233	731,853	286,562	810,088	344,445	732,271	1,578,396	7,988,670
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%22.1	%21.7	%9.2	%3.6	%10.1	%4.3	%9.2	%19.8	%100

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	53,656	53,656
المطالبات على الدول السيادية	-	170,550	-	-	-	-	-	1,043,356	1,213,906
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	213,515	-	-	-	67,663	281,178
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	-	950,475	-	-	-	-	-	33,687	984,162
المطالبات على الشركات	233,976	270,385	622,974	115,511	776,358	327,619	578,509	423,926	3,349,258
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,368,821	27	17,331	322	22,600	4,145	480	50,475	1,464,201
الانكشافات للقروض المتأخرة	10,879	-	2,246	115	2,080	2	18,799	41	34,162
انكشافات أخرى	44,883	-	-	-	-	-	116,956	174,352	336,191
المجموع	1,658,559	1,391,437	642,551	329,463	801,038	331,766	714,744	1,847,156	7,716,714
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%21.5	%18.0	%8.3	%4.3	%10.4	%4.3	%9.3	%23.9	%100.0

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق

الجدول التالي يبين تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019

(بالألف دينار كويتي)

	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	69,556	-	-	-	-	-	69,556
المطالبات على الدول السيادية	343,984	114,209	191,275	95,034	149,913	35,412	929,827
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,518	14,395	-	-	24,920	228,870	274,703
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	11,415	-	11,415
المطالبات على البنوك	558,727	131,243	65,969	119,011	280,060	82,230	1,237,240
المطالبات على الشركات	351,597	647,516	520,253	415,988	758,891	780,060	3,474,305
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	78,976	14,251	14,716	18,475	111,682	1,353,313	1,591,413
الانكشافات للقروض المتأخرة	31,838	906	294	171	2,558	10,360	46,127
انكشافات أخرى	153,731	73,922	18,232	65,674	10,092	32,433	354,084
المجموع	1,594,927	996,442	810,739	714,353	1,349,531	2,522,678	7,988,670
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%20.0	%12.5	%10.1	%8.9	%16.9	%31.6	%100.0

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018

(بالألف دينار كويتي)

	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	53,656	-	-	-	-	-	53,656
المطالبات على الدول السيادية	400,477	157,190	240,749	99,050	194,871	121,569	1,213,906
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	24,697	-	256,481	281,178
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	385,562	163,079	55,978	100,744	205,914	72,885	984,162
المطالبات على الشركات	339,740	600,138	469,340	442,117	638,494	859,429	3,349,258
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	78,656	13,703	13,367	18,012	107,520	1,232,943	1,464,201
الانكشافات للقروض المتأخرة	23,825	172	129	334	1,026	8,676	34,162
انكشافات أخرى	145,984	79,225	12,020	40,865	19,179	38,918	336,191
المجموع	1,427,900	1,013,507	791,583	725,819	1,167,004	2,590,901	7,716,714
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%18.5	%13.1	%10.3	%9.4	%15.1	%33.6	%100.0

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه امتثالا لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. إن المحاسبة عن القروض منخفضة القيمة والمخصصات وقياساتها مفصح عنها في إيضاح السياسات المحاسبية الجوهرية والإيضاح 12 حول البيانات المالية.

يبين الجدول التالي توزيع القروض منخفضة القيمة (المبالغ المتأخرة والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2019

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
قروض شخصية	**12,333**	**23,267**	**10,934**	**%47.0**
مالية	**7,868**	**8,492**	**1,211**	**%14.3**
تجارية	**1,195**	**1,563**	**821**	**%52.5**
النفط الخام والغاز	**49**	**49**	**-**	**%0.0**
إنشاءات	**4,626**	**4,810**	**7,168**	**%149.0**
تصنيع	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
عقارات	**18,749**	**19,082**	**333**	**%1.7**
أخرى	**-**	**-**	**47**	**%0.0**
الإجمالي	**44,820**	**57,263**	**20,514**	**%35.8**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2018

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
قروض شخصية	10,879	21,357	10,477	%49.1
مالية	-	-	-	%0.0
تجارية	2,202	2,267	266	%11.7
النفط الخام والغاز	115	180	65	%36.1
إنشاءات	1,981	1,987	10,241	%515.3
تصنيع	-	-	4	%0.0
عقارات	18,799	19,132	333	%1.7
أخرى	20	39	106	%271.8
الإجمالي	33,996	44,962	21,492	%47.8

ارتفعت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 12 مليون دينار كويتي في عام 2019 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

المخصصات المحملة والمشطوبات خلال عام 2019 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
قروض شخصية	**13,512**	**1,203**	**14,715**
مالية	**17,211**	**(31)**	**17,180**
تجارية	**54,288**	**(10,350)**	**43,938**
النفط الخام والغاز	**65**	**(415)**	**(350)**
إنشاءات	**(2,966)**	**58**	**(2,908)**
تصنيع	**(4)**	**49**	**45**
عقارات	**0**	**229**	**229**
أخرى	**(20)**	**(287)**	**(307)**
الإجمالي	**82,086**	**(9,544)**	**72,542**

المخصصات المحملة والمشطوبات خلال عام 2018 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
قروض شخصية	13,328	(32,983)	(19,655)
مالية	9,274	20,258	29,532
تجارية	4,516	11,538	16,054
النفط الخام والغاز	65	630	695
إنشاءات	30,110	(4,688)	25,422
تصنيع	(8)	337	329
عقارات	10,290	1,177	11,467
أخرى	(268)	45,345	45,077
الإجمالي	67,307	41,614	108,921

لا تتضمن المخصصات المحملة المحددة أعلاه مبلغ **88.3 مليون دينار كويتي** (2018: 59.9 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2019

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
الكويت	**44,820**	**57,263**	**20,514**	**%35.8**
دول الشرق الأوسط الأخرى	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
غرب أوروبا	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
أمريكا وكندا	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
آسيا الباسفيك	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
باقي دول العالم	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
المجموع	**44,820**	**57,263**	**20,514**	**%35.8**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2018

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
الكويت	33,996	44,962	21,492	%47.8
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	%0.0
غرب أوروبا	-	-	-	%0.0
أمريكا وكندا	-	-	-	%0.0
آسيا الباسفيك	-	-	-	%0.0
باقي دول العالم	-	-	-	%0.0
المجموع	33,996	44,962	21,492	%47.8

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	69,556	-	69,556	69,556	-	-	69,556
المطالبات على الدول السيادية	923,761	6,066	929,827	923,761	3,040	47	926,848
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	271,776	2,927	274,703	271,776	1,463	-	273,239
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	11,415	-	11,415	11,415	-	-	11,415
المطالبات على البنوك	919,837	317,403	1,237,240	919,837	151,606	884	1,072,327
المطالبات على الشركات	2,353,060	1,121,245	3,474,305	2,353,060	509,464	85	2,862,609
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,548,576	42,837	1,591,413	1,548,576	18,766	5	1,567,347
انكشافات القروض المتأخرة	44,820	1,307	46,127	44,820	653	-	45,473
انكشافات أخرى	353,723	361	354,084	353,723	181	-	353,904
المجموع	**6,496,524**	**1,492,146**	**7,988,670**	**6,496,524**	**685,173**	**1,021**	**7,182,718**

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	53,656	-	53,656	53,656	-	-	53,656
المطالبات على الدول السيادية	1,213,901	5	1,213,906	1,213,901	3	45	1,213,949
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	280,252	926	281,178	280,252	463	3	280,718
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	632,446	351,716	984,162	632,446	172,140	1,241	805,827
المطالبات على الشركات	2,289,303	1,059,955	3,349,258	2,289,303	492,461	2,239	2,784,003
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,426,504	37,697	1,464,201	1,426,504	16,389	-	1,442,893
انكشافات القروض المتأخرة	33,996	166	34,162	33,996	83	-	34,079
انكشافات أخرى	335,817	374	336,191	335,817	187	-	336,004
المجموع	6,265,875	1,450,839	7,716,714	6,265,875	681,726	3,528	6,951,129

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ضمن معيار بازل 3، لا يتم اعتبار العقار مؤهلا ضمن تخفيف مخاطر الائتمان لأغراض احتساب رأس المال.

تتطلب سياسة الائتمان لدى البنك تحديد متطلبات الضمان والحد الأدنى للتغطية –إن وجد– من خلال لجنة الائتمان المسئولة عن اعتماد التسهيلات الائتمانية استنادا على عدة عوامل منها القوة المالية للمقترض، ومصادر التدفقات النقدية للسداد، وسجلات التتبع، والدعم الجماعي، والتقلب، وغيرها. إذا كانت ضمانات الأسهم هي المصدر الوحيد للسداد، يجب إضافة بند بإلزام المقترض برفع الضمان بناءا على طلب البنك. ففي حالة انخفاض قيمة الضمان المحتفظ به لقرض معين بأقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة الاسترداد، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي وذلك لاستعادة نسبة تغطية الضمان المقررة. كما يتم يومياً تقييم الأسهم المسعرة من خلال أسعار بورصة الكويت وأسواق الأوراق المالية المعتمدة. في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لغرض احتساب نسب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

عادة ما تكون القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط «تحويل الراتب» حيث يطالب صاحب العمل للعميل (وعادة ما يكون وزارة حكومية) بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة محجوزة لدى بنك الخليج أو تحويل لمكافأة نهاية الخدمة أو ضمان شخصي يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية إلى العملاء دون إجراء تحويل الراتب إلى البنك.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيدًا من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2019

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	69,556	-	-	69,556	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	926,848	109	-	926,739	39,755	-	39,755
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	273,239	19,449	-	253,790	53,266	-	53,266
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	11,415	-	-	11,415	5,708	-	5,708
المطالبات على البنوك	1,072,327	47,596	-	1,024,731	366,313	-	366,313
المطالبات على الشركات	2,862,609	462,799	-	2,399,810	1,908	2,395,994	2,397,902
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,567,347	149,279	-	1,418,068	-	1,413,481	1,413,481
انكشافات القروض المتأخرة	45,473	4,304	-	41,169	-	39,853	39,853
انكشافات أخرى	353,904	68,645	-	285,259	-	336,828	336,828
المجموع	7,182,718	752,181	-	6,430,537	466,950	4,186,156	4,653,106

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2018

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	53,656	-	-	53,656	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,213,949	70	-	1,213,879	4,550	-	4,550
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	280,718	463	-	280,255	26,251	-	26,251
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	805,827	527	-	805,300	321,640	28	321,668
المطالبات على الشركات	2,784,003	431,184	-	2,352,819	1,925	2,348,968	2,350,893
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,442,893	142,507	-	1,300,386	-	1,296,012	1,296,012
انكشافات القروض المتأخرة	34,079	4,679	-	29,400	-	27,993	27,993
انكشافات أخرى	336,004	70,643	-	265,361	-	311,173	311,173
المجموع	6,951,129	650,072	-	6,301,056	354,366	3,984,174	4,338,540

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

إدارة المخاطر

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مستوى معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك.

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما يستخدم البنك هيكل للحدود لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة والتداول. ويستخدم البنك أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقا لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

(بالألف دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**159**	81	78
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق	**159**	81	78
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**1,988**	1,013	975
اجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق (بنسبة 13%)	**258**	132	126

في 31 ديسمبر 2019، كان إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق والبالغ قيمتها **2 مليون دينار كويتي** (2018: 1 مليون دينار كويتي) وإجمالي المتطلبات الرأسمالية بمبلغ **258 ألف دينار كويتي** (2018: 132ألف دينار كويتي)

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى البنك إلى ثلاثة مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات، الخدمات المصرفية التجارية، الخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2019

(بالألف دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة ٣ سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	**37,873**	**%18**	**6,817**
الخدمات المصرفية التجارية	**81,633**	**%15**	**12,245**
الخدمات المصرفية للأفراد	**74,981**	**%12**	**8,998**
الإجمالي	**194,487**		**28,060**
إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل			**350,750**
اجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13%)			**45,598**

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2018

(بالألف دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة ٣ سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	31,997	%18	5,759
الخدمات المصرفية التجارية	76,815	%15	11,522
الخدمات المصرفية للأفراد	72,374	%12	8,685
الإجمالي	181,186		25,966
إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل			324,575
اجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13%)			42,195

وفقا لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات لمدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا محدد مسبقًا. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12,5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات غير المتولدة من الفوائد. في 31 ديسمبر 2019، بلغ المتوسط المرجح للتعرض لمخاطر التشغيل **350.8 مليون دينار كويتي** (2018: 324.6 مليون دينار كويتي) واجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 13% وبمبلغ **46 مليون دينار كويتي** (2018: 42 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا يتداول بنك الخليج في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في الأوراق المالية في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى»، أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج أرباح أو خسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بما في ذلك عند البيع. عند البيع، يعاد تصنيف الأرباح او الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تم تحديث القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة التي يتم تقديرها من خلال معدلات السعر / الربحية او السعر / التدفقات النقدية بحيث تعكس الظروف المحددة لجهة الإصدار. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حصص الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر شراء معلن/آخر صافي قيمة موجودات معلن. يستخدم البنك خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2019

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علناً	أسهم غير متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية	**15,868**	**17,898**	**33,766**
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	**4,445**	**3,076**	**7,521**
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	**2,222**	**2,506**	**4,728**
تفاصيل البيع			
أرباح محققة من استثمارات في أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			**386**

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2018

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علناً	أسهم غير متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية	15,723	19,378	35,101
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	3,135	4,223	7,358
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	2,201	2,713	4,914
تفاصيل البيع			
أرباح محققة من استثمارات في أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			(1,038)

لدى البنك استثمار جوهري في أسهم في مؤسسة مالية تم تصنيفه كموزون مخاطر بنسبة 250% (استثمارات في مؤسسات مالية أقل من حدود الاقتطاع).

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل والجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (اي غير التجارية) في إدارة حساسية صافي إيرادات البنك من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. إن حساسية صافي إيرادات الفائدة للتغيرات في سعر الفائدة مصفح عنها في الإيضاح 24(ب) حول البيانات المالية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالحد الأقصى للانكشاف بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. ذلك حيث تخصص حدود الانكشاف الأعلى للأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية، في حين تطبق حدود الانكشاف المنخفضة على الاطراف المقابلة ذات درجات التصنيف الأقل. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك الى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة لعقود العملات الأجنبية، فقد تم تطوير هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم تصميم هياكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتجات بما في ذلك الحدود فيما يتعلق بمخاطر التسوية.

سياسة المكافآت

لمزيد من التفاصيل يرجى االطالع على التقرير السنوي – الجزء التابع للحوكمة.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي بحد أدنى 3٪. ويتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. ويمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

(بالألف دينار كويتي)

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
الانكشافات داخل الميزانية			
1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)	**6,245,417**	6,016,347	229,070
2. (مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3)	**-**	-	-
3. **اجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البند 1 و2)**	**6,245,417**	6,016,347	229,070
انكشافات المشتقات			
4. تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	**-**	-	-
5. المبالغ المضافة الى PFE المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	**-**	-	-
6. الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقًا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي	**-**	-	-
7. (الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	**-**	-	-
8. (المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء)	**-**	-	-
9. المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة	**-**	-	-
10. (المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	**-**	-	-
11. **إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)**	**-**	**-**	**-**
انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية			-
12. إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)	**-**	-	-
13. (المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)	**-**	-	-
14. انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات تمويل الاوراق المالية	**-**	-	-
15. انكشافات معاملات الوكلاء	**-**	-	-
16. **إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)**	**-**	**-**	**-**
انكشافات أخرى خارج الميزانية			
17. انكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	**2,389,252**	2,318,708	70,544
18. (تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ المكافئة للتحويل الائتماني)	**(1,524,511)**	(1,483,668)	(40,843)
19. **البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و 18)**	**864,741**	835,040	29,701
رأس المال وإجمالي الانكشافات			
20. الشريحة 1 من رأس المال	**664,323**	628,693	35,630
21. إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19)	**7,110,158**	6,851,387	258,771
نسبة الرفع المالي			
22. **نسبة الرفع المالي طبقًا لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))**	**%9.34**	%9.18	%0.17

إدارة المخاطر

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية وفقا للبيانات المالية المنشورة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	الفارق
1.	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المنشورة	**6,245,417**	6,016,347	229,070
2.	تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي	**-**	-	-
3.	تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع	**-**	-	-
4.	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	**-**	-	-
5.	تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)	**-**	-	-
6.	تعديلات للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ المكافئة الائتمانية للانكشافات خارج الميزانية)	**864,741**	835,040	29,701
7.	تعديلات أخرى	**-**	-	-
8.	**الانكشاف لنسبة الرفع**	**7,110,158**	6,851,387	258,771

مخرج طوارئ
EMERGENCY
بنك الخليج

البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	90
بيان الدخل	94
بيان الدخل الشامل	95
بيان المركز المالي	96
بيان التدفقات النقدية	97
بيان التغيرات في حقوق الملكية	98
إيضاحات حول البيانات المالية	99

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة مساهمي
بنك الخليج ش.م.ك.ع

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر

هاتف: 5000 2295 / 2880 2245
فاكس: 6419 2245
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

Deloitte.
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062 أو
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت
هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965 +
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965 +
www.deloitte.com

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2019 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") الممنوحة إلى العملاء والبنوك إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى، كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية وضمن الإيضاح 2 حول البيانات المالية.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية جديدة ومعقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقييم الازدياد الملحوظ في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات. يستند الاعتراف بالمخصص المحدد في حالة التسهيل منخفض القيمة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي إلى القواعد المقررة من قبل بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المسجل بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استنادا إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من عدم تأكد حول التقديرات والأحكام التي يتم إصدارها لاحتساب انخفاض القيمة، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل البنك في تطوير النماذج بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالحوكمة والمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى ملاءمة خسائر الائتمان.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، حددنا عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية وتحققنا من مدى ملاءمة قيام البنك بتحديد التغيرات في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى ملائمة معايير البنك لعملية تحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك ملاءمة وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حددها بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقا للتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة للعينات المختارة، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان والتحقق من عمليات احتساب المخصصات الناتجة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2019

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2019، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه حال توفرها وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة مساهمي بنك الخليج ش.م.ك.ع

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور

التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014، والتعديلات اللاحقة له، ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ، والتعديلات اللاحقة له، ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ

إرنست ويونغ

العيبان والعصيمي وشركاهم

طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

16 يناير 2020

الكويت

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	3	**275,644**	242,706
مصروف فوائد	4	**(111,240)**	(90,078)
صافي إيرادات الفوائد		**164,404**	152,628
صافي أتعاب وعمولات	6	**29,544**	29,997
صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية		**9,967**	9,059
إيرادات توزيعات أرباح		**1,131**	1,229
إيرادات أخرى		**2,601**	1,536
إيرادات التشغيل		**207,647**	194,449
مصروفات موظفين		**47,413**	42,825
تكاليف إشغال	7	**2,839**	4,656
استهلاك	7	**7,069**	3,755
مصروفات أخرى		**20,676**	15,777
مصروفات التشغيل		**77,997**	67,013
ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**129,650**	127,436
تحميل مخصصات:			
– محددة	5	**70,472**	59,326
– عامة	12,18	**2,070**	49,595
استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب	12	**(10,915)**	(57,918)
صافي مخصص موجودات مالية أخرى		**(2)**	70
خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى	14	**1,259**	16,821
		62,884	67,894
ربح التشغيل		**66,766**	59,542
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**135**	135
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**668**	596
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**1,652**	1,474
الزكاة		**668**	596
ربح السنة		**63,643**	56,741
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	8	**22**	20

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**63,643**	56,741
إيرادات شاملة أخرى		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية – أسهم	**549**	118
إعادة تقييم مباني ومعدات	**442**	131
بنود يعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(23)**	24
إيرادات شاملة أخرى للسنة	**968**	273
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**64,611**	57,014

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	9	**847,881**	742,109
سندات خزينة حكومة الكويت	10	**232,000**	395,736
سندات بنك الكويت المركزي	11	**278,675**	321,953
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9	**128,368**	156,569
قروض وسلف للبنوك	12	**212,978**	143,668
قروض وسلف للعملاء	12	**4,224,608**	3,950,053
استثمارات في أوراق مالية	13	**170,694**	167,372
موجودات أخرى	14	**113,549**	107,147
مباني ومعدات		**36,664**	31,740
مجموع الموجودات		**6,245,417**	6,016,347
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	15	**398,713**	414,482
ودائع من المؤسسات المالية	15	**1,018,487**	1,005,894
ودائع العملاء	16	**3,949,901**	3,734,755
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	17	**100,000**	100,000
مطلوبات أخرى	18	**113,993**	132,523
إجمالي المطلوبات		**5,581,094**	5,387,654
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**304,813**	304,813
احتياطي إجباري	20	**39,106**	32,429
علاوة إصدار أسهم	20	**153,024**	153,024
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**18,425**	17,983
احتياطي أسهم خزينة	21	**24,111**	24,111
احتياطي القيمة العادلة		**7,522**	7,382
أرباح مرحلة		**190,927**	162,556
		737,928	702,298
أسهم خزينة	21	**(73,605)**	(73,605)
إجمالي حقوق الملكية		**664,323**	628,693
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**6,245,417**	6,016,347

عمر قتيبة الغانم
(رئيس مجلس الإدارة)

انطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**63,643**	56,741
تعديلات:			
تعديل معدل الفائدة الفعلي		**(195)**	(22)
إيرادات توزيعات أرباح		**(1,131)**	(1,229)
استهلاك		**7,069**	3,755
مخصصات خسائر قروض	5,12,18	**72,542**	108,921
صافي مخصص موجودات مالية أخرى		**(2)**	70
خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى		**1,259**	16,821
ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**143,185**	185,057
النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل:			
سندات خزينة حكومة الكويت		**163,736**	171,048
سندات بنك الكويت المركزي		**43,278**	72,602
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**28,203**	(117,600)
قروض وسلف للبنوك		**(69,251)**	(14,647)
قروض وسلف للعملاء		**(349,361)**	(244,520)
موجودات أخرى		**(7,833)**	(272)
(النقص) / الزيادة في مطلوبات التشغيل:			
المستحق للبنوك		**(15,769)**	2,377
ودائع من المؤسسات المالية		**12,593**	36,697
ودائع عملاء		**215,146**	244,778
مطلوبات أخرى		**(21,223)**	15,919
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**142,704**	351,439
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(31,956)**	(57,198)
متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية		**29,332**	5,781
شراء مباني ومعدات		**(6,458)**	(5,410)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,131**	1,229
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**(7,951)**	(55,598)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة	22	**(28,981)**	(26,190)
شراء أسهم خزينة		**-**	(3,125)
متحصلات من بيع أسهم خزينة		**-**	142
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		**(28,981)**	(29,173)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**105,772**	266,668
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**742,109**	475,441
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	9	**847,881**	742,109
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية			
فوائد مستلمة		**274,998**	242,535
فوائد مدفوعة		**109,794**	88,356

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

(بالألف دينار كويتي)

	رأس المال	الاحتياطيات								
		احتياطي إجباري	علاوة إصدار أسهم	احتياطي إعادة تقييم عقارات	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مرحلة	الإجمالي الفرعي للاحتياطيات	أسهم خزينة	المجموع
في 1 يناير 2018	304,813	26,475	153,024	17,852	24,246	6,444	139,181	367,222	(70,757)	601,278
تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	-	-	-	-	-	(242)	(184)	(426)	-	(426)
في 1 يناير 2018 (معاد إدراجه)	304,813	26,475	153,024	17,852	24,246	6,202	138,997	366,796	(70,757)	600,852
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	56,741	56,741	-	56,741
إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	-	131	-	142	-	273	-	273
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	131	-	142	56,741	57,014	-	57,014
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(26,190)	(26,190)	-	(26,190)
خسائر محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	-	-	1,038	(1,038)	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,125)	(3,125)
بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	277	277
خسارة بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	(135)	-	-	(135)	-	(135)
المحول إلى الاحتياطي	-	5,954	-	-	-	-	(5,954)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2018	304,813	32,429	153,024	17,983	24,111	7,382	162,556	397,485	(73,605)	628,693
في 1 يناير 2019	**304,813**	**32,429**	**153,024**	**17,983**	**24,111**	**7,382**	**162,556**	**397,485**	**(73,605)**	**628,693**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	63,643	63,643	-	63,643
إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	-	442	-	526	-	968	-	968
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	442	-	526	63,643	64,611	-	64,611
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(28,981)	(28,981)	-	(28,981)
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	-	-	(386)	386	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي	-	6,677	-	-	-	-	(6,677)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2019	**304,813**	**39,106**	**153,024**	**18,425**	**24,111**	**7,522**	**190,927**	**433,115**	**(73,605)**	**664,323**

إيضاحات حول البيانات المالية

1. التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 - 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وفقًا لقرار مجلس إدارة البنك في 16 يناير 2020. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح 27.

2. السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، والأدوات المالية المشتقة، والأرض ملك حر والمباني التي يتم قياسها وفقًا للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة بدولة الكويت بشأن مؤسسات الخدمات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق كافة المتطلبات الأخرى للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بالمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت).

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لأول مرة. إن طبيعة وتأثير التغيرات الناتجة من تطبيق هذا المعيار المحاسبي الجديد موضح أدناه.

تسري العديد من التعديلات والتفسيرات الأخرى للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، إلا أنه ليس لها تأثير على الأداء المالي أو المركز المالي للبنك.

لم يقم البنك بالتطبيق المبكر لأي معايير او تفسيرات او تعديلات صدرت ولكن لم تسر بعد.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في يناير 2016 ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 *عقود التأجير*، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15- *عقود التأجير التشغيلي*- الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة-27 *تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكل قانوني لعقد التأجير*. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن كافة العقود ضمن نموذج موازنة فردي مماثل للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17. الإعفاءات الوحيدة للاعتراف هي عقود التأجير قصيرة الأجل (أي عقود التأجير لمدة 12 شهرًا أو أقل) وعقود التأجير منخفضة القيمة. وفي تاريخ بداية عقد التأجير، يقوم المستأجر بتسجيل التزام لمدفوعات عقد التأجير وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل الأساسي خلال مدة عقد التأجير. تم توضيح قيام البنك - كمستأجر - بتطبيق السياسات المحاسبية لعقود التأجير طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 ضمن الإيضاح 2,3,1.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بواسطة طريقة التطبيق المعدل بأثر رجعي، وبالتالي فلم يتم إعادة ادراج المعلومات المقارنة. تم تسجيل كل من مطلوبات عقود التأجير والموجودات المرتبطة بحق الاستخدام بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المستقبلية، وبالتالي فلم يتم تسجيل أي تأثير على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة. قام البنك بالاستفادة من الإعفاءات المقررة لعقود التأجير قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة. وسجلت قيمة موجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود التأجير كما في 1 يناير 2019 مبلغ 5,726 ألف دينار كويتي. راجع الإيضاح 7 حول البيانات المالية للاطلاع على مزيد من المعلومات.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9: مزايا السداد مقدماً والتعويضات السالبة

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يمكن قياس أداة الدين وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، شريطة أن تتمثل التدفقات النقدية التعاقدية في "مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم" ("معيار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط") والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لذلك التصنيف. وتوضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أن الأصل المالي يفي بمعيار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة بغض النظر عن الحالة أو الظروف التي قد تتسبب في الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن قيام الطرف المتعاقد بسداد أو استلام تعويض معقول نظير الإنهاء المبكر للعقد. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية للبنك.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداته المالية لاحقاً كالتالي: موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح او الخسائر الى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يحدد البنك تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الاعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية بما يحقق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطا بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معا، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة المدفوعات مقدما لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متفقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الفائدة تتضمن فقط المقابل النقدي للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح متفقاً مع ترتيب الإقراض الأساسي. إذا أدت الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتبارا من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغيرات متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/إلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة المشتريات والمبيعات بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي تلك مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عامةً وفقًا للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزامًا بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو
- عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقًا للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف

للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. وتدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يصنف البنك موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف الى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء، وبعض الاستثمارات في أوراق دين مالية، وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ويتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بما يعكس أي مخصص يتم تسجيله لخسائر الائتمان المتوقعة باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والتي يتم قياسها حسب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين وعدم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعند عدم الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير القياس وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح او الخسارة الناتجة من أدوات الدين التي تقاس لاحقا وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءا من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل وعرضها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تشمل التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حقوق تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يقيس البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك – عند الاعتراف المبدئي – تصنيف الاستثمار في الأسهم كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تقوم سياسة البنك على تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. يتم تحدد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. ويتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ "إيرادات توزيعات الأرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث للاعتراف الأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقا للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد يلجأ البنك عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس وفقا

إيضاحات حول البيانات المالية

للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتضمن هذا التصنيف المشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية تحت بند "صافي الأرباح من التعامل بعملات أجنبية".

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف إلى البنوك والعملاء بما في ذلك الالتزامات
- خطابات الاعتماد والقبولات وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- الأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يصنف البنك انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والضمانات وخطاب الاعتماد والقبولات والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى بخلاف التسهيلات الائتمانية)

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في شركات وسندات سيادية ذات تصنيف جودة ائتمانية مرتفعة.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل")، ما لم يحدث ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف بالأصل. وفي هذه الحالة، يتم احتساب المخصص على مدى 12 شهر ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر").

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ نتيجة حالات تعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهرا على أساس فردي او مجمع اخذا في الاعتبار طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية الأساسية.

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. يعتبر البنك الأصل المالي ذا مخاطر ائتمان منخفضة عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية التعريف المتعارف عليه عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات التي تتعرض للتأخر في سداد أصل المبلغ أو الفوائد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للاصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

تحديد مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة

عند تحديد مدى الارتفاع الجوهري لمخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل بناء على الخبرة التاريخية للبنك والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الارتفاع الجوهري لمخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. دون النظر إلى التغير في الدرجات الائتمانية، إذا تأخرت المدفوعات التعاقدية للتسهيلات الائتمانية لمدة أكثر من 30 يوماً فإن ذلك يعتبر ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل

كافة الموجودات المالية التي تعرضت لارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

ويقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية. ويرى البنك أن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أدوات الدين تشمل ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مبالغ لأصل المبلغ أو الفائدة لمدة تزيد عن 90 يوماً أو مواجهة صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيف الائتماني. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد
- قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالات مخالفة لذلك،
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

وفي تاريخ البيانات المالية، إذا لم تسجل مخاطر الائتمان للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية ارتفاعاً ملحوظاً منذ الاعتراف المبدئي دون أن تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لتقدير احتمالات التعثر، والمخاطر في حالة التعثر، والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالات تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً او على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام. إن المخاطر في حالة التعثر تمثل الانكشافات المتوقعة في حالة التعثر. يقوم البنك باحتساب المخاطر في حالة التعثر، من الانكشافات الحالية المرتبطة بالطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية وفقا للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن المخاطر في حالة التعثر لأصل مالي تمثل مجمل قيمته الدفترية. وتمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند الاعتراف والقيمة الزمنية للأموال. وتعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدار فترة الاثني عشر شهراً التالية لاحتمالية التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها بالمبلغ المخصوم لقيمة احتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضروبا في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قياس للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون أية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ البيانات المالية والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء لما يلي حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة التي تتضمن ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ البداية او منخفضة القيمة الائتمانية.

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية للأصل المالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما يتوصل البنك إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات إنفاذ القانون لكي يتم الامتثال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بالنسبة للالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء من الالتزام المتوقع أن يتم سحبه على مدى عمر القرض. يتم احتساب المخاطر في حالة التعثر بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استنادا إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

عقود الضمانات وخطابات الاعتماد

يتم قياس التزام البنك مقابل كل ضمان أو خطاب اعتماد بناءا على المبلغ المسجل مبدئيا ناقصا الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءا على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقع سدادها الى مالك عقود الضمان مقابل خسائر الائتمان المتكبدة ارتباطا بها. ويتم خصم النقص مقابل نسبة الفائدة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بهذا النوع من المخاطر. ويتم اجراء الاحتساب بناءا على ترجيح السيناريوهات الثلاث لاحتمالات التعثر.

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد أجل ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، تسري البنود والشروط للترتيب التعاقدي الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بالتسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي بنود وشروط مختلفة بشكل جوهري. ويتم قياس مخصص خسائر للتسهيل استنادا إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد أصلا مستحدثا منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية

مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على البنك احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية وحساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي، أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفا. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/ الربح او أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وكانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المتوقع استردادها. إن القروض المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وتلك منخفضة القيمة يتم ادارتها ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها بين الفئات الأربع التالية والتي يتم الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة %
تحت المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	-
غير منتظمة	غير منتظم لمدة 91-180 يوم	%20
ديون مشكوك في تحصيلها	غير منتظم لمدة 181-365 يوم	%50
ديون معدومة	غير منتظم لمدة أكثر من 365 يوم	%100

يجوز أن يدرج البنك تسهيل ائتماني في ضمن إحدى الفئات السابقة بناءا على رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. إضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية و 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية (بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد).

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استنادًا إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعروضة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة معلنة للموجودات.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بناء على معدلات الاسعار / الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية المعمول بها بعد تعديلها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو شركات الضمان أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار شراء معلنة/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفاة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر "اليوم الأول"

عندما يكون سعر المعاملة مختلفًا بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة الحالية لنفس الأداة، أو استنادًا إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات معروضة أو عندما يتم عدم الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام بإعادة شراء (repos) لا يتم إلغاء الاعتراف بها من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين المبيعات وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه – (التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos) – في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانونًا لمقاصة المبالغ المحققة وينوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو لتحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

(ب) الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) في "الموجودات الأخرى" بينما تدرج المشتقات ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن في "المطلوبات الأخرى" في بيان المركز المالي.

يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة في حالة عدم ارتباطها الشديد من حيث الخصائص والمخاطر الاقتصادية بتلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير وفق الملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضًا تلك المشتقات التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف معاملات التحوط الى فئتين (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة التي توفر التحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل او التزام معترف به، و (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية التي توفر التحوط من التغير في التدفقات النقدية الذي اما ينسب الى مخاطرة معينة مرتبطة باصل او التزام معترف به او معاملة متوقعة.

متطلبات فاعلية التحوط

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفاعلية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين البند الذي يتم التحوط له وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على التغيرات في القيمة" والتي تنتج من العلاقة الاقتصادية.
- تماثل نسبة التحوط بعلاقة التحوط تلك الناتجة من حجم البند الذي يتم التحوط له والذي يقوم البنك بالفعل بالتحوط له وكذلك حجم أداة التحوط والذي يستخدمه البنك فعلياً في التحوط لحجم البند الذي يتم التحوط له.

إيضاحات حول البيانات المالية

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند الذي يتم التحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطرة المغطاة وكيفية قيام البنك بتقييم فاعلية علاقة التحوط لاحقًا، يجب تقييم التحوط وتحديدها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقًا للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بالمخاطرة المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط والذي تحدد أنه تحوط فعال مباشرةً في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفى معايير محاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرةً إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها او انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التحوط أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في ذلك الوقت، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التحوط والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوف يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

(ج) الضمانات المعاد الاحتفاظ بها

يقوم البنك أحيانًا بتملك بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة. يدرج مثل هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض وقع في قيمتها. ويقوم البنك بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة للموجودات الأخرى عندما يكون هناك انخفاض جوهري في القيمة العادلة دون تكلفتها أو متى يوجد دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة.

(د) مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل – نتيجة لأحداث سابقة – ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

(هـ) مكافأة نهاية الخدمة

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي والعقود المحددة للموظفين، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكلفة المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها خلال فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة سنويا من خلال تقييمات إكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري العديد من الافتراضات مثل معدل الخصم وزيادات الراتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

(و) أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقًا من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإجباري والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بالتناسب وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

(ز) مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئيًا بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز ذلك الفائض المسجل سابقًا. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقًا في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في

القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائما، في نهاية كل سنة مالية.

(ح) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن رد خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا الرد في بيان الدخل.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

(ط) الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

(ي) إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلية، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. وبمجرد تعرض أصل مالي منصف كقروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة.

(ك) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقًا للوائح المالية في دولة الكويت.

(ل) عقود التأجير

السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2019

يقوم البنك في بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد يتمثل في عقد تأجير. ويتمثل عقد العقد في عقد تأجير إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدي. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، يسجل البنك أصل حق الاستخدام والتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختار البنك الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تمتد مدة التأجير بموجبها في تاريخ البدء لمدة 12 شهراً أو أقل وعقود التأجير التي تنخفض فيها قيمة الأصل الأساسي. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئيا وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي لمطلوبات عقود التأجير معدلة بأي مدفوعات تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائدا أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقا بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بخسائر انخفاض القيمة إن وجدت. يسجل البنك موجودات حق الاستخدام ضمن "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي.

مطلوبات عقود التأجير

يتم قياس مطلوبات عقود التأجير مبدئيا وفقا للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ بدء العقد مخصومة بمعدل الاقتراض التزايدي للبنك. يتم لاحقا قياس مطلوبات عقود التأجير وفقا للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الفائدة الفعلية. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير. يسجل البنك مطلوبات عقود التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2018

تسجل مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروف تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

إيضاحات حول البيانات المالية

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات او مطلوبات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة تحت بند "صافي اتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائمًا – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لإعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القسط المستلم، ضمن بند "المطلوبات الأخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس مطلوبات الضمان بالقيمة المسجلة مبدئيًا ناقصاً الإطفاء أو قيمة أي التزام مالي قد ينشأ نتيجة للضمان المالي، أيهما أكبر. ويتم تسجيل أية زيادة في الالتزام المالي المتعلق بالضمان المالي في بيان الدخل.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفوائد واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الاعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم احكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصل وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات.

يقوم البنك بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بغرض التعرف على أسباب استبعادها ومدى اتساق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل من أجله. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للبنك لمدى ملائمة نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الاعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الاعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الاحكام ما إذا كان سيتم لاحقا قياسها بالتكلفة او بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للادوات في بيان الدخل او بيان الدخل الشامل. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الايضاح 2,3 (أ) تصنيف الأدوات المالية.

خسائر انخفاض القيمة للادوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الاحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان،
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، و
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لادوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف الى البنوك والعملاء حيث يقوم البنك بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع الى الايضاح 2,3. (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق ذات شروط متكافئة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة ملحوظة.

يتم احتساب القيم استنادًا إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... إلى غير ذلك. كما يستند حجم التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

لم يتم تطبيق عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات الجديدة التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020 بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية للشركة. ينوي البنك تطبيق تلك المعايير – متى أمكن ذلك– عندما تصبح سارية المفعول. ليس من المتوقع أن يكون لاي من هذه المعايير أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

3. إيرادات فوائد

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
سندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي	**17,498**	19,201
استثمارات في أوراق دين مالية	**4,990**	3,444
إيداعات لدى البنوك	**14,852**	8,967
قروض وسلف إلى البنوك والعملاء *	**238,304**	211,094
	275,644	242,706

* يتضمن مبلغ 19,714 ألف دينار كويتي (2018: لا شيء دينار كويتي) من تسهيل ائتماني منخفض القيمة بناءا على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف.

4. مصروفات فوائد

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات إدخار	**3,251**	3,899
ودائع محددة الأجل	**88,594**	70,460
قروض بنكية	**12,330**	8,683
سندات مساندة – الشريحة 2	**7,065**	7,036
	111,240	90,078

5. مخصصات محددة

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء		
– نقدية (إيضاح 12)	**73,137**	53,596
– غير نقدية (إيضاح 18)	**(2,665)**	5,730
	70,472	59,326

6. صافي أتعاب وعمولات

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات	**38,884**	38,725
إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات	**(9,340)**	(8,728)
	29,544	29,997

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ **338 ألف دينار كويتي** (2018: 280 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

7. تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

يعرض البنك موجودات حق الاستخدام ضمن "مباني ومعدات" بينما يعرض مطلوبات عقود التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي. سجلت القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود التأجير كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغ **4,079 ألف دينار كويتي و4,025 ألف دينار كويتي** على التوالي.

بلغ مخصص الاستهلاك لموجودات حق الاستخدام خلال السنة **2,679 ألف دينار كويتي** وتم إدراجه ضمن بند "الاستهلاك" في بيان الدخل. وأدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 إلى انخفاض تكاليف الإشغال إلى مبلغ **2,787 ألف دينار كويتي** خلال السنة.

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائدًا المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2019.

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**63,643**	56,741
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة	**سهم** **2,898,133,288**	سهم 2,904,089,619
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**فلس** **22**	فلس 20

9. النقد والنقد المعادل

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**186,022**	209,685
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى	**156,392**	223,001
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا	**505,520**	309,439
	847,934	742,125
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(53)**	(16)
	847,881	742,109

إن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة تزيد عن 30 يوماً بمبلغ **128,450 ألف دينار كويتي** في 31 ديسمبر 2019 (2018: 156,653 ألف دينار كويتي) تم تعديلها مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ **82 ألف دينار كويتي** (2018: 84 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي تحركات بين المراحل.

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
تستحق خلال سنة واحدة	**123,500**	163,736
تستحق بعد سنة	**108,500**	232,000
	232,000	395,736

في 31 ديسمبر 2019، تعتبر سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي تحركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**278,675**	321,953

في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018، تعتبر سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي تحركات بين المراحل.

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى بنوك وعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2019:

أ) قروض وسلف للعملاء

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	1,771,305	-	-	-	8,210	1,779,515
مالية	145,274	107,859	-	-	-	253,133
تجارية	445,875	10,455	-	-	-	456,330
نفط خام وغاز	235,897	15,490	-	-	-	251,387
إنشائية	281,246	9,189	-	-	-	290,435
صناعية	296,627	7,728	-	-	-	304,355
عقارية	687,342	9,822	-	-	-	697,164
أخرى	199,146	274,385	-	-	-	473,531
مجمل القروض والسلف للعملاء	4,062,712	434,928	-	-	8,210	4,505,850
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(281,242)
القروض والسلف للعملاء						4,224,608

ب) قروض وسلف للبنوك

مجمل القروض والسلف للبنوك	43,011	120,993	4,546	18,941	26,567	214,058
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(1,080)
القروض والسلف للبنوك						212,978

في 31 ديسمبر 2018:

أ) قروض وسلف للعملاء

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	1,659,447	-	-	-	9,589	1,669,036
مالية	136,710	67,664	-	-	-	204,374
تجارية	436,142	2,275	-	-	-	438,417
نفط خام وغاز	240,331	53,466	-	-	-	293,797
إنشائية	256,020	4,961	-	-	-	260,981
صناعية	279,720	10,009	-	-	-	289,729
عقارية	661,675	7,347	-	-	-	669,022
أخرى	214,890	199,690	-	4,550	-	419,130
مجمل القروض والسلف للعملاء	3,884,935	345,412	-	4,550	9,589	4,244,486
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(294,433)
القروض والسلف للعملاء						3,950,053

ب) قروض وسلف للبنوك

مجمل القروض والسلف للبنوك	10,975	59,598	72,792	-	1,513	144,878
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(1,210)
القروض والسلف للبنوك						143,668

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**295,643**	252,421
مبالغ مشطوبة	**(88,263)**	(59,942)
المحمل على بيان الدخل	**74,942**	103,164
في 31 ديسمبر	**282,322**	295,643

إن المخصصات المحددة والعامة تستند إلى المتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع الايضاح 2.3 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للمزيد من المعلومات.

إن المخصصات العامة كما في 31 ديسمبر 2019 تبلغ **249,030 ألف دينار كويتي** (2018: 247,225 ألف دينار كويتي).

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **2,762 ألف دينار كويتي** (2018: 12,599 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة **13,677 ألف دينار كويتي** (2018: 70,517 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية

إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة موضحة أدناه:	2019 ألف دينار كويتي			2018 ألف دينار كويتي		
	قروض للشركات	قروض استهلاكية	المجموع	قروض للشركات	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**270,827**	**24,816**	**295,643**	230,066	22,355	252,421
مبالغ مشطوبة	**(70,801)**	**(17,462)**	**(88,263)**	(48,322)	(11,620)	(59,942)
المحمل على بيان الدخل	**59,879**	**15,063**	**74,942**	89,083	14,081	103,164
في 31 ديسمبر	**259,905**	**22,417**	**282,322**	270,827	24,816	295,643

راجع إيضاح 24 (أ) حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **13,846 ألف دينار كويتي** (2018: 16,246 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين اجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 على التسهيلات الائتمانية:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
مخصص التسهيلات النقدية	**282,322**	295,643
مخصص التسهيلات غير النقدية	**13,846**	16,246
اجمالي مخصص التسهيلات الائتمانية	**296,168**	311,889
خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**189,942**	199,754
زيادة اجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**106,226**	112,135
زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات	**%36**	%36

13. استثمارات في أوراق مالية

	2019 ألف دينار كويتي			2018 ألف دينار كويتي		
	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	المجموع	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
استثمارات مسعرة						
سندات/ صكوك سيادية	**83,539**	**-**	**83,539**	107,930	-	107,930
سندات أخرى	**32,496**	**-**	**32,496**	1,511	-	1,511
أسهم	**-**	**15,868**	**15,868**	-	15,723	15,723
	116,035	**15,868**	**131,903**	109,441	15,723	125,164
استثمارات غير مسعرة						
سندات أخرى	**20,809**	**201**	**21,010**	20,810	2,174	22,984
أوراق مالية/ صناديق مدارة	**-**	**17,898**	**17,898**	-	19,378	19,378
	20,809	**18,099**	**38,908**	20,810	21,552	42,362
ناقصا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(117)**	**-**	**(117)**	(153)	(1)	(154)
في 31 ديسمبر	**136,727**	**33,967**	**170,694**	130,098	37,274	167,372

في 31 ديسمبر 2019 و2018، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**22,187**	21,541
مدينون متنوعون وآخرون	**18,536**	14,575
ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)	**72,826**	71,031
	113,549	107,147

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**71,031**	78,856
إضافات		
- أوراق مالية مدرجة	**8,432**	-
- عقارات	**-**	98,996
استبعادات	**(5,378)**	(90,000)
خسائر انخفاض القيمة	**(1,259)**	(16,821)
في 31 ديسمبر	**72,826**	71,031

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ **2,894 ألف دينار كويتي** (31 ديسمبر 2018: لا شيء دينار كويتي) بواسطة أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية.

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
المستحق إلى البنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**22,912**	66,641
ودائع محددة الأجل	**375,801**	347,841
	398,713	414,482
ودائع من مؤسسات مالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**69,953**	53,497
ودائع محددة الأجل	**948,534**	952,397
	1,018,487	1,005,894

16. ودائع العملاء

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
حسابات جارية	**1,206,523**	1,208,797
حسابات ادخار	**336,314**	344,350
ودائع محددة الأجل	**2,407,064**	2,181,608
	3,949,901	3,734,755

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **13,617 ألف دينار كويتي** (2018: 17,327 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمان لالتزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات اعتماد وضمانات (راجع الإيضاح 26).

17. سندات مساندة - الشريحة 2

خلال سنة 2016، أصدر البنك سندات مساندة ضمن الشريحة 2 ومدرجة بالدينار الكويتي بمبلغ 100,000 ألف دينار كويتي، وأجل هذه السندات يصل الى 10 سنوات وتتكون من شريحتين متساويتين من السندات ذات المعدلات الثابتة والسندات ذات المعدلات المتغيرة. تحمل السندات ذات المعدلات الثابتة معدل فائدة بنسبة 6.50% سنويًا وتستحق السداد بشكل ربع سنوي على أقساط آخر كل فترة طوال الخمس السنوات الأولى وسيعاد تحديدها للفترة اللاحقة بنسبة 4.25% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في السنة الخامسة لتاريخ الإصدار). أما السندات ذات المعدلات المتغيرة فهي تحمل معدل فائدة بنسبة 4.00% سنويًا فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويعاد تحديدها بشكل ربع سنوي بما يخضع لنسبة 1% كحد أقصى فوق المعدل السائد للسندات ذات الفوائد الثابتة كما أنها تستحق بشكل ربع سنوي على أقساط آخر كل فترة. هذه السندات غير مكفولة بضمان وقابلة للاستدعاء كلياً أو جزئيًا بناء على اختيار البنك بعد مرور 5 سنوات من تاريخ الإصدار بما يخضع لبعض الشروط التي يجب استيفاؤها والموافقة الكتابية المسبقة لبنك الكويت المركزي.

18. مطلوبات أخرى

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
فوائد دائنة مستحقة	**30,896**	29,450
إيرادات مؤجلة	**4,980**	4,762
مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)	**13,846**	16,246
مخصصات متعلقة بالموظفين	**25,960**	24,114
مطلوبات عقود تأجير (إيضاح 7)	**4,025**	-
أخرى	**34,286**	57,951
	113,993	132,523

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**16,246**	10,489
الإفراج (المحمل) إلى بيان الدخل	**(2,400)**	5,757
في 31 ديسمبر	**13,846**	16,246

19. رأس المال

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل	**304,813**	304,813

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهمًا (2018: 3,048,127,898 سهمًا).

20. الاحتياطيات

أ) الاحتياطي الاجباري

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الاجباري. يجوز للبنك وقف هذه التحويلات السنوية عندما يعادل ذلك الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بدفع أرباح هذا المبلغ.

ب) علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

ج) احتياطي إعادة تقييم عقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم أخذه مباشرة إلى الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

	2019	2018
عدد أسهم الخزينة	**149,994,610**	149,994,610
النسبة المئوية لأسهم الخزينة	**% 4.92**	% 4.92
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**73,605**	73,605
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)	**44,098**	37,949

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2019	2018
الرصيد كما في 1 يناير	**149,994,610**	138,148,846
مشتريات	**-**	12,400,252
مبيعات	**-**	(554,488)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**149,994,610**	149,994,610

هذا البند يتضمن عدد 13,641,280 سهم خزينة بتكلفة 5,488 ألف دينار كويتي والتي تمثل ضمانات معاد حيازتها ضمن تسوية ديون من عملاء. إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ **24,111 ألف دينار كويتي** (2018: 24,111 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المكافئ لتكلفة أسهم الخزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي الاجباري وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

22. توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة **11 فلس** للسهم (2018: 10 فلس) عن رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2019. تخضع توزيعات الأرباح النقدية الى موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد بتاريخ 11 مارس 2019 على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (9 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017). تم تسجيل الأرباح النقدية بتاريخ 28 مارس 2019 وتم دفعها لاحقًا.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **135 ألف دينار كويتي** (2018: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الاعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقا لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل وبيان المركز المالي هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد الأطراف ذات علاقة			
	2019	2018	**2019**	2018	**2019 ألف دينار كويتي**	2018 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة						
أرصدة						
قروض وسلف	**1**	1	**14**	16	**176,918**	145,556
بطاقات ائتمان	**6**	3	**7**	5	**86**	65
ودائع	**8**	8	**60**	52	**25,560**	618,269
التزامات / مشتقات						
ضمانات / خطابات اعتماد	**1**	**1**	**5**	8	**5,388**	6,611
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**-**	-	**-**	1	**-**	15,541
معاملات						
إيرادات فوائد	**1**	1	**19**	24	**7,025**	7,781
مصروف فوائد	**5**	5	**21**	17	**9,512**	12,623
صافي الأتعاب والعمولات	**-**	1	**12**	12	**120**	351
مصروفات أخرى	**-**	-	**12**	9	**2,655**	1,294
شراء معدات	**-**	-	**2**	3	**173**	71
الإدارة التنفيذية:						
أرصدة						
قروض وسلف	**2**	1	**-**	-	**47**	30
بطاقات ائتمان	**11**	9	**-**	-	**28**	22
ودائع	**12**	11	**-**	-	**1,491**	1,084
معاملات						
إيرادات فوائد	**2**	2	**-**	-	**3**	2
مصروف فوائد	**13**	12	**-**	-	**28**	15

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من **3.5%** إلى **6%** (2018: 3.5% إلى 6%) سنوياً. إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات بلغت قيمتها العادلة **116,820 ألف دينار كويتي** كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 58,614 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى	**4,065**	3,473
مكافآت نهاية/ إنهاء الخدمة	**396**	221
	4,461	3,694

24. الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري تتعلق أنشطة البنك بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة ولفترات متنوعة، ويهدف إلى اكتساب هوامش فائدة تفوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك الى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، فإن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات يتم عادةً تحوطه بالدخول في مراكز موازنة مقابلة والتي بموجبها يتم السيطرة على التنوع في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل المراكز السوقية.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات خلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال البنك. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيته.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر أيضًا بتقييم الائتمانات ذات المخاطر المرتفعة التي تزيد عن نسبة 10% من رأسمال البنك أو حسب النسبة الملائمة التي تتراءى للجنة. ويترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال حالات التعرض للمخاطر بالبنك.

تعرض الفقرات التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالاعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي الى تأثر قدرة هؤلاء الاطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتحوط / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

تتولى وحدة الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء – التابعة إلى رئيس إدارة المخاطر– مسئولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، والسيطرة على التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والسيطرة على حالات التعرض الخارجي للمخاطر، والسيطرة على حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض الخاصة بالعملاء الأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب.... إلخ. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب البنكي الجاري الخاص بالمتقدم. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

يوجد لدى البنك، بخلاف لجنة المخاطر، سبع لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة

إيضاحات حول البيانات المالية

مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسئوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية على النحو المنصوص عليه في قوانين مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة او رفض او تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى البنك. وللجنة سلطة تشكيل او تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءا على السلطات ذات الصلة. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

لدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية مسئولية تسهيل إنشاء الأصل ومراقبة إدارة التعرض للمخاطر إلى الحد المعتمد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية فقط صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات ائتمان الأعمال المصرفية المقدمة إليها في إطار حدود نطاق الصلاحيات المفوضة لها.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإداري و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقا لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وارشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الدخل الناتج منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسئولية احتساب المخصصات وفقا لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل البنك بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية حسبما هو مناسب.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب المتبع مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسة البنك الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للبنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالبنك وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المنشأة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

يستعين البنك بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقام بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءا على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءا عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية الى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للاداة المالية، تنتقل الأداة

المالية الى المرحلة 3. راجع الإيضاح 3, 2 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

يحتسب البنك خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للتعثر. يقوم البنك بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن حالات التعثر في سداد تسهيل ائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءا على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهر التالية لتاريخ البيانات المالية. ويتم تطبيق احتمالات التعثر المتوقعة على مدى 12 شهر على التعرض في حالة التعثر مضروبا في الخسائر الناتجة من التعثر ومخصوما مقابل النسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف، يسجل البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم حالات العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية، يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

يعتبر البنك الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالميا لـ "درجة الاستثمار". يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين، والتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار بدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

يطبق البنك معايير كمية متناسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا عند تقييم الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، يراعي البنك التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية، وطريقة الحساب والمتأخرات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، يصنف البنك كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

يحدد البنك فترة استحقاق متوقعة بعدد 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. ويحدد البنك فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما يحدد فترة استحقاقها مدتها 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

يأخذ البنك في إعتباره كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بالدرجة 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

يعتبر البنك الأصلي المالي كأصل "معالج" من التعثر (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي يعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل البنك لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما يأخذ البنك في اعتباره إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة الإجراءات العلاجية لمدة سنة واحدة لا تنطبق على تمويل العملاء والتمويل المقسط.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والدفعات مقدمًا إلى البنوك والعملاء في خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

احتمالية التعثر

تقضي سياسة البنك بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية الى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الشفافية والاتساق بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. يستخدم البنك أداة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقا لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءا على تقييم مالي وتجاري. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال والتحوط من الدين، في حين يستند التقييم التجاري الى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل البنك في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقا لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). ويستعين البنك بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقييم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالية التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما يستعين البنك بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

واحتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استنادًا إلى تخصيص المرحلة الخاص بالملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير البنك لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج

إيضاحات حول البيانات المالية

احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أداة التصنيف استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما يقوم البنك بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. ويتم الاستعانة بفترات التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الافراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات البنك التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافة الى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان القطاعية (Ci-Net) لتقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تتشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

بالنسبة للادوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيف الائتماني الصادر من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

يطبق البنك حدود دنيا لاحتمالية التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المندرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0,75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

الخسائر الناتجة عن التعثر

الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. ويقوم البنك بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استنادا إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، يطبق البنك حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، يأخذ البنك في إعتباره نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة المنصوص عليها طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

التعرض للمخاطر عند التعثر

يمثل التعرض للمخاطر عند التعثر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى البنك في تاريخ التعثر. يراعي البنك حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقا لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الاستناد إلى المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بالاستناد إلى المعلومات المستقبلية في تقييم كل من ارتفاع مخاطر الائتمان بصورة جوهرية للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرى البنك تحليلاً تاريخياً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها –على سبيل المثال وليس الحصر– الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي الى زيادة درجة الاحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستعين البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات والتنازل عن عوائد العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسهم غير مسعرة وعقارات (أراضي ومباني) والودائع محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع عنها.

كما في 31 ديسمبر 2019، خضعت نسبة **24%** (2018: 25%) من إجمالي القروض والدفعات مقدمًا القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

يتبع البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى لتركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد ذي صلة أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

وفقًا لفئة الموجودات المالية	الحد الأقصى للتعرض 2019 ألف دينار كويتي	الحد الأقصى للتعرض 2018 ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**778,325**	688,453
سندات خزينة حكومة الكويت	**232,000**	395,736
سندات بنك الكويت المركزي	**278,675**	321,953
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**128,368**	156,569
قروض وسلف للبنوك	**212,978**	143,668
قروض وسلف للعملاء:		
- قروض للشركات	**2,656,614**	2,517,480
- قروض استهلاكية	**1,567,994**	1,432,573
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**136,928**	132,271
موجودات أخرى	**40,723**	36,116
الإجمالي	**6,032,605**	5,824,819
مطلوبات محتملة والتزامات	**1,753,185**	1,663,166
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	**100,425**	73,919
الإجمالي	**1,853,610**	1,737,085
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**7,886,215**	7,561,904

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 نسبة **13.3%** (2018: 13.6%).

إيضاحات حول البيانات المالية

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك الى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر (Moody's) وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال والتحوط من الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملتزمين عن استخدام توقعات تغطي فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية تعثر الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيلات الرئيسية غير المكفولة بضمانات.

إن تصنيف مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة يندرج بصورة عامة في ثلاث فئات وهم بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيف مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخفض بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي، وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف التي يتيحه لعملاءه الى فئتين: قروض الشركات والقروض الاستهلاكية. تتضمن قروض الشركات التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات. كما تتضمن القروض الاستهلاكية قروض بأقساط آجلة والبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية الأخرى للافراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للبنك إمكانية تنويع محفظته لقطاعات فرعية متنوعة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة التركزات – عن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

يقوم البنك باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم.

البنية التحتية للائتمان

لدى البنك وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الادارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. لدى البنك حاليًا نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان على أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

2019	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	مرتفعة	قياسية	مقبولة		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**778,378**	**-**	**-**	**-**	**778,378**
سندات خزينة حكومة الكويت	**232,000**	**-**	**-**	**-**	**232,000**
سندات بنك الكويت المركزي	**278,675**	**-**	**-**	**-**	**278,675**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**128,450**	**-**	**-**	**-**	**128,450**
قروض وسلف للبنوك	**214,058**	**-**	**-**	**-**	**214,058**
قروض وسلف للعملاء:					
– قروض شركات	**2,039,320**	**739,308**	**94,624**	**9,546**	**2,882,798**
– قروض استهلاكية	**1,480,326**	**16,654**	**-**	**74,008**	**1,570,988**
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**137,045**	**-**	**-**	**-**	**137,045**
موجودات أخرى	**40,723**	**-**	**-**	**-**	**40,723**
	5,328,975	**755,962**	**94,624**	**83,554**	**6,263,115**

2018	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	مرتفعة	قياسية	مقبولة		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	688,469	-	-	-	688,469
سندات خزينة حكومة الكويت	395,736	-	-	-	395,736
سندات بنك الكويت المركزي	321,953	-	-	-	321,953
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	156,653	-	-	-	156,653
قروض وسلف للبنوك	102,416	42,462	-	-	144,878
قروض وسلف للعملاء:					
– قروض شركات	1,889,735	765,796	97,735	10,445	2,763,711
– قروض استهلاكية	1,348,526	14,091	1,745	71,451	1,435,813
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	132,425	-	-	-	132,425
موجودات أخرى	36,116	-	-	-	36,116
	5,072,029	822,349	99,480	81,896	6,075,754

تم تأخير سداد نسبة **93%** (2018: 91%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة لأقل من 60 يومًا ونسبة **7%** (2018: 9%) تراوحت بين 60 – 90 يومًا.

إيضاحات حول البيانات المالية

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقًا للفئة

2019	مجمل التعرض	مخصص انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمان
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
– قروض شركات	**32,641**	**374**	**31,252**
– قروض استهلاكية	**19,423**	**6,870**	**294**
	52,064	**7,244**	**31,546**

2018	مجمل التعرض	مخصص انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمان
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
– قروض شركات	23,386	407	22,909
– قروض استهلاكية	21,576	10,559	50
	44,962	10,966	22,959

	2019		2018	
	الموجودات	بنود خارج الميزانية	الموجودات	بنود خارج الميزانية
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
محلياً (الكويت)	**4,770,090**	**1,350,038**	4,774,558	1,324,055
دول الشرق الأوسط الأخرى	**903,520**	**178,860**	818,409	112,870
أوروبا	**238,878**	**96,963**	199,691	71,248
أمريكا وكندا	**28,542**	**19,048**	2,800	23,943
آسيا والمحيط الهادي	**57,028**	**208,701**	18,364	204,969
باقي دول العالم	**34,547**	-	10,997	-
	6,032,605	**1,853,610**	5,824,819	1,737,085
قطاع الأعمال:				
شخصية	**1,755,379**	**30,837**	1,642,319	-
مالية	**1,217,984**	**555,152**	985,527	519,534
تجارية	**451,493**	**378,575**	423,342	277,194
نفط خام وغاز	**74,766**	**36,578**	79,418	35,228
إنشائية	**287,428**	**558,112**	258,389	581,215
حكومية	**1,080,490**	**7**	1,310,896	12
صناعية	**299,292**	**64,014**	284,720	72,455
عقارية	**690,398**	**48,080**	662,209	65,477
أخرى	**175,375**	**182,255**	177,999	185,970
	6,032,605	**1,853,610**	5,824,819	1,737,085

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود الصرف الأجنبي. وتسمح عقود الصرف الأجنبي للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود الصرف الأجنبي معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات والتي هي لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض الممنوحة للعملاء.

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيردات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

العملة	2019			2018		
	التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
الدينار الكويتي	(+) 25	**2,117**	-	(+) 25	2,695	-
الدولار الأمريكي	(+) 25	**605**	-	(+) 25	287	-

ج. مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بالحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وكافة الحدود المعتمدة داخلياً. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

العملة	2019			2018		
	التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	**+ 5**	**(80)**	**115**	+ 5	(217)	211

يتم الاحتفاظ باستثمارات البنك في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة والتي لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

إيضاحات حول البيانات المالية

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتابعة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقا لما يراه مناسباً للوفاء بمسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في ظل الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل III فيما يخص نسبة التحوط من السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر. والغرض من نسبة التحوط من السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتغطية فترة 30 يومًا من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، يهدف صافي نسبة التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: تقدير التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك للتغلب على الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يتم أيضًا الحد من مخاطر السيولة من خلال الالتزام بمتطلبات السيولة الصارمة الخاصة ببنك الكويت المركزي وهي: الحد الأدنى للخسائر الناتجة من التعثر بنسبة 100%، والحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر بنسبة 100%، حدود عدم تطابق قائمة الاستحقاق لفترات زمنية محددة: – 10% لفترة 7 أيام أو أقل؛ و – 20% لفترة شهر أو أقل، ونسبة – 30% لفترة ثلاثة أشهر أو أقل، ونسبة – 40% لفترة ستة أشهر أو أقل؛ وكذلك متطلبات الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي وسندات خزينة حكومة الكويت وأرصدة الحسابات الجارية/الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي والالتزام بنسبة القروض إلى الودائع التي تبلغ 90%.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2019:

الموجودات:	حتى شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 نوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل	847,881	-	-	-	-	-	847,881
سندات خزينة حكومة الكويت	29,500	15,000	37,000	42,000	86,500	22,000	232,000
سندات بنك الكويت المركزي	61,927	91,060	125,688	-	-	-	278,675
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	72,347	40,868	15,153	-	-	128,368
قروض وسلف للبنوك	445	13,568	22,230	21,077	140,657	15,001	212,978
قروض وسلف للعملاء	244,826	400,314	526,421	551,050	498,136	2,003,861	4,224,608
استثمارات في أوراق مالية	-	-	7,589	-	91,273	71,832	170,694
موجودات أخرى	28,483	3,087	4,933	3,414	73,260	372	113,549
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	36,664	36,664
مجموع الموجودات	1,213,062	595,376	764,729	632,694	889,826	2,149,730	6,245,417
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	120,399	69,064	108,033	101,217	-	-	398,713
ودائع من المؤسسات المالية	344,085	162,351	267,765	243,508	778	-	1,018,487
ودائع العملاء	2,170,013	598,970	568,210	590,205	22,503	-	3,949,901
سندات مساندة – الشريحة 2	-	-	-	-	100,000	-	100,000
مطلوبات أخرى	39,088	24,180	11,375	17,705	21,645	-	113,993
إجمالي المطلوبات	2,673,585	854,565	955,383	952,635	144,926	-	5,581,094

إيضاحات حول البيانات المالية

في 31 ديسمبر 2018:

الموجودات:	حتى شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل	742,109	-	-	-	-	-	742,109
سندات خزينة حكومة الكويت	-	27,433	41,803	94,500	158,000	74,000	395,736
سندات بنك الكويت المركزي	78,907	100,555	142,491	-	-	-	321,953
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	126,570	29,999	-	-	-	156,569
قروض وسلف للبنوك	12,487	25,022	29,120	22,748	54,291	-	143,668
قروض وسلف للعملاء	220,493	469,792	374,095	484,318	496,453	1,904,902	3,950,053
استثمارات في أوراق مالية	-	-	24,568	-	39,386	103,418	167,372
موجودات أخرى	26,761	1,425	3,265	3,791	71,587	318	107,147
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	31,740	31,740
مجموع الموجودات	1,080,757	750,797	645,341	605,357	819,717	2,114,378	6,016,347
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	170,088	86,891	86,227	71,276	-	-	414,482
ودائع من المؤسسات المالية	148,031	182,688	222,532	316,344	136,299	-	1,005,894
ودائع العملاء	2,272,559	700,593	328,609	412,526	20,468	-	3,734,755
سندات مساندة – الشريحة 2	-	-	-	-	100,000	-	100,000
مطلوبات أخرى	39,466	26,061	9,257	18,142	39,597	-	132,523
إجمالي المطلوبات	2,630,144	996,233	646,625	818,288	296,364	-	5,387,654

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة على البنك في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار فيتم التعامل معها كما لو تم ارسال الاخطارات فوراً.

في 31 ديسمبر 2019:

المطلوبات المالية:	أقل من شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 أشهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	**59,010**	**47,203**	**189,133**	**109,496**	**-**	**404,842**
ودائع من المؤسسات المالية	**89,796**	**169,672**	**584,652**	**195,507**	**-**	**1,039,627**
ودائع العملاء	**1,581,477**	**271,689**	**1,536,583**	**603,307**	**-**	**3,993,056**
سندات مساندة – الشريحة 2	**-**	**1,634**	**4,991**	**102,741**	**-**	**109,366**
مطلوبات أخرى	**39,088**	**24,180**	**29,080**	**21,645**	**-**	**113,993**
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	**1,769,371**	**514,378**	**2,344,439**	**1,032,696**	**-**	**5,660,884**

في 31 ديسمبر 2018:

المطلوبات المالية:	أقل من شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 أشهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	106,127	81,264	205,315	28,231	-	420,937
ودائع من المؤسسات المالية	57,652	66,343	500,766	408,279	-	1,033,040
ودائع العملاء	1,587,448	351,565	1,721,397	108,619	-	3,769,029
سندات مساندة - الشريحة 2	-	1,664	5,086	109,542	-	116,292
مطلوبات أخرى	39,466	26,061	27,399	39,597	-	132,523
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,790,693	526,897	2,459,963	694,268	-	5,471,821

يوضح الجدول التالي فترات انتهاء الاستحقاق التعاقدي الخاصة بمطلوبات البنك المحتملة:

في 31 ديسمبر 2019:

المطلوبات المالية:	أقل من شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 أشهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	**27,275**	**58,179**	**198,070**	**616,078**	**561,979**	**1,461,581**
التزامات	**5,194**	**5,552**	**29,095**	**48,820**	**202,943**	**291,604**
	32,469	**63,731**	**227,165**	**664,898**	**764,922**	**1,753,185**

في 31 ديسمبر 2018:

المطلوبات المالية:	أقل من شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 أشهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	16,161	53,329	141,768	719,246	509,780	1,440,284
التزامات	75	56,968	144,497	21,342	-	222,882
	16,236	110,297	286,265	740,588	509,780	1,663,166

يوضح الجدول التالي فترة الانتهاء التعاقدي حسب استحقاق مراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى البنك:

المشتقات	أقل من شهر	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 أشهر	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2019:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	**70,848**	**174**	**3,108**	**74,130**
في 31 ديسمبر 2018:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	30,722	2,717	28,536	61,975

إيضاحات حول البيانات المالية

هـ. المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن توفر أدوات رقابة داخلية غير ملائمة أو غير ناجحة أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم مراقبة مخاطر التشغيل من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية داخل القسم المختص بإدارة المخاطر. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والاشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم إدارة المخاطر التشغيلية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

و. مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزءاً من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في الأسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التغير في أسعار الأسهم %	2019 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	2018 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	**793**	726
سوق نيويورك للأوراق المالية	+5%	-	59

ز. مخاطر المدفوعات مقدماً

مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك التي تحمل فائدة ذات أسعار فائدة متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة والتي يحتفظ فيها البنك بخيار السداد، لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرية بالنسبة للمدفوعات مقدماً.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة. وهذا الافتراض ينطبق أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

لم يتم اجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقًا لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2019	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	**15,868**	**5,978**	**11,920**	**33,766**
أوراق دين مالية	**-**	**201**	**-**	**201**
	15,868	**6,179**	**11,920**	**33,967**

2018	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	15,723	5,531	13,847	35,101
أوراق دين مالية	-	2,173	-	2,173
	15,723	7,704	13,847	37,274

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في اوراق مالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مبلغ **136,727 ألف دينار كويتي** (2018: 130,098 ألف دينار كويتي)، ومبلغ **118,235 ألف دينار كويتي** (المستوى 1) (2018: 108,348 ألف دينار كويتي) ومبلغ **20,800 ألف دينار كويتي** (المستوى 2) (2018: 20,800 الف دينار كويتي) على التوالي.

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرى البنك تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بالنسبة لهامش معقول وليس هناك أي تأثير مادي.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يدخل البنك في العديد من الالتزامات والمطلوبات المحتملة غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
ضمانات	**1,213,861**	1,226,081
خطابات اعتماد وقبولات	**247,720**	214,203
	1,461,581	1,440,284

كما في تاريخ البيانات المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسحوبة لمنح تسهيلات ائتمانية للعملاء بمبلغ **291,604 ألف دينار كويتي** (2018: 222,882 ألف دينار كويتي). تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات

أ. وفقًا لوحدة الأعمال

الأعمال المصرفية التجارية	قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة لدى البنوك وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.
الخزينة والاستثمارات	تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والكمبيالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

	الأعمال المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**166,869**	153,460	**7,754**	15,181	**174,623**	168,641
نتائج القطاع	**76,487**	106,901	**6,610**	14,082	**83,097**	120,983
إيرادات غير موزعة					**33,024**	25,808
مصروف غير موزعة					**(52,478)**	(90,050)
ربح السنة					**63,643**	56,741
موجودات القطاع	**4,562,162**	4,204,269	**1,605,868**	1,744,222	**6,168,030**	5,948,491
موجودات غير موزعة					**77,387**	67,856
إجمالي الموجودات					**6,245,417**	6,016,347
مطلوبات القطاع	**2,740,335**	2,952,062	**2,688,145**	2,253,045	**5,428,480**	5,205,107
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**816,937**	811,240
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**6,245,417**	6,016,347

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في العام 2019 أو 2018.

28. المشتقات

يدخل البنك ضمن سياق أعماله العادي في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

في 31 ديسمبر 2019:

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق	
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:					
المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	13	(215)	74,130	71,022	3,108

في 31 ديسمبر 2018:

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق	
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:					
المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	718	(615)	61,975	33,439	28,536

إيضاحات حول البيانات المالية

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصا لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن عقود المبادلة هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك للمتاجرة بالمشتقات بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. وتتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

29. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالاعمال. كما يتم مراقبة كفاية رأس مال البنك من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتخصيص" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح المقترحة.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**4,809,253**	4,465,675
رأس المال المطلوب	**673,295**	625,195
رأس المال المتاح		
الشريحة 1 من رأس المال	**664,323**	628,693
الشريحة 2 من رأس المال	**158,164**	154,232
إجمالي رأس المال	**822,487**	782,925
معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال	**%13.81**	%14.08
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**%17.10**	%17.53

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/ 2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**664,323**	628,693
إجمالي التعرض	**7,110,158**	6,851,387
معدل الرافعة المالية	**%9.34**	%9.18

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ / 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

قائمة الفروع

2208 2000

العاصمة

العديلية
داخلي: 6029 / 6020
فاكس: +965 22 564 031

فهد السالم
داخلي: 6277 / 6270
فاكس: +965 22 428 313

النزهة
داخلي: 6369 / 6360
فاكس: +965 22 548 975

جابر الأحمد
داخلي: 6744 / 6740

المنصورية
داخلي: 6126 / 6120
فاكس: +965 22 555 379

الشرق 1
داخلي: 6318 / 6310
فاكس: +965 22 441 945

الدعية
داخلي: 6378 / 6370
فاكس: +965 22 572 990

الشرق 2
داخلي: 6687 / 6680
فاكس: +965 22 478 406

السرة
داخلي: 6101 / 6100
فاكس: +965 25 314 002

الخالدية
داخلي: 6219 / 6210
فاكس: +965 24 916 315

اليرموك
داخلي: 6659 / 6650
فاكس: +965 25 324 630

قرطبة
داخلي: 6719 / 6710
فاكس: +965 25 320 842

مبارك الكبير
داخلي: 2717 / 2002
فاكس: +965 22 445 240

برج كريستال
داخلي: 6840 / 6841

مجمع الوزارات
داخلي: 6176 / 6170
فاكس: +965 22 431 854

شارع الغزالي
داخلي: 6422 / 6420
فاكس: +965 24 827 470

عبدالله السالم
داخلي: 6034 / 6030
فاكس: +965 22 529 256

الأحمدي

هدية
داخلي: 6148 / 6140
فاكس: +965 23 969 243

الأحمدي
داخلي: 6249 / 6240
فاكس: +965 23 980 201

صبحان
داخلي: 6349 / 6340
فاكس: +965 24 732 611

الرقة
داخلي: 6438 / 6430
فاكس: +965 23 940 098

الصباحية
داخلي: 6668 / 6660
فاكس: +965 23 613 913

الفحيحيل
داخلي: 6389 / 6380
Fax: +965 23 916 865

المنقف
داخلي: 6268 / 6260
فاكس: +965 23 710 868

ميناء الزور
داخلي: 6119 / 6110
فاكس: +965 23 950 307

الفحيحيل
داخلي: 6049 / 6040
فاكس: +965 23 910 761

جابر العلي
داخلي: 6466 / 6460
فاكس: +965 23 833 748

الفروانية

الأفنيوز
هاتف: +965 22 200 901
فاكس: +965 22 200 903

الفروانية 1
داخلي: 6163 / 6160
فاكس: +965 24 732 545

الفروانية 2
داخلي: 6609 / 6600
فاكس: +965 24 720 562

جليب الشيوخ
داخلي: 6068 / 6060
فاكس: +965 24 341 710

ميناء الشويخ
داخلي: 6083 / 6080
فاكس: +965 24 813 350

الشويخ الرئيسي
داخلي: 6293 / 6290
فاكس: +965 24 819 407

خيطان
داخلي: 6329 / 6320
فاكس: +965 24 751 811

الفردوس
داخلي: 6395 / 6390
فاكس: +965 24 801 903

صباح الناصر
داخلي: 6619 / 6610
فاكس: +965 24 894 138

الجهراء

الصليبخات
داخلي: 6479 / 6470
فاكس: +965 24 869 405

جمعية الجهراء
داخلي: 6154 / 6150
فاكس: +965 24 555 173

الجهراء 2
داخلي: 6354 / 6350

العيون
داخلي: 6638 / 6630
فاكس: +965 24 564 363

القيروان
داخلي: 6737 / 6730
Fax: +965 24 663 052

سعد العبدالله
داخلي: 6781 / 6780
Fax: +965 24 563 490

حولي

الشعب
داخلي: 6078 / 6070
فاكس: +965 22 664 176

مشرف
داخلي: 6209 / 6200
فاكس: +965 25 392 812

حولي 1
داخلي: 6289 / 6280
فاكس: +965 22 653 941

حولي 2
داخلي: 6799 / 6790
فاكس: +965 22 645 402

السالمية الرئيسي - الفنار
داخلي: 6309 / 6300
Fax: +965 25 716 554

كيوب مول
داخلي: 6833-6832-6831

جمعية السالمية
داخلي: 6051 / 6050
فاكس: +965 25 716 842

الرميثية
داخلي: 6195 / 6190
فاكس: +965 25 646 192

الجابرية
داخلي: 6409 / 6400
فاكس: +965 25 350 480

ميدان حولي
داخلي: 6709 / 6700
فاكس: +965 25 628 504

الزهراء
داخلي: 6699 / 6690
فاكس: +965 25 246 896

جنوب السرة
داخلي: 6419 / 6410
فاكس: +965 25 213 073

بيان
داخلي: 6183 / 6180
فاكس: +965 25 389 031

مبارك الكبير

العدان
Ext.: 6099 / 6090
فاكس: +965 25 425 689

أبو فطيرة
داخلي: 6222 / 6220
فاكس: +965 25 435 913

القرين
داخلي: 6455 / 6450
فاكس: +965 25 449 164

صباح السالم
داخلي: 6679 / 6670
فاكس: +965 25 512 160